



الموضوع

دور المؤسسات المالية الدولية في مواجهة الأزمات

المالية العالمية

- دراسة حالة: الأزمة المالية الآسيوية والأزمة المالية

العالمية 2008-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إشراف الأستاذ:

■ جيلح صالح

إعداد الطالب(ة):

■ قط سليمة

السنة الجامعية: 2016-2017

سورة التوبة

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ

أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ

خَبِيرٌ "

"اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ *
اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا
لَمْ يَعْلَمْ "

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - يقول: «اللهم انفعني بما علمتني،
وعلمني ما ينفعني، وزدني علماً، والحمد لله على كل حال»

رواه الترمذي

إهداء

أشكر المولى العلي القدير الذي أنار لنا درب العلم و أعاننا على ما فيه الخير ومنحنا القدرة على إنجاز هذا العمل و قدرنا على إتمامه فألف حمد وشكر يا رب.

بكل معاني الحب والتقدير أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من يعجز اللسان ويحفى القلم عن وصف جميلهما وفضلهما، إلى السراج المنير ومنبع العطاء والصبر، اللذان بمثابة نور الدرب

أمي وأبي أطال الله في عمرهما وأتمنى أن يمدهما مزيدا من الصحة والعافية.

وإلى إخوتي معتز ومنير وكذا أختي الصغيرة أماني أعانهم الله وزادهم من فضله.

وإلى أعز صديقاتي فاطمة الزهراء و عبير وإبنة خالي عفاف، وكذا كل أهلي وأقاربي، وجيراني.

وإلى كل زميلاتي وزملائي في الصف من أوله إلى آخره وإلى كل من عرفته خلال مسيرتي الدراسية وحاول مساعدتي سواء من قريب أو من بعيد، وإلى كل من تمنى لي النجاح والتوفيق.

"سليمة"

تشكر ورفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد بن عبد الله
وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ونشكره على توفيقه لنا في إنجاز
عملنا المتواضع والبسيط هذا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "جيلح صالح" الذي سعى إلى
إيصال بنصائحه وتوجيهاته القيمة، كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل
وخالص العرفان إلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية الذين ساهموا في
تنويرنا وكذا تعليمنا في مختلف التخصصات.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	بسملة
-	أية قرآنية
-	إهداء
-	شكر
V	فهرس المحتويات
XIII	فهرس الجداول
XIV	فهرس الأشكال
XV	ملخص الدراسة
-	المقدمة
أ	تمهيد
ب	إشكالية الدراسة
ب	الأسئلة الفرعية
ب	الفرضيات
ج	أهداف الدراسة

ج	أهمية الدراسة
د	الدراسات السابقة
و	هيكل البحث
23	الفصل الأول: ماهية المؤسسات المالية الدولية.
24	مقدمة الفصل الأول.
25	المبحث الأول: أساسيات المؤسسات المالية الدولية.
25	المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسات المالية الدولية.
25	الفرع الأول: نشأة المؤسسات المالية الدولية.
26	الفرع الثاني: تعريف المؤسسات المالية الدولية.
27	المطلب الثاني: دور وخصائص المؤسسات المالية الدولية.
27	الفرع الأول: دور المؤسسات المالية الدولية.
28	الفرع الثاني: خصائص المؤسسات المالية الدولية.
30	المطلب الثالث: أهداف المؤسسات المالية الدولية وعلاقة الصندوق بالبنك الدولي.
30	الفرع الأول: أهداف المؤسسات المالية الدولية.
31	الفرع الثاني: علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك الدولي.
33	المبحث الثاني: ماهية صندوق النقد الدولي.
33	المطلب الأول: نشأة وتعريف الصندوق النقد الدولي.
33	الفرع الأول: نشأة الصندوق النقد الدولي.

33	الفرع الثاني: تعريف الصندوق النقد الدولي.
34	المطلب الثاني: هيكل التنظيمي وصانع القرار وأهداف الصندوق النقد الدولي.
34	الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.
34	الفرع الثاني: صانع القرار في الصندوق النقد الدولي..
36	الفرع الثالث: أهداف صندوق النقد الدولي.
37	المطلب الثالث: موارد وتسهيلات الإقراض المتاحة لدى الصندوق.
37	الفرع الأول: موارد صندوق النقد الدولي.
38	الفرع الثاني: تسهيلات الإقراض المتاحة لدى الصندوق.
41	المبحث الثالث: ماهية البنك الدولي.
41	المطلب الأول: نشأة البنك الدولي وتعريفه ومؤسساته.
41	الفرع الأول: نشأة البنك الدولي.
41	الفرع الثاني: تعريف البنك الدولي.
42	الفرع الثالث: مؤسسات البنك الدولي.
43	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي ورأس ماله.
43	الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي.
44	الفرع الثاني: رأس مال البنك الدولي.
45	المطلب الثالث: برامج وأهداف البنك الدولي.
45	الفرع الأول: برامج البنك الدولي.

46	الفرع الثاني: أهداف البنك الدولي.
48	خلاصة الفصل الأول.
49	الفصل الثاني: الإطار النظري للأزمات المالية.
50	مقدمة الفصل الثاني.
51	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأزمات.
51	المطلب الأول: تعريف ومراحل نشوء الأزمة.
51	الفرع الأول: تعريف الأزمة.
52	الفرع الثاني: مراحل نشوء الأزمة.
54	المطلب الثاني: خصائص الأزمة وتمييزها عن بعض المفاهيم الأساسية الأخرى.
54	الفرع الأول: خصائص الأزمة.
55	الفرع الثاني: تمييز الأزمة عن بعض المفاهيم الأخرى.
56	المطلب الثالث: أسباب الأزمات و أنواعها.
56	الفرع الأول: أسباب الأزمات.
58	الفرع الثاني: أنواع الأزمات.
60	المبحث الثاني: ماهية الأزمات المالية.
60	المطلب الأول: تعريف الأزمات المالية وخصائصها.
60	الفرع الأول: تعريف الأزمات المالية.
61	الفرع الثاني: خصائص الأزمات المالية.

62	المطلب الثاني: قنوات إنتشار الأزمات المالية.
63	المطلب الثالث: أنواع وأسباب الأزمات المالية.
63	الفرع الأول: أنواع الأزمات المالية.
65	الفرع الثاني: أسباب الأزمات المالية.
67	المبحث الثالث: أساسيات التعامل مع الأزمات المالية.
67	المطلب الأول: أهم الأزمات المالية والإقتصادية العالمية.
70	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للأزمات المالية.
73	المطلب الثالث: إدارة الأزمات المالية.
73	الفرع الأول: مفهوم إدارة الأزمات المالية.
73	الفرع الثاني: المراحل الأساسية لإدارة الأزمات المالية.
76	خلاصة الفصل الثاني.
77	الفصل الثالث: الأزمة الآسيوية والعالمية ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.
78	مقدمة الفصل الثالث.
79	المبحث الأول: أزمة جنوب شرق آسيا ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.
79	المطلب الأول: جذور أزمة جنوب شرق آسيا وأسبابها.
79	الفرع الأول: جذور أزمة جنوب شرق آسيا.
81	الفرع الثاني: أسباب أزمة جنوب شرق آسيا.
83	المطلب الثاني: آثار أزمة جنوب شرق آسيا.

84	المطلب الثالث: أهم المساعدات التي تم تقديمها من قبل المؤسسات المالية الدولية.
84	الفرع الأول: أهم المساعدات المقدمة من قبل الصندوق النقد الدولي.
85	الفرع الثاني: أهم المساعدات المقدمة من قبل البنك الدولي.
89	المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008 وموقف المؤسسات المالية الدولية فيها.
89	المطلب الأول: نشأة الأزمة المالية العالمية وأهم أسبابها.
89	الفرع الأول: نشأة الأزمة المالية العالمية.
91	الفرع الثاني: أهم أسباب الأزمة المالية العالمية.
93	المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية.
96	المطلب الثالث: مساعدات المؤسسات المالية الدولية لمواجهة الأزمة المالية العالمية.
96	الفرع الأول: أهم المساعدات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي.
97	الفرع الثاني: أهم المساعدات المقدمة من قبل البنك الدولي.
100	الفرع الثالث: تدخلات الحكومات في الأزمة.
102	المبحث الثالث: تطوير المؤسسات المالية الدولية لمواجهة الأزمات المالية.
102	المطلب الأول: تقييم دور صندوق النقد الدولي في الأزمات المالية.
102	الفرع الأول: تقييم دور الصندوق النقد الدولي.
103	الفرع الثاني: تقييم دور البنك الدولي.
104	المطلب الثاني: حاجة المؤسسات المالية الدولية للتقويم.
104	الفرع الأول: حاجة صندوق النقد الدولي للتقويم.

105	الفرع الثاني: حاجة البنك الدولي للتقويم.
106	المطلب الثالث: أفاق التعامل مع الأزمات المالية.
108	خلاصة الفصل الثالث.
110	الخاتمة.
115	قائمة المراجع.

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
84	إنخفاض قيمة العملات وهبوط أسعار الأسهم في بعض البلدان الآسيوية (1997-1998).	-01-
86	القروض المقدمة لبلدان شرق آسيا حسب القطاعات.	-02-
95	الإنخفاض في قيمة الأوراق المالية في البورصات لسنة 2008.	-03-
97	قروض مؤسسة التنمية الدولية حسب القطاعات.	-04-
98	قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب القطاعات خلال الفترة (2007-2008).	-05-
100	المساندة التي قدمتها مجموعة البنك الدولي في ظل الأزمة المالية.	-06-

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
38	البلدان الأعضاء العشرة صاحبة أكبر حصص من الحصص الكلية لصندوق النقد الدولي.	-01-
54	دورة حياة الأزمة.	-02-
62	القنوات المحتملة لنشوء الأزمة.	-03-
75	المراحل الأساسية لإدارة الأزمات.	-04-
80	ملخص للأزمة المالية الآسيوية.	-05-
88	التوزيع القطاعي لقروض البنك الدولي لبلدان جنوب شرق آسيا 1997.	-06-
91	توضيح ميكانيزم الأزمة المالية العالمية 2008.	-07-
99	إستثمارات مؤسسة التمويل الدولية حسب القطاعات في السنة المالية 2008.	-08-

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الطرق والأدوات التي تعاملت بها المؤسسة المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمؤسساته)، مع الأزمات المالية الدولية، مع التركيز على الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا، أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة التي تحولت إلى أزمة مالية عالمية، كما تهدف لتقييم نتائج تدخل هاته المؤسسات في الأزمات المالية، من خلال الحد والتخفيف من آثارها.

وقد اعتمدت الدراسة على وصف نشأة وتنظيم ونشاط المؤسسات المالية الدولية، وتحليل تطورات أحداث الأزمات المالية المدروسة، ودور المؤسسات المالية فيها من حيث العلاج والوقاية من الأزمات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

■ لم تكن المساعدات المالية والقروض التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية للبلدان التي أصابتها الأزمات المالية كافية، لمواجهة آثار الأزمة المالية الآسيوية (1997)، والأزمة المالية العالمية (2008).

■ لم يتمكن كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من التحكم بالأزمة المالية الآسيوية (1997)، والأزمة المالية العالمية (2008)، حيث راحت هاته الأزمات تتفاقم وتزيد آثارها السلبية رغم تدخل المؤسسات المالية الدولية.

■ كان لصندوق النقد الدولي دور أكبر من البنك الدولي في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، سواء من حيث المساهمة في الأزمات، أو التدخل السريع لمعالجتها.

■ سيطرة الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات المالية الدولية، جعلتها تساند مختلف التدابير التي صاغتها هذه الدول لمواجهة الأزمات المالية، ولو كان ذلك على حساب الدول النامية.

■ ضرورة إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، من خلال إعادة النظر في قواعد عمل مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي، بحيث يتم إقامة بنائها المؤسسي وإطارها القانوني وفق متطلبات وأهداف الإستقرار الإقتصادي العالمي، وتأمين الموارد المالية والبشرية الكافية للوقاية من الأزمات المالية.

Study Summary:

This study aims at analyzing and evaluating the methods and tools that the International Monetary Fund (IMF) and the World Bank have dealt with the international financial crises, focusing on the financial crisis of South East Asia, the US subprime crisis which has turned into a global financial crisis. It also aims to assess the results of these institutions' intervention in financial crises, by reducing and mitigating their effects.

The study was based on the description of the origin, organization and activity of the international financial institutions, analysis of the developments of the events of the financial crises studied, and the role of financial institutions in terms of treatment and crisis prevention.

The study reached several results, the most important of which are:

Subsidies Financial aid and loans provided by international financial institutions to countries hit by financial crises have not been adequate to cope with the effects of the Asian financial crisis (1997) and the global financial crisis (2008).

- The IMF and the World Bank have not been able to control the Asian financial crisis (1997) and the global financial crisis (2008), as these crises have intensified and their negative effects have increased despite the intervention of the international financial institutions.
- The International Monetary Fund (IMF) has played a bigger role than the World Bank in dealing with global financial crises, both in terms of contributing to crises, or in the rapid intervention to address them.

المقدمة

تمهيد:

عرف عالمنا منذ أواخر القرن التاسع عشر العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية، وقد أدت إلى إختيارات في العديد من الدول والمناطق، وأثرت على العلاقات الاقتصادية فيما بينها، كما أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية في كل مرة، وتعد أزمة الكساد الكبير من أكبر الأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم في التاريخ الحديث، من حيث أثارها السلبية التي شملت جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث كان من العوامل الرئيسية في إختيار النظام المالي الدولي، وقيام الحرب العالمية الثانية، وقد تعددت التفسيرات لهذه الأزمة، إلا أنه على رأسها عدم كفاءة النظام النقدي والمالي، سواء على المستوى القومي في كل بلد أو على المستوى الدولي.

وهنا جاء التفكير بإنشاء مؤسسات مالية دولية، فخلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية استخدمت أنواع من السياسات الاقتصادية التي تحد من حرية التجارة، وخاصة خلال السنوات 1931-1936، حيث جرى تنافس حاد بين الدول على تخفيض العملات الوطنية مما زاد في إنخفاض القوة الشرائية للعملات، وأدى إلى تقلبات شديدة في أسعار الصرف، ولهذا قامت الدول الصناعية آنذاك بالحد من حرية التجارة إذ إتخذت كل من أمريكا وبريطانيا والمانيا واستراليا إجراءات وقائية بهدف حماية تجارتها الخارجية، وقد وصلت بعض الدول فعلا إلى التوازن في ميزان مدفوعاتها، ولكن على حساب دول أخرى، وبصدد إصلاح هذا النظام النقدي الدولي أخذت الأفكار والمقترحات تتوالى خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية، وقدمت في عام 1943 مقترحات خاصة بإقامة مؤسسات متخصصة بالنقد الدولي، وكان أهمها المقترح الذي قدمه "جون مينارد كينز" والمقترح الذي قدمه الخبير الأمريكي "هوايت"، وكلا المقترحين يهدفان لإقامة نظام نقدي دولي شامل يحقق التوازن في المدفوعات، ويقدم القروض للدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، ويسعى للإبتعاد عن وضع الحواجز والقيود أمام حركة رؤوس الأموال الدولية، كما يعمل على مساعدة الدول في الخروج من الأزمات المالية، وإعادة الاقتصاديات لنشاطها الطبيعي.

إن الأزمات المالية ليست حدثا عارضا أو ناتجا عن أخطاء في السياسات الاقتصادية، بقدر ما هي جزء لا يتجزأ من الأداء العادي أو الطبيعي للإقتصاديات الرأسمالية، فالتغيرات المتراكمة التي تحدث في الهياكل الاقتصادية والمالية داخل هذه الإقتصاديات عبر فترة طويلة نسبيا من الزمن، والتي تنتج عن الأنشطة الساعية لتعظيم الأرباح، تتمخض في النهاية عن حدوث هذه الأزمات، فالهياكل المالية القوية التي تتميز بها بعض فترات التوسع الإقتصادي، والتي يصعب في ظلها اندلاع الأزمات المالية، تتحول بمرور الوقت الى هياكل مالية هشّة تسمح بانفجار هذه الأزمات، ومن المعروف أن الأزمات المالية سريعة الانتشار، حيث تنتقل عدواها من دولة لأخرى، نتيجة الانفتاح الاقتصادي والمالي الذي يعرفه العالم بشكل متزايد، وهو ما تطلب إنشاء المؤسسات المالية الدولية، التي تتمثل في الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بمؤسساته المختلفة، لإدارة النظام المالي والنقدي الدولي، بما يمنع الأزمات المالية من النشوء والإنتشار.

إن المؤسسات المالية الدولية تلعب دورا كبيرا في تعزيز التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول، وذلك من خلال التنسيق بينها في المسائل الاقتصادية والمالية ذات الطابع الدولي، كما تساعد الدول في الخروج من الأزمات المالية التي تقع فيها، وتعمل على إنعاشها وإعادةها لمواكبة الحركة الاقتصادية الدولية، من خلال تقديم القروض والإستشارات في كل ما يتعلق بالقضايا والمشاكل المالية والاقتصادية التي تتعرض لها هذه الدول، إلا أنه وبالرغم من وجود هذه المؤسسات ظهرت أزمات مالية كثيرة مست إقتصاديات العديد من الدول، وأثرت على نموها واستقرارها، ومن أهم هاته الأزمات أزمة دول جنوب شرق آسيا (1997-1998)، والتي كانت تتمتع بنمو ورخاء إقتصادي لانظير له قبيل وقوع الأزمة؛ والأزمة المالية العالمية (2008)، التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت آثارها وتداعياتها إلى العديد من الدول في مختلف القارات، نتيجة التحرير المالي وإرتباط إقتصاديات الدول ببعضها البعض.

الإشكالية:

إن ظهور الأزمات المالية لجنوب شرق آسيا والأزمة المالية العالمية، قد دفع الإقتصاديين من الأكاديميين والحكوميين إلى التساؤل عن مدى نجاح المؤسسات المالية الدولية في توقع الأزمات المالية العالمية، وفي الحد من نتائجها التدميرية على الاقتصاد والتمويل الدوليين، مما يجعل من دراسة وتحليل طريقة تعامل المؤسسات المالية الدولية مع مختلف الأزمات المالية العالمية، خطوة ضرورية لتقييم المؤسسات المالية الدولية، من أجل إصلاحها لتكون أكثر قدرة على المساهمة في مواجهة الأزمات المالية العالمية. ومن خلال ما سبق تبلورت لدينا الإشكالية التالية:

كيف تعاملت المؤسسات المالية الدولية مع الأزمات المالية العالمية؟

وفي هذا الإطار وللإلمام بجوانب الإشكالية نطرح بعض الأسئلة الفرعية، والتي سنحاول الإجابة عليها في هذا البحث وهذه الأسئلة هي:

1. ماهي أهم المساعدات التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية في مواجهة الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا (1997)، والأزمة المالية العالمية (2008)؟
2. ما هي النتائج الناجمة عن تدخل الصندوق والبنك الدوليين على اقتصاديات الدول المتضررة من أزمة جنوب شرق آسيا (1997)، والأزمة المالية العالمية (2008)؟
3. أي المؤسسات من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، التي كان لها تأثير أكبر في الحد من الأزمات المالية؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه الأسئلة المتعلقة بالإشكالية ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة علينا وضع عدة فرضيات التي هي عبارة عن منطلق لدراستنا وتتمثل في:

1. لم تكن المساعدات التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية كافية، لمواجهة آثار الأزمة المالية الآسيوية (1997)، والأزمة المالية العالمية (2008).
2. تمكن كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من التحكم بالأزمة المالية الآسيوية (1997)، والأزمة المالية العالمية (2008).
3. كان تدخل الصندوق في الأزميتين الآسيوية والأزمة المالية العالمية أكثر تأثيراً من البنك الدولي.

دوافع اختيار الموضوع:

- يدخل الموضوع بمتغيريه ضمن تخصص المالية والاقتصاد الدولي، مما يجعل من فهم واستيعاب متغيرات الموضوع من أبرز الدوافع وراء اختياره، خاصة وأن هناك ندرة في الدراسات التي تجمع متغيري الدراسة مع (المؤسسات المالية الدولية، الأزمات المالية العالمية)، رغم الإرتباط والتلازم الوثيق بينهما.
- الشعور بأهمية الموضوع وقيمته، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، حيث أي حادث أو أزمة في منطقة ما يكون لها تأثير كبير على كل الاقتصاديات العالمية، مما يفرض علينا مواكبة هذه التحولات والمستجدات، وخاصة في مجال الأزمات المالية العالمية باعتبارنا متأثرين بها شئنا أم أبينا.
- إن تكرار الأزمات المالية الدولية، واتساع انتشارها، وتزايد آثارها السلبية المدمرة على النظام المالي الدولي والاقتصاد العالمي، حتى في الدول والمؤسسات والمجتمعات التي لا علاقة لها بنشأتها، يجعل من دراستها وفهمها أداة رئيسية للتوقي منها أولاً، والحد من آثارها السلبية وحصرها في أضيق الحدود.

المقدمة

- رغم أن أحد المهام الرئيسية للمؤسسات المالية الدولية هي الحد من الأزمات المالية في النظام المالي والنقدي العالمي، إلا أن تكرار هذه الأزمات، يطرح علامات تساؤل حول قدرة ومسؤولية هاته المؤسسات أمام الأزمات المالية الدولية، مما كان دافعا لمحاولة تقييم دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية في التعامل مع الأزمات المالية الدولية وقاية وعلاجاً.
- كانت الجزائر تربطها علاقات هامة مع المؤسسات المالية الدولية، في إطار برنامجي التثبيت والتصحيح الهيكلي في أوائل التسعينات، كما تأثرت الجزائر كغيرها من الدول النامية بالأزمات المالية العالمية، وهو ما يجعلها كبلد وأفراد غير بعيد عن الموضوع، وإن كنا متأثرين به أكثر من مؤثرين فيه، مما يجعل من فهمنا له، ضرورة لحسن التعامل مع المؤسسات المالية الدولية والأزمات المالية الدولية مستقبلاً.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتعرف أكثر عليهما وعلى أهم سياساتهما لاحتواء أبرز مشكلة تواجه كل الدول في العالم، سواء كانت نامية أو متقدمة، والمتمثلة في الأزمات المالية.
- التطرق إلى الأزمات المالية الدولية لجنوب شرق آسيا(1997)، وللأزمة المالية العالمية (2008)، ومعرفة أسبابها وكيفية مواجهتها، ومساهمة المؤسسات المالية الدولية في ذلك.
- التعرف على أهم ما قام به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من إجراءات وسياسات نقدية ومالية، في سبيل مجابهة الأزمات الأزمات المالية العالمية.
- معرفة ما إذا كانت المؤسسات المالية الدولية تقوم أهدافها فعلا في إيجاد مصلحة مختلف الدول، أم أنها مؤسسات لتحقيق مصالح دول على حساب أخرى.

أهمية الدراسة:

- هذه الدراسة تعالج الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997، والأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وللتين كانتا محل إهتمامات كل الإقتصاديين والحكوميين في العالم، نظرا لاتساع رقعتها، وانتشارها السريع وآثارها المدمرة على الاقتصاديات العالمية، سواء كانت حكومات، مؤسسات، أو أفراد.
- يعالج الموضوع المؤسسات المالية الدولية التي تعرضت وتعرض لانتقادات حادة من طرف الأكاديميين والحكومات، سواء من حيث تعاملها مع الدول النامية والمشاكل والأزمات التي تتعرض لها هذه الدول، فكثيرا ما تكون المؤسسات المالية الدولية طرفا في المشاكل والأزمات وليست جزءا من الحل أو التخفيف من الأزمات المالية.
- تكمن أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على تعامل المؤسسات المالية الدولية مع الأزمات المالية الدولية، من حيث توقيت التدخل والآليات المستخدمة في مجابهة الأزمات المالية الدولية، وهو ما يسمح لنا بتقييم تعامل هاته المؤسسات مع لك الأزمات.
- الأزمات المالية ظاهرة متكررة على المستوى القومي، الإقليمي والعالمي، إذا وجدت الظروف المواتية لنشأتها وانتشارها، مما يجعل من تحليلها وتفسيرها، أداة ضرورية لمنع تكرارها، أو التعامل معها لتخفيف آثارها السلبية عند حدوثها، كما يساعدنا على تحديد الأساليب التي يمكن استخدامها من طرف المؤسسات المالية الدولية لحدود للتعامل مع الأزمات المالية العالمية

الدراسة:

- تقتصر الدراسة الحالية على تسليط الضوء على آليات المؤسسات المالية الدولية، سواء صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية، على أن تركز الدراسة على أزمتين كبيرتين هما الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا(1997)، والأزمة المالية العالمية المعروفة بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية(2008).

منهج الدراسة:

حتى نستطيع الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة إعتدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لطبيعة الدراسة، حيث تناولنا بالوصف والتحليل مؤسسات النظام النقدي والمالي المعاصر، وهما صندوق النقد والبنك الدوليين، من حيث النشأة، التنظيم والأدوار، كما قمنا بوصف وتحليل أبعاد أهم الأزمات المالية العالمية، وخاصة أزمة جنوب شرق آسيا (1997)، وأزمة الرهن العقاري (2008)، من حيث النشأة والتطور والآثار وآليات الصندوق والبنك الدوليين في التعامل مع الأزمات، والآثار الإيجابية والسلبية لذلك التدخل.

وسائل جمع البيانات:

تمت دراسة هذا البحث من خلال مجموعة من المصادر تتمثل في كتب متخصصة وأطروحات ومذكرات جامعية، والمداخلات العلمية في المنتديات الوطنية والدولية، بالإضافة لبعض المقالات العلمية في مجلات اقتصادية ومالية متخصصة، وكذلك إعتدنا على بعض المواقع الإلكترونية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

1- الدراسات المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية:

أ. برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2008-2009.

تهدف الدراسة لتوضيح الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية في النظامين النقدي و المالي الدوليين، ودراسة أشكال تدخلات هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول واقتصاد الجزائر بصفة خاصة، الآثار المترتبة عن ذلك، وقد توصل الباحث لعدة نتائج أهمها:

- أسفرت تجارب التنمية في البلدان النامية التي مولتها مجموعة البنك العالمي عن نتائج سلبية، أهمها ارتفاع في مديونيتها الخارجية، واختلالات في مؤشرات الاقتصاد الكلية، ويهدف تجاوز ذلك شرعت هذه الدول في تطبيق إصلاحات هيكلية بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين.

- سمحت برامج الإصلاح الاقتصادي لكل من صندوق النقد والبنك الدوليين، بتحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، من خلال استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن تحقيق ذلك كان على حساب الجهاز الإنتاجي، بالنظر إلى الانكماش الذي أصاب أغلب القطاعات الإنتاجية، و على رأسها القطاع الصناعي الذي عرف تراجعاً هائلاً.

- إن عملية إعادة جدولة الديون الخارجية لم تكن حلاً ناجحاً، بل كانت عبارة عن تأجيل لسداد الديون، لأنها قائمة على نظرة خاطئة للمشكلة، بحيث كانت تنظر للمشكلة على أنها مشكلة سيولة نقدية، في حين أن المشكلة هي مشكلة هيكلية، لأن الهياكل الاقتصادية للدول النامية غير قادرة على توفير السيولة اللازمة لسداد خدمة الديون، وهذا ما لم تأخذه المؤسسات النقدية والمالية الدولية بعين الاعتبار.

ب. عليوة علي، المؤسسات المالية الدولية ودورها في تكريس العولمة المالية- إدارة الأزمات المالية نموذجاً-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة ورقلة، 2015 - 2016 .

تهدف هذه الدراسة إلى التحدث عن المؤسسات المالية الدولية وعن علاقتها بالعولمة المالية وما مدى علاقة هذه الأخيرة بالأزمات الحاصلة في وقتنا هذا، ولقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

■ إن العديد من السياسات والبرامج التي مارستها المؤسسات المالية الدولية والتي كان هدفها تحقيق الاستقرار العالمي، ساهمت بشكل كبير في نمو وتسارع ظاهرة العولمة المالية التي كانت التناجح الأساسي لعمليات التحرير المالي والإقتصادي المرتكز أساسا على على تجاوز دور هاته المؤسسات.

■ إن طبيعة التنظيم الإداري للصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذا القوة التصويتية لهما وألية منح القروض وتوزيع حقوق السحب الخاصة، بالإضافة إلى موقعهما الجغرافي فإنها توحى بالوصاية الأمريكية عليها وسيطرة الدول الرأسمالية الكبرى في إدارتها.

2. الدراسات المتعلقة بالأزمات المالية العالمية:

أ. نسيمة حاج موسى، الأزمات المالية الدولية وأثارها على الاسواق المالية العربية، مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007 – 2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة بومرداس، 2008-2009.

تهدف هذه الدراسة على التعمق أكثر في الأزمة المالية العالمية وكذلك معرفة أسبابها وأهم أثارها وتداعياتها على المستوى العالمي، إضافة إلى دور التكامل المالي الدولي في إنتقال عدوى الأزمات المالية إلى البورصات العربية، ويمكن القول ان هاته الباحثة قد توصلت لمجموعة من النتائج أهمها:

■ الأسواق المالية العربية تعاني من ضعف فيسواء من حيث عدد الشركات المدرجة في البورصة أو من حيث نسبة الإستثمار المؤسسي، كما تعاني البورصات العربية من إنخفاض الرسمة البورصية وضعف فرص التنوع مما يجعلها أقل جاذبية للإستثمار الأجنبي وأكثر عرضة للإضطرابات.

■ إن أهم مايميز الأسواق المالية العربية هو التقلبات الشديدة في الأسعار الناتجة عن تأثير الإشاعات والمعلومات الغير الصحيحة وكذا المضاربة، وقد يرجع ذلك على أن اغلب المستثمرين الأفراد يتأثرون بسلوك المستثمرين الكبار.

3. الدراسات المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية والأزمات المالية العالمية:

أ. ودان بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية، دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، 2014/2015.

يهدف البحث لتحديد وتقييم أهم سياسات المؤسسات المالية الدولية في مواجهة الأزمات المالية الدولية، وهذا من خلال عرض تحليل تاريخي لتطور النظام النقدي الدولي، وخاصة المؤسسات المالية الدولية التي ظهرت بعد إتفاقية بروتن وودز، ثم أتبعه بعرض تاريخي تفصيلي آخر للأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، مع التركيز على أزمة الرهن العقاري وتداعياتها، ودور صندوق النقد الدولي في مواجهتها، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات النقدية لا تتأخر في تقديم المساعدة عند وقوع الأزمات المالية، حتى تتجنب أعباء إضافية نتيجة انتشارها، فلقد تحققت، فمنذ ظهور بواذر الأزمة المالية العالمية، سعت إلى تطبيق إصلاحات تهدف إلى تقوية النظام المالي، ودعم خطط الإنقاذ المالي التي اعتمدها الكثير من الدول، إلا أن الدراسة ركزت بشكل كامل على دور صندوق النقد الدولي، من خلال عرض عدة آليات استخدمها وإصلاحات قام بها لتعزيز دوره في الوقاية من الأزمات المالية، وأهمها نظام الإنذار المبكر، إذ توصل هذا الباحث إلى نتائج نذكر منها:

■ إن الأزمة المالية ناتجة عن إختلال جميع المتغيرات النظام المالي، فهي تلك التذبذبات التي العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، أسعار الأسهم والسندات، إجمالي القروض والودائع المصرفية، معدل الصرف...إلخ.

■ نتج عن الأزمة المالية العالمية ركود إقتصادي ونقص السيولة، كان له إنعكاسات على الدول النامية، التي تفاوتت حدتها من بلد إلى آخر وذلك تبعا للروابط القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الدول.

المقدمة

ب. مها رياض عمر عبد الله، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والإقتصادية العالمية المعاصرة من المنظور الإقتصادي الإسلامي"، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 01-02 ديسمبر 2010.

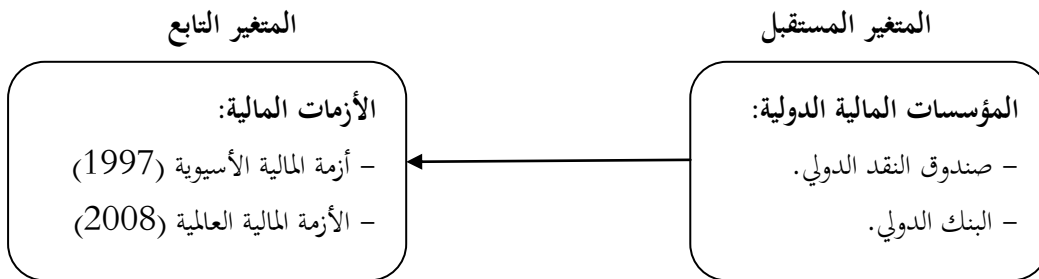
تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة إقتصادية موضوعية لأداء الصندوق النقد الدولي خلال الأزمة المالية العالمية، والتعرف على التقييم الشرعي الإسلامي للصندوق كمؤسسة دولية إقتصادية تلعب دوراً حيوياً في إدارة الإقتصاد العالمي، وعليه توصلت الدراسة إلى نتائج نذكر منها:

- أظهر التقييم الإقتصادي الإسلامي لأداء الصندوق إبان الأزمة المعاصرة أن تعاملاته و أنشطته لا تنسجم في معظمها مع معطيات ومبادئ الإقتصاد الإسلامي، فوسائل الصندوق في معالجة الأزمة هي في معظمها لا تحوز الموافقة الشرعية الإسلامية، فراقبته وإشرافه على الأعضاء من الدول الإسلامية تدخل في باب ولاية غير مسلم على مسلم وهو امر مرفوض من المنظور الشرعي.
- في شأن مساعدات الصندوق المالية المقدمة للدول الأعضاء لمساعدتهم على تجاوز الأزمة المعاصرة فقد كانت دوماً مجزأة إلى دفعات، ومرتبطة ببرامج إقتصادية إصلاحية تعدها الدولة المقترضة ويوافق عليها خبراء الصندوق، وتلزم هذه البرامج الدولة العضو بتنفيذ هذه الإجراءات لأجل استكمال تقديم دفعات الدعم المالي المقرر.
- تمثل الأزمة المالية القائمة مفتق طرق رئيسي بالنسبة للصندوق إما أن تكون فرصة تاريخية لوضعه من جديد على المسار الذي يفترض أن يتخذه لصالح دعم إستقرار الإقتصادي العالمي وفق مبادئ الحق والعدل التي غيبتها مطامع الهيمنة لعدة عقود سابقة، وإما أن تكون توثيقاً لعجزه عن التعامل مع الأزمة بحجم هذه الأزمة خاصة حين أصابت الفكر الرأسمالي في الصميم.

الفجوة البحثية:

من خلال المسح المكتبي والإلكتروني، تبين لنا أن الدراسات التي تجمع متغيري البحث قليلة، فأكثرها تركز إما على المؤسسات المالية الدولية وعلاقتها بمتغيرات أخرى، أو الأزمات المالية العالمية والإقليمية وعلاقتها بمتغيرات أخرى، كما أن الدراسات التي تربط متغيري الدراسة (المؤسسات المالية الدولية، الأزمات المالية العالمية)، تركز على دور صندوق النقد الدولي في الأزمات المالية العالمية، إما كمتسبب في حدوثها، أو كمتدخل في مواجهتها، ولكن هذه الدراسات في الغالب تحمل دور البنك الدولي في التعامل مع الأزمات المالية الدولية، رغم أنه الطرف الثاني في النظام النقدي والمالي العالمي، وهو حاولت هذه الدراسة تداركه من خلال الإهتمام بدور البنك الدولي في التعامل مع الأزمات المالية العالمية.

نموذج البحث:



هيكل الدراسة:

لانجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى 3 فصول، وهي كما يلي:

المقدمة

الفصل الأول يتضمن الإطار النظري ويحتوي على المبحث الأول الذي يتضمن الخلفية التاريخية للمؤسسات المالية الدولية وأهم أهدافها، والمبحث الثاني يتضمن صندوق النقد الدولي وموارده وأغراضه، والمبحث الثالث يحتوي على البنك الدولي وهيكله التنظيمي وإقراضاته.

الفصل الثاني تضمن في المبحث الأول الأزمات بصفة عامة من حيث المفهوم والأنواع والخصائص، والمبحث الثاني يحتوي على الأزمات المالية وأنواعها، آثارها، والمبحث الثالث تم التطرق إلى التعامل مع هاته الأزمات من خلال أساليب إدارتها.

الفصل الثالث يتضمن الإطار التطبيقي للأزمة الأسيوية والأزمة العالمية، ففي المبحث الأول تحدثنا عن الأزمة الأسيوية من حيث نشوئها وأسبابها وكذا آثارها وأهم المساعدات المقدمة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وكذلك الحال بالنسبة للمبحث الثاني الذي يحتوي على الأزمة العالمية، أما المبحث الثالث فحاجت كتحقيق عام للمؤسسات المالية الدولية.

الفصل الأول:

ماهية المؤسسات المالية

الدولية

مقدمة الفصل الأول:

شهدت الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية تحولات عميقة، خاصة مع فشل العودة لنظام قاعدة الذهب، وأزمة الكساد الكبير لسنة 1929، حيث تسابقت الدول في تقييد تجارتها الخارجية، وإجراء تخفيضات تنافسية في سعر صرف عملاتها، وهذا من أجل حل مشكلاتها الاقتصادية على حساب الدول الأخرى، مما أدى إلى حدوث اختلالات في النظام النقدي والمالي الدولي، وساهم في تعميق الصراعات والاستقرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها، بدأت الدول الكبرى في التفكير في إنشاء مؤسسات مالية دولية، بهدف ضبط الاقتصاد العالمي، والسهر على استقرار النظام النقدي والمالي الدولي، وكذا تمويل العجز الذي يعرفه ميزان المدفوعات لبعض الدول، وأيضا إعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب بواسطة قروض لتمويل مشاريع التنمية، وهكذا ظهرت المؤسسات المالية الدولية، والتي تتمثل في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمؤسساته الفرعية، حيث تتجلى مهامها الأساسية في إدارة النظام النقدي والمالي الدولي، والعمل على تنسيق وتنظيم السياسات الاقتصادية الدولية، وباعتبارها مؤسستين مركزيتين في النظام النقدي والمالي الدولي، فإنهما يستهدفان منع وقوع الأزمات في هذا النظام، عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة.

ومنه ومن خلال هذا الفصل قمنا بدراسة هاته المؤسسات بحيث يشتمل على:

المبحث الأول: تمت دراسة المؤسسات المالية الدولية بشكل عام، من حيث الخلفية التاريخية، الأهداف والدور.

المبحث الثاني: يخص صندوق النقد الدولي من حيث النشأة، التعريف، الموارد المالية، تسهيلات الإقراض التي يمنحها، وأهم أهدافه.

المبحث الثالث: يشتمل على مفهوم البنك الدولي وهيكله التنظيمي ورأس ماله إضافة إلى أهم أهدافه.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية الدولية.

إن مؤسسات المالية الدولية هي هيئات القائمة على التمويل الدولي، وتقدم المعونات الدولية بصفة عامة، بحيث جاء هذا المبحث بدراسة كل من نشأة هذه المؤسسات وتعريفها إضافة إلى أهدافها ودورها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسات المالية الدولية.

يعتبر التعاون الاقتصادي العالمي نتاجا لحربين عالميتين خاضهما العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين، إذ كان يعقب انتهاء كل حرب منهما إنشاء منظمة عالمية تهتم بتطوير أوجه التعاون بين دول العالم، وتنمية مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية، بحيث سوف نتطرق لنشأة أهم مؤسستين ماليتين دوليتين فيما يلي:

الفرع الأول: نشأة المؤسسات المالية الدولية.

في الفترة ما بين الحربين الأولى والثانية، استخدمت أنواع من السياسات الاقتصادية التي تحد من حرية التجارة وخاصة خلال السنوات 1931-1936، حيث جرى تنافس حاد بين الدول على تخفيض العملات الوطنية مما زاد في انخفاض القوة الشرائية للعملات، وأدى إلى تقلبات شديدة في أسعار الصرف، ولهذا قامت الدول الصناعية آنذاك بالحد من حرية التجارة، إذ اتخذت كل من أمريكا، بريطانيا، ألمانيا وغيرها من الدول، إجراءات وسياسات وقائية بهدف حماية تجارتها الخارجية، وقد وصلت بعض الدول فعلا إلى التوازن في ميزان مدفوعاتها، ولكن على حساب دول أخرى وفي المدى القصير فقط، أما في المدى الطويل، فقد كانت مثل تلك السياسات وخيمة الأثر حتى على الدول المستفيدة منها.

وبصدد إصلاح هذا النظام النقدي الدولي، أخذت أفكار والمقترحات تتوالى خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية، وقدمت في عام 1943، مقترحات خاصة بإقامة مؤسسات متخصصة بالنقد الدولي، وكان أهمها المقترح الذي قدمه اللورد (جون مينارد كينز) والخاص بإنشاء اتحاد المقاصة الدولي، والذي قدمه باسم الوفد البريطاني، والمقترح الثاني وهو خطة الخبير الأمريكي (هاري هويت)، والخاص بإنشاء صندوق النقد الدولي، والذي قدمه باسم الوفد الأمريكي، والجدير بالذكر أن الفلسفة الأساسية لكلا المشروعين كانت متشابهة تقريبا، وتتصف بالليبرالية في العلاقات الدولية، وإقامة نظام نقدي دولي شامل، يعتمد على أسعار صرف ثابتة مع الحق في تعديلها بنسب مئوية بسيطة، بهدف تحقيق التوازن في المدفوعات، وكذلك تقديم القروض للدول المتضررة والابتعاد عن وضع الحواجز والقيود أمام النقد الأجنبي، والمساواة والعدالة في التعامل مع الدول، والامتناع عن التسابق في تخفيض أسعار الصرف، بهدف الحفاظ على مستويات عالية للتوظيف المحلي.

ورغم هذا التطابق في الأسس، فإن الخطتين تختلفان من حيث الجوهر، ومن حيث التنظيم التفصيلي لكل منهما:

- فالمقترح الأمريكي يؤكد على ضرورة إنشاء مؤسسات نقدية دولية، وإلغاء الحواجز والرقابة على الصرف والابتعاد عن سياسة حماية التجارة الخارجية، والتقليل من تدخل الحكومات الوطنية في مواجهة التقلبات في المستويات التشغيل، والعجز في ميزان المدفوعات، وهكذا فإن الوفد الأمريكي كان يعبر عن مصالح أمريكا في عالم ما بعد الحرب باعتبارها الدولة الغنية الدائنة، وقد استطاعت أمريكا فعلا الضغط على الدول الأخرى المدينة حتى توافق وتقوم بدورها في إصلاح وتعديل اقتصادها والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

يستخلص من ذلك (حسب رأي الوفد الأمريكي)، أن على المدين وحده تقع مسؤولية اتخاذ الإجراءات لإصلاح أوضاعه الاقتصادية وتعديل ميزان المدفوعات.

- بينما المقترح البريطاني كان يعبر عن مصالح الدول المدينة، وعلى رأسها بريطانيا آنذاك، ويرى أن مسؤولية إجراء الإصلاحات تقع على الطرفين المدين أولاً ثم الدائن، حيث أن من واجب الدولة ذات الفائض العمل على تخفيض الفائض في ميزان مدفوعاتها أيضاً. وفي نهاية المناقشات أخذ بالمبدأ الأمريكي، ذلك لأن الجانب الأمريكي كان هو المسيطر على المباحثات، وكانت هي الدولة التي كان بمقدورها تقديم السيولة اللازمة لتوازن وتعديل موازين المدفوعات¹.

وقد انفض عن مؤتمر بروتون وودز اتفاقيتين دوليتين: تتعلق الأولى بإنشاء صندوق النقد الدولي، بينما تتعلق الثانية بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير واكتسبت الاتفاقيتان قوتها في عام 1945²، حيث اتفق على إنشاء هاتين المؤسستين بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد حضر المؤتمر 44 دولة، ومن هنا ظهرت المؤسسات المالية الدولية من أجل تنظيم قواعد التعامل المالي والنقدي بين الدول.³

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات المالية الدولية.

يتكون مصطلح المؤسسات المالية الدولية من جزئين، هما المؤسسات المالية، والدولية:

المؤسسات المالية: هي منظمة أعمال كبقية منظمات الأعمال الأخرى التجارية والصناعية، إلا أنها تختلف عنها في كون أصولها مالية مثل القروض والأوراق المالية، بدلا من المباني والآلات والمواد الخام التي تمثل أصول الشركات الصناعية، كما أن خصومها أيضا خصوم مالية مثل الودائع والمدخرات بأنواعها المختلفة.⁴

هذا يعني أن المؤسسات المالية هي هيئات وسيطة، تقوم بتحويل الأموال من مقدمي الأموال، وهم أصحاب الفائض المالي، إلى مستخدمى الأموال، وهم الذين لديهم حاجة إلى الأموال، وعادة ما تكون أصولها عبارة عن أصول مالية مثل القروض والأوراق المالية (الأسهم والسندات)، وخصومها تكون أيضا خصوم مالية كالمدخرات والودائع بأنواعها المختلفة، وتعتبر المؤسسات المالية مهمة وحيوية بالنسبة لأي اقتصاد، لأنها تعتبر إحدى المكونات الأساسية لنمو الاقتصاد.

الدولية: تشير إلى الصفة التي تميز أعضائها ونشاطها، حيث تضم في عضويتها عدة دول وليس مؤسسات خاصة أو أفراد، كما أن نشاطها يكون بين الدول من حيث الحصول على الأموال وإعادة إقراضها، إذن كلمة دولية تشير إلى عملية التمويل من حيث كونه دوليا، وهذا يعني أن تحرك رأس المال في هذا الإطار سيكون خارج الحدود السياسية لدول العالم.⁵

بناء على ما سبق يمكننا اقتراح التعريفات التالية للمؤسسات المالية الدولية:

المؤسسات المالية الدولية (IFI) Institutions financières internationales، هي مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية، وكل من شأنه أن يحقق نوعا من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم،

¹ - هيثم عجم، التمويل الدولي، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثانية، 2008، ص 169-172.

² - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2003، ص 176.

³ - السيد محمد احمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص 289.

⁴ - علاء فرحان طالب، إدارة المؤسسات المالية، دار الأيام، الأردن، 2013، ص 20.

⁵ - صالح مفتاح، مطبوعة مالية دولية، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006، ص 2.

فضلا عما توفره من إزالة القيود والعقبات المعرقله للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم، وبذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد¹.

المؤسسات المالية الدولية عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار العام والتنمية، وهي مملوكة للدول الأعضاء بها، وتعمل المؤسسات على توفير التمويل، والمعونة الفنية، والمشورة في مجال السياسات، والأبحاث، وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية والانتقالية، كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات المالية الدولية على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي، ومن بين أهم المؤسسات المالية الدولية المعروفة على نطاق واسع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي².

كما تعرف المؤسسات المالية الدولية على أنها منظمات حكومية دولية دائمة، ذات إرادة ذاتية وشخصية قانونية مستقلة، تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف مشتركة، يحددها، ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشئ للمؤسسة³.

المؤسسات المالية الدولية هي هيئات مالية غير خاصة، حيث أنشئت من طرف دولتين أو أكثر، وبالتالي هي خاضعة للقانون الدولي، وهي تقدم التمويل للحكومات الدول التي تعاني صعوبات، كما تقدم التمويل للقطاع الخاص في الدول التي تريد تعزيز الاستثمار⁴.

وتعتبر المؤسسات المالية الدولية مهمة وحيوية بالنسبة لأي اقتصاد، لأنها تعتبر إحدى المكونات الأساسية لنمو الاقتصاد، وتختلف هذه المؤسسات عن المؤسسات الصناعية، حيث تكون هذه الأخيرة عبارة عن شركات أو منشآت أعمال تكون أصولها وخصومها عبارة عن مباني وآلات ومعدات و مواد خام و سلع أخرى⁵.

المطلب الثاني: دور وخصائص المؤسسات المالية الدولية.

مما لا شك فيه أن المؤسسات المالية الدولية تقوم بدور فعال على المستوى العالمي، سواء اقتصاديا أو ماليا، إضافة إلى كونها تتميز بمجموعة من الخصائص سوف نتطرق لها فيما يلي:

الفرع الأول: دور المؤسسات المالية الدولية.

أصبح من المعروف أن مؤسسات المالية الدولية تلعب دورا هاما في النظام الاقتصادي العالمي، فصندوق النقد الدولي يختص بإدارة السياسة النقدية، أما البنك الدولي يختص بإدارة السياسة المالية، بحيث رأينا أن هناك تعاظم لدور هذه المؤسسات الاقتصادية في إدارة وضبط إيقاع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ولعله من المناسب التأكيد على أن دور هذه المؤسسات الاقتصادية العالمية في ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية، من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعا من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم، فضلا عما

¹ - عبد الحميد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاته المستقبلية بعد أحداث 44 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 83.

² - مركز معلومات البنك الدولي، المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ورقة للمنظمات غير الحكومية، النسخة العربية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، أكتوبر 2007، ص 3.

³ - الموسوعة العربية، المجلد العشرون، ص 10، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <http://www.arab-ency.com/ar> ، تاريخ الإطلاع 2017/01/26، على الساعة 11: 16.

⁴ - موقع الموسوعة الإلكترونية ويكيبيديا: [http:// fr.wikipedia.org/wiki/institutions financiers internationales](http://fr.wikipedia.org/wiki/institutions_financiers_internationales) ، بتاريخ 2017/01/26، على الساعة: 11: 25.

⁵ - حسين عباس حسين الشمري، المؤسسات المالية الدولية، قسم العلوم المالية والنقدية، جامعة بابل، العراق، الموقع: <http://www.uobbylon.edu.iq> ، تاريخ الزيارة: 2017،10:00/01/ 19

يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرّقة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم، وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد.¹

وهناك أدوار كثيرة ورئيسية تقوم المؤسسات المالية الدولية بلعبها والخوض في مضمارها من أهمها:

❖ **المقرضين والمستثمرين:** تعد المؤسسات المالية الدولية ومن أهمها البنك والصندوق النقد الدولي، أكبر مصدر للتمويل التنموي بالعالَم، إذ يصل حجم الإقراض منها ما يصل إلى 30 مليار و50 مليار دولار أمريكي سنوياً، توجه إلى الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل، كما تقوم هذه المؤسسات بأدوار أخرى، مثل توفير القروض والمنح للحكومات، وذلك لصالح مشروعات محدودة، أو التصرف في مجال الإصلاحات السياسية والمعونة الفنية، كما تشارك في تمويل القطاع الخاص.

❖ **وسطاء معرفة:** تعد المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي أحد أهم مصادر المعرفة، لما يؤثره من معلومات وإعداداته المقاييس الخاصة بالتمويل والاستثمار، لذلك فإنها تتمتع بأثر كبير في رسم السياسات في معظم دول العالم.

❖ **حارس البوابة:** إن عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال الرقابة والأبحاث في تحديد التمويل الداخل للبلدان النامية والفقيرة، من خلال تحديد سبب هذا التمويل والشروط اللازمة لتمويله والرقابة على التدفقات الخارجية من الدول الأخرى.²

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات المالية الدولية.

تتميز المؤسسات المالية الدولية بمجموعة من السمات التي تميزها عن غيرها من الهيئات الدولية في المجالات الأخرى السياسية والتجارية، هذه الخصائص يمكن إجمالها في النقاط التالية:

✓ تعمل كأية مؤسسة مالية أخرى، من حيث تقديم القروض التي يجب تسديدها عادة بفائدة، وتكرس الكثير من طاقتها لتقديم النصح للدول المقترضة والمنظمات الأخرى حول كيفية إدارة اقتصادياتها.

✓ يكمن الفرق بين المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات المالية الخاصة، في أن المساهمين في المؤسسات المالية الدولية هم دول، وتوزع الحصص حسب ثروة الدول، أي أن قوة التصويت وعدد المقاعد في المجلس التنفيذي تميل بقوة إلى صالح دول العالم الأكثر ثراءً.³

✓ تتعاون المؤسسات المالية الدولية بصورة منتظمة، وعلى مستويات متعدّدة لتقديم المساعدة اللازمة للبلدان الأعضاء والعمل معاً في مبادرات مشتركة، وفي عام 1989، تم تحديد شروط التعاون بينهما في اتفاقية أبرمت لضمان التعاون الفعال في مجالات المسؤولية المشتركة، وخلال الاجتماعات السنوية التي يعقدها مجلساً محافظي الصندوق والبنك الدولي، يُقدّم المحافظون وجهات نظر بلدانهم بشأن قضايا الاقتصاد والمالية الجارية على المستوى الدولي، وبالتالي يُقرّر المجلسان كيفية معالجة القضايا الاقتصادية والمالية الدولية، كما يُحدّدان الأولويات للمؤسّستين.

✓ كان إنشاء المؤسسات المالية الدولية في بادئ الأمر هو لإعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية في الدول الأوروبية، من خلال تقديم القروض للدول الأوروبية المتضررة من الحرب، ولكن بعد أن تم أعمار تلك الدول، بدأت بتقديم القروض والمساعدات للدول النامية، التي تعاني من مشاكل اقتصادية ومالية، بشرط أن تقوم هذه الدول بتنفيذ إصلاحات اقتصادية تتسجم مع رغبات هذه المؤسسات.

¹ - عبد الحميد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، النيل العربية، مصر، 2003، ص83.

² - علاء فرحان طالب وآخرون، إدارة المؤسسات المالية، دار الأيام، الأردن، 2013، ص40.

³ - الإنجاد الدولي للقطاعات، تحدي المؤسسات المالية الدولية، معلومات واستراتيجيات عملية لمشاركة نقابات العمال مع المؤسسات المالية الدولية، بروكسل، بلجيكا، 2008، ص08. من

الموقع الإلكتروني: <http://www.intuc-csi.org/img/pdf/challenging-ifi-arabic.pdf>، تاريخ الزيارة 2017/02/11، الساعة 09:23.

- ✓ في الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت المؤسسات المالية الدولية بفرض شروط صارمة على القروض التي تمنحها، وهذا كان له أثر سلبي كبير على العديد من الدول، حيث اقتضت هذه الشروط غالباً تنفيذ برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، التي أجبرت الحكومات على تحرير حركة التجارة ورأس المال، كما أجبرتها على تخصيص الخدمات العامة وإضعاف قوانين العمل، وخفض البرامج الاجتماعية.
 - ✓ نظراً لضخامة رؤوس أموالها، ونظراً للضمانات التي تقدمها لها الحكومات، فإنها صارت تحتل مركزاً مالياً دولياً متميزاً، حيث أصبحت الجهات الرئيسية لإصدار السندات، وطرحها في الأسواق المالية الدولية، بهدف تجميع المدخرات وتوفيرها للمستثمرين في جميع أنحاء العالم¹.
 - ✓ ساهمت سياسات المؤسسات المالية الدولية بشكل كبير في فرض اتجاهات العولمة المالية وتوسيع مداها وأبعادها، حيث تقوم بإلزام الدول التي تضطر لطلب تسهيلات تمويلية، بضرورة باتهاج سياسة اقتصادية ومالية ونقدية ليبرالية، تصب في النهاية في إطار حرية اقتصاد السوق وانفتاح الأسواق والعولمة المالية.
 - ✓ تبقى العضوية في المؤسسات المالية الدولية مفتوحة للدول كافة، لكنها تبقى تحت سيطرة الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، يلاحظ ذلك من خلال المبادئ والشروط التي تفرضها على البلدان النامية، والتي تعتبر واحدة مع بعض التعديلات البسيطة في مجال التمويل والإقراض، وبما أن الإمكانيات المادية والظروف الاقتصادية للدول النامية لا تجعلها تستطيع التفاوض ندد للد مع المؤسسات المالية الدولية وحكومات الدول الكبرى، لذا فقد تم إنشاء نادي باريس للدول العشرة الأكثر ثراءً، من أجل دراسة مديونية البلدان النامية وسياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية، من أجل العمل على جدولتها ديونها، والإشراف على مالية حكوماتها والتحكم في سياساتها الاقتصادية في شروط الصندوق والبنك الدوليين².
- وبناءً على تحليل التعريفات السابقة للمؤسسات المالية الدولية، يمكننا أيضاً أن نستنتج بعض الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي:
- إن المؤسسات المالية الدولية هي عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار العام والتنمية، وهي مملوكة للدول الأعضاء التي تعمل بها.
 - تعمل المؤسسات المالية الدولية على إزالة القيود التي من الممكن أن تعرقل تطور النشاط الاقتصادي بين مختلف الدول، ومحاولة خلق الانسجام من خلال تقديم المشورة في المجال السياسي والاقتصادي للدول النامية.
 - تعمل هذه المؤسسات على توفير التمويل والإعانات الفنية، كما أنها توفر الأموال للشركات لأجل الاستثمار في الدول النامية.
 - إن المؤسسات المالية الدولية والتي تتمثل في الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يعتبران الأكثر فعالية دولياً والأكثر تأثيراً في البيئة المالية والسياسية من باقي المؤسسات الدولية الأخرى.
 - تختلف المؤسسات المالية الدولية عن غيرها من المؤسسات الدولية من خلال اللجوء إلى القروض كأداة رئيسية للتمويل بدل المساعدات.
 - طريقة تمثيل الدول الأعضاء في هذه المؤسسات، يتعلق بنسبة مساهمتهم في رأس المال، مما يؤثر على توجهات هذه المؤسسات وخدمتها لمصالح دول دون أخرى.
 - هذه المؤسسات تخضع للقانون الدولي، وليس لقانون دولة معينة، حتى ولو كانت مهيمنة على القرارات في هذه المؤسسات المالية الدولية.

¹ - خالد، جميل محمد أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014، ص 369.

² - علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2010، ص - ص 217-218.

• المؤسسات المالية الدولية تعمل على تشجيع المؤسسات المحلية وتطويرها، مما يساعد الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك تحقيقاً للتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسات المالية الدولية وعلاقة الصندوق بالبنك الدولي.

إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تربطهما علاقة وثيقة وذلك أنهما يكملان بعضهما، ومن الواضح أن لهما أهداف مشتركة، إلا أنه غير هذه الأهداف توجد أهداف خفية لها، ومن خلال مايلي سوف نستعرض أهم هاته الأهداف:

الفرع الأول: أهداف المؤسسات المالية الدولية.

✓ **الأهداف الظاهرة:** وتمثل فيما يلي¹:

➤ العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين الدول الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

➤ تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات النقدية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الدولي، من خلال حث الدول ذات الوفرة المالية على المساهمة في تمويل المشاريع التنموية في البلدان النامية أو الانتقالية.

➤ العمل على تطوير وتوسيع التجارة الدولية، وتحقيق النمو المتوازن للمساعدة على تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل وتنمية الموارد الإنتاجية.

➤ العمل على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي على الصعيد الدولي، من خلال توفير السيولة لدولية اللازمة لتمويل التجارة الدولية وتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.

➤ تقديم المساعدة الفنية والمشورة في شتى المجالات المالية والاقتصادية، حيث تتوفر هذه المؤسسة على عدد كبير من الخبراء يقومون بنشر دراسات دورية لتقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، واقتراح الحلول لها.

➤ تقديم قروض قصيرة الأجل لأغراض متعددة، وفي مقدمتها معالجة الاختلال سواء في الميزانية أو ميزان المدفوعات.

➤ العمل على توفير الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق والبنك الدوليين متاحة للدول الأعضاء، وفق شروط محددة.²

✓ **الأهداف الخفية:** وتمثل في مايلي:

بالرغم من أن المؤسسات المالية الدولية ظهرت للعالم بمجموعة من الأهداف الظاهرية، التي تسعى من خلالها إلى الحفاظ على سلامة النظام النقدي والمالي العالمي، وخدمة التنمية في البلدان النامية، إلا أن لهذه المؤسسات أهداف خفية تسعى للوصول إليها نذكرها في³:

■ إبعاد دور الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث توصي هذه المؤسسات بإعطاء فرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام، وذلك بدعوى الكفاءة التي يتمتع بها بما يساهم في زيادة الناتج الوطني.

■ تخفيض الدعم الحكومي وبالتدرج للقطاعات الإنتاجية والخدمية، وذلك لأن تخفيض الدعم من خلال تخفيف النفقات له آثار إيجابية على مستوى الخزينة العمومية، بالإضافة إلى يساهم في التقليل من نسبة التضخم.

¹ - خالد جميل محمد ، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014، ص 354.

² - نجم الدليمي، دور سياسات المؤسسات الاقتصادية والمالية على اقتصاديات البلدان النامية، الحوار المتمدن، العدد4165، دون ذكر الصفحة، الموقع: <http://www.alhewar.org>، تاريخ الزيارة: 2017/01/19، الساعة: 09:05.

³ - عبد الله حبابة ، السياسة السعيرية في إطار العولمة الاقتصادي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 333-334.

- إيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي، ومن دون رقابة وإشراف الدول، أي حرية انتقال النقد الأجنبي، وذلك بهدف مساعدة الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار في البلدان النامية، حيث اليد العاملة الرخيصة وتوفر الموارد اللازمة للإنتاج بأثمان زهيدة
- تبني اقتصاد السوق وكنظام اقتصادي واجتماعي للدول النامية بما يخدم البلدان الكبرى، من خلال الأهداف التي ظهرت لأجلها.
- استغلال ثروات البلدان النامية بهدف تعظيم الربح من قبل الشركات متعددة الجنسيات، والتحكم في الدول النامية، وخدمة مصالح الدول الصناعية في ظل غياب التكافؤ في العلاقات الاقتصادية والمالية.
- تحويل البلدان النامية إلى سوق لتصريف فائض الإنتاج للدولة المتقدمة وشركاتها، بهدف حصولها على الأرباح ودفع هذه البلدان إلى مزيد من التبعية والتخلف.

الفرع الثاني: علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك الدولي.

إن العلاقة بين صندوق النقد والبنك الدوليين، هي علاقة وثيقة ومتراصة، ومن الواضح أيضا أن بينهما تنسيق وتعاون كبيرين ودائمين، وهذه العلاقة ظاهرة بجلاء في إنشاء هاتين المنظمتين، مروراً بالتشابه الكبير للاتفاقيتين المنظمتين لعملهما، وانتهاءً بطريقة عملهما من حيث المشروطية المتبادلة، وهو ما سنوضحه في النقطتين التاليتين¹:

❖ العلاقة الهيكلية بين الصندوق والبنك الدوليين :

إن نشأة صندوق النقد والبنك الدوليين، كانت نتاج المؤتمر النقدي والمالي بريتون وودز سنة 1944، فالأول جاء للإشراف على جانب النقد والمدفوعات الدولية، أما الثاني فقد كان إنشائه ليقوم بدور مكمل لدور الصندوق، إذ أنه يتولى تصحيح الإختلالات الأساسية في موازين المدفوعات، وذلك من خلال تشجيع تدفق الاستثمارات والقروض، ويبرز هذا الدور التكميلي للعلاقة الوثيقة بين هاتين المنظمتين، إذا وضعنا بالاعتبار أن الهدف الرئيسي للصندوق هو الإشراف على النظام النقدي الدولي، ومساعدة الدول الأعضاء في التغلب على مشكلاتها النقدية قصيرة الأجل، أما الهدف الرئيسي للبنك الدولي هو تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل في الدول النامية الأعضاء، من أجل الارتقاء بالمستوى المعيشي فيها، ومكافحة الفقر والبطالة، بتنشيط التمويل الموجه للتنمية.

تحتل المنظمتان مبابي متجاورة في العاصمة الأمريكية واشنطن، كما أن الاجتماع السنوي لمجلس محافظي الصندوق، يعقد بالاشتراك مع مجلس محافظي البنك الدولي للتعمير والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية، التابعتان للبنك الدولي، وليس أدل على قوة العلاقة الهيكلية بين المؤسستين، من حتمية العضوية في الصندوق كشرط أساسي للعضوية في البنك الدولي، ضف إلى ذلك فقد أنشأ مجلس محافظي الصندوق بالاشتراك مع مجلس محافظي البنك الدولي، ما يسمى " لجنة التنمية " وهي لجنة تساعد مجلس المحافظين في متابعة وتوجيه نشاط الصندوق، وتعرف باللجنة الدولية المشتركة لمحافظي الصندوق والبنك الدوليين، والتي تقوم بدراسة تحويل الموارد اللازمة للدول النامية من أجل تحقيق التنمية والتغلب على مشاكل سير النمو الاقتصادي.

❖ العلاقة العملية بين صندوق النقد والبنك الدوليين:

لقد ربط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي منذ أزمة المديونية سنة 1982، التمويل الخارجي بشروط تلتمز بيا الدول للحصول على تمويل من هاتين المؤسستين، ومن ناحية أخرى أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، سواء في صورة اتفاق مساندة أو في صورة تسيير ممتد، لا يكون ميسورا، إلا بالتزام البلد المدين بتنفيذ برنامج تصحيحي يتناول السياسات الاقتصادية الكلية مثل سعر الصرف وسعر الفائدة وغيرها.

¹ - علي عليوة ، المؤسسات المالية الدولية ودورها في تكريس العولمة المالية- إدارة الأزمات المالية نموذجا-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية: 2015 - 2016، ص ص 18-19.

وقد أحدثت نفس التطور في إطار البنك الدولي نوعاً جديداً من القروض، هي قروض التصحيحات الهيكلية، وهذه القروض مشروطة بالتزام البلد المدين بإجراء التصحيحات الهيكلية مثل تطبيق سياسة الخصخصة وإعادة النظر في أولويات الاستثمار، وتحرير التجارة الخارجية وغيرها، بل وأعقب ذلك نشوء ما يسمى بالمشروطة أو الاشتراطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومعناها أن الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين، أصبح يتوقف على تنفيذ اشتراطات المنظمة الأخرى، ومن ثم أصبح من غير الممكن الحصول على قرض للتصحيحات الهيكلية من البنك الدولي، إلا بشرط الوصول إلى اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي، والعكس صحيح في بعض الحالات، بمعنى أنه لا يمكن الوصول إلى اتفاق مساندة مع الصندوق، إلا بعد إجراء تصحيحات هيكلية يتم الاتفاق عليها مع البنك الدولي.

ويوجد الآن تنسيق كامل ودقيق بين سياسات الصندوق وسياسات البنك، من حيث شروط القروض والتسهيلات المقدمة منهما إلى البلاد النامية، وبحيث تكاد تنتفي الفروق التي كانت قائمة بينها في عقدي الستينات والسبعينات، فكثير من الشروط التي يتطلبها عقد القرض مع البنك، أصبحت تنصب على كثير من الأمور والمتغيرات التي تدخل في صلب اهتمام الصندوق (سعر الصرف مثلاً)، ولهذا عادة ما يشترط البنك في مثل هذه الحالات، أن يوافق البلد أولاً على ما يراه الصندوق بشأن مسألة ما، قبل أن يوافق على منحه قرضاً، كما أن العكس صحيح أيضاً، فهناك مسائل تدخل في صميم اهتمام البنك، ولكنها ترد أيضاً في شروط قروض برامج التثبيت للصندوق (الموازنة العامة مثلاً)، وهنا يشترط الصندوق ضرورة أن يوافق البلد على ما يراه البنك بشأن مسألة ما، قبل أن يوافق على منح تسهيلات، من هنا فقد نشأ مؤخراً مصطلح جديد في أدبيات الصندوق والبنك، وهو مصطلح المشروطة المتقاطعة، الذي أصبح يعني الترابط و التداخل بين شروط كلا المؤسساتين.

والجددير بالذكر أن هذا التنسيق والتناغم بين المؤسساتين ليس وليد اتفاق صريح بينهما، ولكن الموافقة الضمنية للصندوق تعني رضاه التام عن السياسات الاقتصادية للدولة المدينة، بما يضمن حقوق المصدر التمويلي (الدائن)، وهو ما يؤدي إلى الموافقة على حصول الدولة على التمويل اللازم من قبل البنك الدولي.

المبحث الثاني: ماهية صندوق النقد الدولي.

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، منذ بدأ يتكون مع نهاية الحرب العالمية الثانية، مع توقيع اتفاقية "بروتين وودز" وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى كيفية إنشائه وأهم أهدافه وموارده.

المطلب الأول: نشأة وتعريف صندوق النقد الدولي.

إن صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، بحيث سوف نتعرف على كيفية إنشائه من خلال مايلي:

الفرع الأول: نشأة صندوق النقد الدولي.

أنشئ صندوق النقد الدولي في 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بروتين وودز، ووقعت أغلبية كافية من الدول الأعضاء، كانت تمتلك نسبة 65 بالمائة من مجموع الحصص في الصندوق، على مواد الاتفاق يوم 1945/12/27.

وعقد محافظوا الصندوق أول إجتماع لهم في مدينة سافانا (جورجيا- أمريكا)، في مارس 1946، وأصبحت الاتفاقية نافذة المفعول، واختير "كاميل جات" أول مدير للصندوق، وبلغت قيمة الحصص الأولى للصندوق 4.7 مليار دولار، ويضم الصندوق أعضاء أصليين، وهي الدول التي حضرت مؤتمر بریتون وودز والتي قامت بإيداع الوثائق الرسمية الخاصة بالانضمام إلى الصندوق حتى نهاية عام 1964، أما الدول التي انضمت إلى الصندوق، بعد هذا التاريخ فلا تعتبر من الأعضاء الأصليين، ووفقا لاتفاقية الصندوق، فإنه من الواجب إصدار قرار من مجلس محافظي الصندوق عند قبول دولة جديدة كعضو في الصندوق، ويتضمن القرار الذي يصدره مجلس المحافظين شروط قبول التي يجب توفرها لدى الدولة.¹

الفرع الثاني: تعريف صندوق النقد الدولي.

إن صندوق النقد الدولي يقوم على وظيفتين أساسيتين، هما التمويل وهي وظيفة مصرفية، ووظيفة رقابية باعتباره يقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، ومنه سنتطرق إلى مجموعة من التعريفات من بينها ما يلي:

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) **International Monétaire Fond** على أنه المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه.²

كما يعرف أيضا: بأنه عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات، أنشئت بموجب معاهدة دولية "بريتون وودز" تولى وضع مواردها عن 44 دولة، اشتركوا في مؤتمر عقد في بریتون وودز بولاية نيوهاشير في الولايات المتحدة الأمريكية، في فترة ما بين الأول-والثاني والعشرين من شهر تموز 1944، للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد.³

¹ - هشام عجم، نفس المرجع السابق، ص ص، 169-172.

² - عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستجدات، الدار الجامعية، مصر، 2015، ص 599.

³ - بسام الحجار، نفس المرجع السابق، ص 176.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي وصانع القرار وأهداف الصندوق النقد الدولي.

إن الهيكل التنظيمي للصندوق بين كيفية سيره إضافة إلى صانع القرار، وكذلك أهدافه ومساعيه الأساسية التي يمكن التعرف إليها من خلال مايلي:

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للصندوق النقد الدولي.

حدد الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي من خلال الأجهزة الإدارية التالية¹:

1- مجلس المحافظين: يتكون من محافظ ونائب محافظ لكل دولة عضو في الصندوق، وعادة ما يكون المحافظ الذي يمثل بلده في الصندوق، وزير مالية أو محافظا للبنك المركزي، ويعتبر مجلس المحافظين أعلى سلطة في الصندوق، ويجتمع هذا المجلس على شكل جمعية عمومية مرة في السنة.

2- اللجنة المؤقتة: تتكون هذه اللجنة من 24 محافظا من محافظي صندوق النقد الدولي، وتجتمع مرتين في السنة، وترفع تقاريرها عن إدارة النظام النقدي العالمي، وعن الاقتراحات الخاصة بتعديل اتفاقية الصندوق إلى مجلس المحافظين.

3- لجنة التنمية: تتألف هذه اللجنة من 24 عضوا من محافظي الصندوق أو البنك الدولي، وهي لجنة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وترفع تقاريرها بمشاكل التنمية في البلدان النامية إلى مجلس محافظي الصندوق.

4- المجلس التنفيذي: يقوم هذا المجلس بتسيير أعمال الصندوق وإدارة شؤونه اليومية، ويحول إليه كافة الصلاحيات في هذا المجال، ماعدا تلك التي تدخل في اختصاص مجلس المحافظين، ويجتمع المجلس ثلاث مرات في الأسبوع في المقر الرئيسي للصندوق في واشنطن، ويتكون المجلس التنفيذي من 24 مديرا تنفيذيا تعينهم أو تنتخبهم الدول الأعضاء في الصندوق.

ويقوم المجلس التنفيذي بالإشراف على مراقبة أعمال الصندوق وإدارته والإشراف على مراقبة سياسات أسعار الصرف التي تنتهجها الدول الأعضاء، وكذلك يشرف المجلس التنفيذي على المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق إلى الدول الأعضاء، ويهتم أيضا بالقضايا المتعلقة بالنظام النقدي الدولي ضمن إطار الاقتصاد العالمي، وفيما يتعلق بالتصويت في داخل المجلس التنفيذي، فإنه يوجد خمسة مديرين تنفيذيين تعينهم الدول الأعضاء صاحبة الحصص الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، ألمانيا، فرنسا، الهند).

إن عدد الأصوات التي يمثلها كل مدير من المديرين الخمسة المعينين، يتحدد بحجم حصة دولته في رأس مال الصندوق أما المدير التنفيذي المنتخب فإنه يمثل عدد أصوات مجموعة الدول التي اشتركت في انتخابه، ويتحدد عدد أصوات المجموعة بحجم حصص الدول الأعضاء المشاركة في المجموعة، أما إذا طرح أمر للنقاش يتعلق بدولة عضو لا يحق لها تعيين مدير تنفيذي يمثلها، فإنها ترسل إلى مجلس المديرين التنفيذيين ممثلا يكون له الحق في النقاش ولكن ليس من حقه الاشتراك في التصويت.

الفرع الثاني: صنع القرارات في صندوق النقد الدولي.

إن صندوق النقد الدولي يتخذ قراراته بناء على مجموعة من الخطوات من قبل موظفيه ويمكن التعرف على ذلك من خلال

مايلي²:

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 203-204.

² - نوري موسى شقيري وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة، 2011، عمان، الأردن، ص- ص 304-305.

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء، وهي مسؤولية تمثل عنصرا لازما لتحقيق فعاليته، ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم 183 بلدا، وهيئة موظفين دوليين، يقودهم المدير العام وثلاث نواب للمدير العام، علما بأن كل عضو في فريق الإدارة، يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم، وتأتي الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية العليا.

ومجلس المحافظين الذي يضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء، هو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، وهو يجتمع في العادة مرة واحدة سنويا خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ (عادة ما يكون هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد) ومحافظ مناوب، ويقتى مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ولكنه فوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية.

ويجري النظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنويا، في إطار لجنة من المحافظين، يطلق عليها اسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي التي كانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر 1999، أما لجنة التنمية وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهي تقدم المشورة إلى المحافظين وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية، والمسائل الأخرى التي تمه البلدان النامية.

ويتألف المجلس التنفيذي من 24 مديرا، ويرأسه المدير العام للصندوق، ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات يستغرق كل منها يوما كاملا، ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى وهي (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة إلى جانب الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية)، أما المديرون الستة عشر الآخرون، فتتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين.

ويقوم موظفوا صندوق النقد الدولي بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس لمداولات المجلس التنفيذي، وهو ما يتم في بعض الأحيان بالتعاون مع البنك الدولي، وتقدم الوثائق إلى المجلس بعد موافقة إدارة الصندوق عليها، وإن كان هناك بعض الوثائق يقدمها المديرون التنفيذيون أنفسهم، وفي السنوات الأخيرة بدأت إتاحة نسبة متزايدة من وثائق المجلس التنفيذي للاطلاع العام، من خلال النشر في موقع الصندوق على شبكة الانترنت.

وعلى عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى، التي تعمل على أساس تمتع كل بلد بصوت واحد، (مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة)، فإن صندوق النقد الدولي يطبق نظاما للتصويت المرجح، فكلما زادت حصة بلد عضو في الصندوق "والحصة تحدد عموما على أساس حجمه الاقتصادي، فكلما كانت مساهمته في رأس مال الصندوق أكبر، كان عدد أصواته أكبر، غير أن المجلس التنفيذي نادرا ما يتخذ القرارات بالتصويت الرسمي، وإنما يتخذ معظم قراراته استنادا إلى التوافق الآراء بين أعضائه، ويجري تأييد هذه القرارات بالإجماع.

ويضطلع المجلس التنفيذي باختيار المدير العام، الذي يتولى رئاسة المجلس إلى جانب قيادته لخبراء وموظفي الصندوق وتسييره لأعماله بتوجيه من المجلس التنفيذي، ويعين المدير العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويساعده في عمله نائب أول ونائبان آخرا؛ والعاملون في صندوق النقد الدولي موظفون مديون دوليون مسؤولون أمام الصندوق، وليس أمام سلطاتهم الوطنية.

الفرع الثالث: أهداف صندوق النقد الدولي.

تمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي¹:

- 1- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة، تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
 - 2- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياساتها الاقتصادية.
 - 3- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
إضافة إلى²:
 - 4- المساعدة على إقامة نظام مدفوعة متعدد الأطراف، فيها يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعركة نمو التجارة العالمية.
 - 5- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتها، دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخاء الوطني أو الدولي.
 - 6- العمل وفق الأهداف المذكورة آنفاً، على تقصير مدة الإختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.
- ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام النقدي الدولي، وذلك عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه يتضح من اسمه صندوق، يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت، ولتحقيق هذه الأهداف يقوم الصندوق بما يلي:
- مراقبة تطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء، وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات النقدية لأعضائه، استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها منذ تأسيسه.
 - إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت، وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.
 - تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء، وبنوكها المركزية.
- ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال)، والنتائج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني، أي ميزان معاملاته مع بقية العالم.
- ويركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان، أي السياسات المتعلقة بميزانية الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف، وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها.

¹ - لطرش بن ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الإزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 12.

² - نوري موسى شقيري و آخرون، نفس المرجع السابق، ص 302-301.

إضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي إهتماما كافيا للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي، بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور، ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيدا من الفعالية في السعي لبلوغ أهداف، مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، أي النمو يمكن أن يستمر من دون أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات.¹

وبممارسة الصندوق تحقيقا لأهدافه، وظيفتين أساسيتين، تحتم عليه اتفاقية برتون وودز القيام بما معا، الأولى تمويلية وهي وظيفة مصرفية، وفي إطار هذه الوظيفة لكل دولة عضو حصة محددة، تحدد حقوقه ومقدار التمويل الذي يمكنه السحب عليه، وعدد الأصوات التي يتمتع بها، ونصيبه في القوة التصويتية التي تحدد نظام إدارة الصندوق، أما الوظيفة الثانية وهي الوظيفة الرقابية، ففي إطارها يتولى الصندوق الرقابة على تصرفات الدول الأعضاء، مثلما يفعل المراقب أو الحكم في أي لعبة، لهذا فإنه يلتزم بتطبيق شروط اللعبة وقواعدها، ويوقع الجزاءات التي تنص عليها اتفاقية برتون وودز.²

المطلب الثالث: موارد وتسهيلات الإقراض المتاح لدى صندوق النقد الدولي.

تنوع مصادر تمويل الصندوق، كما تتعدد التسهيلات التمويلية التي يمنحها، وهو ما سنتناوله فيما يلي:

الفرع الأول: موارد صندوق النقد الدولي.

إن صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة مالية فإنه يتلقى أمواله مما يلي³:

يحصل صندوق النقد الدولي على موارده المالية أساسا من اكتتاب حصص الأعضاء فيه، وتمثل الحصص رأس مال الصندوق، حيث بلغت 7.5 مليار دولار 1974، وأكثر من 200 مليار دولار في سنة 1997، حيث أن هذه الموارد تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص، وتدفع البلدان 25 بالمائة من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة، أو بإحدى العملات الرئيسية، مثل دولار الولايات المتحدة أو الين الياباني، ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي، الذي يدفعه البلد العضو بعملمته الوطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة.

وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضا عدد أصواته، وحجم التمويل المتاح له من الصندوق، ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة، والهدف من الحصص عموما هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد بالمثل حصته في الصندوق، والولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد في العالم، حيث تساهم بأكبر نصيب في صندوق النقد الدولي، حيث تبلغ حصتها 17,6% من إجمالي الحصص، أما السيشل أصغر اقتصاد في العالم، فتساهم فقط بحصة مقدارها 0.004%.

وقد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص في يناير 1999، فازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي (لأول مرة منذ

1990) بمقدار 45% تقريبا، لتبلغ 212 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 290 بليون دولار أمريكي).

¹ - رشدي سيد سالم، إدارة التمويل الدولي، دار الراجحة، الأردن، 2015، ص 151-154.

² - عبد الحميد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص 599.

³ - الطاهر برياص، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص 42.

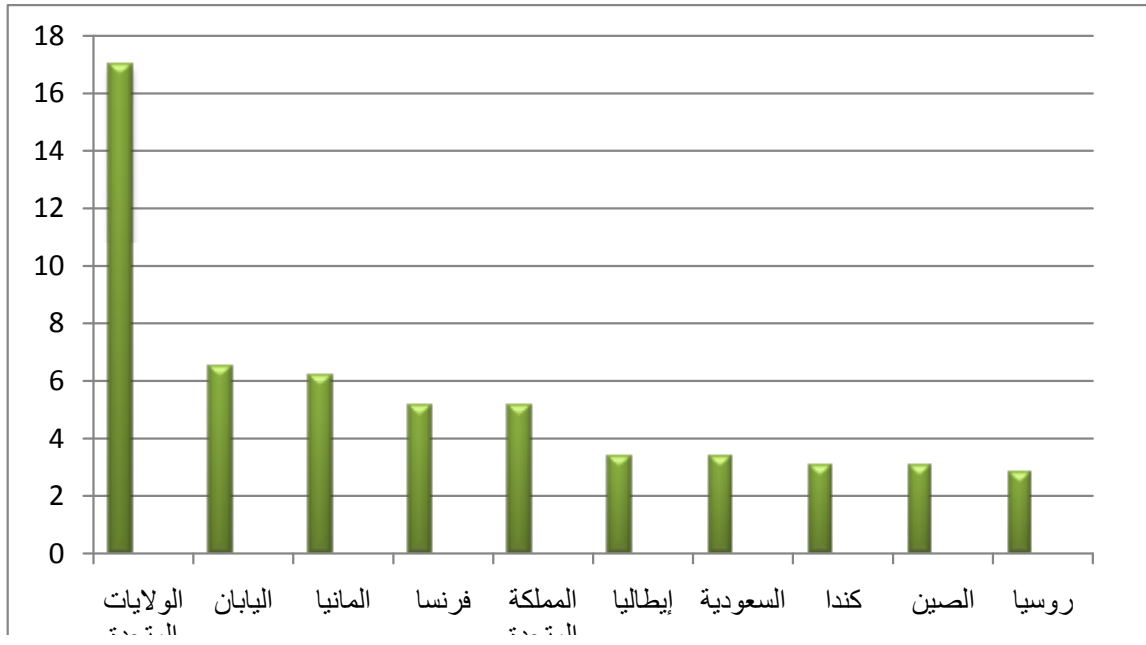
ويجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة، من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه، ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة، لمواجهة أي تحديد للنظام النقدي الدولي¹:

* الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962، ويشارك فيها أحد عشر مشتركا (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية).

* الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التي تم استحداثها في عام 1997، ويشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة.

وبموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 46 بليون دولار أمريكي).

الشكل رقم (01):-البلدان الأعضاء العشرة صاحبة أكبر حصص "من الحصص الكلية".



رشدي سيد سالم، إدارة التمويل الدولي، دار الراية، الأردن، 2015، ص 145.

الفرع الثاني: تسهيلات الإقراض المختارة لدى صندوق النقد الدولي.

هناك عدة تسهيلات يقدمها صندوق النقد الدولي والمتمثلة فيما يلي:

➤ **اتفاقات المساندة:** وتمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق، ويعتبر اتفاق المساندة بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين على مدى فترة تتراوح بين 12 و 18 شهرا في العادة، لما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

¹ - رشدي سيد سالم، نفس المرجع السابق، ص 144 - 145.

- **تسهيل الصندوق الممتد:** يعتبر الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان الأعضاء طبقاً لتسهيل الصندوق الممدد، بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربع سنوات في العادة، لمساعدته في معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية، التي تسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.
- **تسهيل النمو والحد من الفقر:** (وهو الذي حل محل التسهيل التمويلي المعزز لتصحيح الهيكل في نوفمبر 1999)، وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض، هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات، أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي تقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض.¹
- **التسهيل الاحتياطي التكميلي:** هو تسهيل يوفر تمويلًا إضافيًا قصير الأجل للبلدان الأعضاء، التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات، نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب، وتتمثل مظهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل من أجل الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل، عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.
- **مساعدات الطوارئ:** استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962، لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها.
- وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية.
- أما المقترضون الحاليون من الصندوق فجميعهم إما بلدان نامية، أو بلدان تمر بمرحلة التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظم قائمة على اقتصاد السوق أو من بلدان الأسواق الصاعدة التي تسير في طريق التعافي من الأزمات المالية، وكثير من هذه البلدان لا تملك إلا إمكانية محدودة للنفوذ إلى أسواق رأس المال الدولية، وهو ما يرجع في جانب منه إلى المصاعب الاقتصادية التي تواجهها ومنذ أواخر السبعينات أصبح بمقدور جميع البلدان الصناعية تلبية احتياجاتها المالية من أسواق رأس المال، ولكنها كانت تتأثر بأكثر من نصف التمويل الذي يقدمه الصندوق خلال العقدين الأولين من إنشائه.²
- حقوق السحب العادية :** وهي تلك الحقوق التي أقرتها إتفاقية إنشاء الصندوق ويستطيع العضو أن يشتري وليس يقترض عملات أجنبية من الصندوق مقابل تقديم عملته الوطنية، وتكتسب الدولة العضو هذا الحق في السحب من حصتها في رأس مال الصندوق، والتي تتكون من 25% ذهب وعملات أجنبية قابلة للتحويل و 75% عملات وطنية و هناك شروط لاستخدام هذا الحق وهي :
- أ- لا يستطيع العضو أن يقوم بسحب عملات أجنبية من الصندوق بما يجاوز 25% من قيمة حصته في رأس مال الصندوق و ذلك خلال سنة، وبهذا تصبح العملة الوطنية للدولة العضو تساوي 100% من حصة الدولة، و يعرف السحب في هذا الإطار بالشرحية الذهبية.

¹ - طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر، مصر، 2010، ص-ص 155، 156.

² - نوري موسى شقيري وآخرون، نفس المرجع السابق، صص 315-317.

ب- يمكن للدولة أن تسحب عملات أجنبية إضافية تحت بند الشريحة الائتمانية وتصبح العملة الوطنية للدولة العضو 125 % من الحصة، وتتعهد الدولة ببذل الجهود اللازمة لحل المشاكل المالية لها.

ج- يفقد العضو حقه في السحب من الصندوق متى بلغ رصيده من العملة الوطنية 200% من قيمة حصته في رأس مال الصندوق ويدخل تحت بند الشريحة الائتمانية العليا.

حيث يتشدد الصندوق في هذا و تقدم الدولة المعنية برنامجا تصحيحيا يبرر استخدام هذه التسهيلات

د- تلتزم الدولة العضو بسداد (بشراء) ما سبق أن سحبته من عملات أجنبية و ذلك مقابل حصولها على عملتها الوطنية و ذلك خلال فترة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات، وتدفع الدولة على هذه المسحوبات عمولة قد تصل إلى ¼ % من المبالغ المسحوبة.

هـ- يشترط لاستخدام حقوق السحب العادية أن يكون الهدف من السحب علاج عجز مؤقت في ميزان المدفوعات (ليس للاستثمارات أو لتمويل عجز هيكلي من ميزان المدفوعات).

-حقوق السحب الخاصة (SDR) :

تم التفكير في إصدار أصل نقدي جديد سنة 1969 هو حقوق السحب الخاصة و ذلك بأسلوبين:

✓ **الأسلوب الأول:** عن طريق تحويل ما يملكه العضو من وحدات حقوق سحب خاصة بعملة قابلة للتحويل من أي عضو آخر في الصندوق سواء عن طريق الصندوق أو بالاتفاق مباشرة مع عضو آخر دون الرجوع للصندوق.

✓ **الأسلوب الثاني:** عن طريق الحساب العام المفتوح لدى الصندوق حيث يكن للدولة استخدام هذه الحقوق في إعادة شراء عملتها الوطنية أو تسديد التزامات أخرى في ذمة الدولة العضو.

وحدات حقوق السحب الخاصة ليست إلا دفترية يمسكها الصندوق للدول الأعضاء، ولا يمكن التعامل بها لغير الأغراض المصدرة لها، وقد تحدد قيمة الوحدة من هذه الحقوق بحوالي 0.88867 غ من الذهب، وأوقية الذهب كانت تعادل في ذلك الوقت 35 دولار أمريكي؛ وقد تغيرت وتم تقييمها على أساس متوسط مرجح لـ 16 عملات الدول التي لا يقل نصيب صادراتها من الصادرات العالمية 1% (عام 1974).

و في بداية عام 1981 أعيد تقييم هذه الوحدات مرة أخرى على أساس المتوسط المرجح لسلة من العملات لـ 5 دول هي (الدولار، الجنيه الإسترليني، المارك، الفرنك الفرنسي، الين الياباني) ويتحدد الوزن النسبي لكل عملة من هذه العملات الخمسة بأهميتها النسبية في مجال التجارة الدولية (الصادرات، وصيد الدول الأعضاء من هذه العملات في الصندوق).¹

¹ - صالح مفتاح ، نفس المرجع السابق، ص- 33-34.

المبحث الثالث: ماهية البنك الدولي.

البنك الدولي هو المؤسسة الإنمائية الرئيسية في العالم، لتعبئة الأموال من القطاعات العام والخاص بغرض مكافحة الفقر على المستوى العالم، بحيث يوفر البنك القروض لحكومات البلدان النامية لتمويل مشروعات البنية الأساسية. سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الخلفية التاريخية الخاصة مفهوم البنك الدولي وخلفيته التاريخية، هيكله التنظيمي وأهدافه، وأخيرا موارده وقروضه.

المطلب الأول: نشأة البنك الدولي وتعريفه ومؤسساته.

إن البنك الدولي يسعى إلى توسيع عمليات التنمية الاقتصادية، وتحقيق الأهداف الاجتماعية في زيادة الرفاهية والرخاء في العام، وسوف نتعرف عليه من خلال مايلي:

الفرع الأول: نشأة البنك الدولي.

أنشئ البنك الدولي عام 1946، بحيث يقوم بمنح قروض طويلة الأجل، وبهذا الوضع يمكن لنشاط البنك الدولي أن يكمل الأهداف الأساسية لنشاط صندوق النقد الدولي، ويساعد على الاستقرار الدولي في مجالات تمويل التنمية، وبالتالي تم الاتفاق على مشروع إنشائه في 1944، وعقد اجتماع الافتتاحي لمحافظة البنك في الفترة 8-14 مارس 1946، في مدينة سافانا بولاية جورجيا الأمريكية، وبدأ عمله رسميا في المركز الرئيسي في واشنطن في 1946، باعتباره مؤسسة اقتصادية متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة، والتي تعمل في مجال الإقراض طويل الأجل، لأغراض إعادة التعمير والتنمية للدول المتقدمة، ثم للدول النامية الأعضاء، ليكون أول مؤسسة اقتصادية عالمية لتمويل التنمية الاقتصادية. وقد بلغ عدد أعضائه حتى 1996، حوالي 172 عضوا، إذ أن أعضاء البنك الدولي هي الدول، ولكي تكون الدولة عضوا في البنك الدولي، فلا بد أن تكون عضوا في صندوق النقد الدولي قبل ذلك، بل إن اكتتاب الدول الأعضاء في رأس مال البنك، يتحدد وفقا لحصة كل دولة في صندوق النقد الدولي.¹

الفرع الثاني: تعريف البنك الدولي.

يمكن تعريف البنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي، والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، ولذلك فان مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي، وسياسات تخصيص الموارد في القطاعات العام والخاص، وكذلك يهتم البنك بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية، لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال.²

إذن فالبنك الدولي تم تأسيسه في الوقت نفسه الذي أسس فيه الصندوق النقد الدولي، أي في نهاية الحرب العالمية الثانية، ويكمل كل منهما الآخر، حيث يساعد صندوق النقد الدولي على تهيئة الظروف المنظمة لأسواق الصرف الأجنبية، لزيادة الدخل عن طريق التجارة الدولية.

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص- ص 94-95.

² - عبد الحميد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص94.

وللإشارة فإن كلمة "البنك الدولي" تتضمن كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، في حين تتضمن عبارة "مجموعة البنك الدولي" خمس مؤسسات مرتبطة ببعضها، وتتكل كل واحدة الأخرى، تتمثل في البنك الدولي الذي يتضمن "البنك الدولي للإنشاء والتعمير"، والمؤسسة الدولية للتنمية"، و"هيئة التمويل الدولية (IFC)"، وهيئة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).

الفرع الثالث: مؤسسات البنك الدولي.

تعتبر مجموعة البنك الدولي أكبر مؤسسة في العالم تعمل من أجل رفاهية الإنسان، ورفع مستوى معيشته من خلال الإهتمام بتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية في البلدان الفقيرة والنامية، إذ تقوم هذه المجموعة باستثمار مئات البلايين من الدولارات في مختلف دول العالم، سواء تلك التي أعيد بناؤها بعد الحرب العالمية الثانية، مثل المملكة المتحدة التي حصلت على أول قرض في تاريخ البنك، أو الدول النامية التي تحول إليها اهتمام البنك في العقود التالية، مما أسهم في مساعدة تلك الدول على تحقيق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية لا يمكن تجاهلها¹، إذن فالبنك الدولي هو مؤسسة إنمائية مؤلفة من خمس مؤسسات وثيقة الترابط فيما بينها، وتتمثل فيما يلي:

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):

أنشئ هذا البنك في 1944، واتخذ مقرا له في مدينة واشنطن، وبدأ نشاطه في عام 1946، ويسعى إلى تنمية وتشجيع الاستثمارات الإنتاجية من أجل تعمير أقاليم الدول الأعضاء وتنمية مواردها، إلى جانب المعاونة في رفع إنتاجية ومستوى المعيشة، وظروف العمل في الدول الأعضاء، وعلى عكس صندوق النقد الدولي الذي يهتم بتقديم القروض قصيرة الأجل، لمقابلة العجز المؤقت في موازين المدفوعات، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير يهتم بتقديم القروض طويلة الأجل اللازمة للتنمية الاقتصادية، كما يبدو من تسميته، والتي استهدفت إلقاء الضوء على المهمة الرئيسية التي أنشئ البنك من أجلها، ألا وهي إعادة تعمير الدول التي خربت اقتصادياتها الحرب العالمية الثانية.²

2- هيئة التمويل الدولية (IFC) "International Finance Corporation":

أو مؤسسة التمويل الدولي التي تشجع النمو في البلدان النامية بتوفير الدعم للقطاع الخاص، أنشئت عام 1956، وتم إعلانها كوكالة متخصصة من وكالات هيئة الأمم المتحدة في 1957، باعتبارها هيئة دولية ذات استقلال مالي وإداري كاملين، وان ارتبط نشاطها بالبنك الدولي الذي تتعاون معه تعاوناً وثيقاً في برامجها الاستثمارية والتمويلية، ويمكن حصر الخدمات التي توفرها المؤسسة فيما يلي:³

* المساعدة في تمويل وتأسيس وتحسين وتوسيع المشروعات الإنتاجية الخاصة وذلك بالتعاون مع المستثمرين في القطاع الخاص.

* تقديم المساعدة الفنية للجمع بين كل من قرض الاستثمار ورأس المال المحلي والأجنبي والخبرة الفنية.

* العمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب تدفق رأس المال الخاص، سواء كان محلياً أو أجنبياً، نحو تلك الاستثمارات الإنتاجية الممكنة في الدول الأعضاء، وتقدم المؤسسة قروضا بأسعار فائدة، تعكس تلك الأسعار السائدة في أسواق المال الدولية، أخذاً في الاعتبار المخاطر التي يتعرض المشروع الممول.

هذا وقد قامت المؤسسة بتمويل نحو 90 مشروعاً عام 1989، دفعت من مواردها الخاصة حوالي 1.3 مليار دولار، وشجعت

¹- سمير عباس، البنك الدولي وصراع الإيرادات، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص 86.

²- يونس احمد بطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، بدون ذكر السنة، ص 54.

³- صالح مفتاح، نفس المرجع السابق، ص 31.

مستثمرين آخرين على تمويل نفس هذه المشروعات بمقدار 8.4 مليار دولار، وبذلك وصل عدد الشركات والمشروعات التي استثمرت فيها المؤسسات أموالها حوالي 468 شركة في 79 دولة.

3- المؤسسة الإنمائية الدولية (IDA) International Développement Association:

أو مؤسسة التنمية الدولية التي تقدم القروض بدون فائدة إلى أفقر البلدان النامية، وتم تأسيسها سنة 1960، والعضوية في المؤسسة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتتم هذه المؤسسة بتمويل مشروعات البنية الأساسية ومشروعات الخدمات والمرافق في الدول المتخلفة، بتقديم قروض أكثر يسرا من القروض المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وذلك وفقا لضوابط معينة، يتعين توافرها في الدول المقترضة، وترتبط هذه المؤسسة ارتباطا عضويا بإدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويتم تدبير كافة الموارد المالية للمؤسسة عن طريق مساهمات الدول الأكثر ثراء، وكذلك ما تقدمه بعض الدول النامية من مساهمات للهيئة، فضلا عن التحويلات المالية التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير للمؤسسة من صافي أرباحه.

4- هيئة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (MIGA) Multilatéral Investment Garantie Agence:

وهي الهيئة التي توفر ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسارة الناجمة عن المخاطر غير التجارية، حيث تأسست في 1988، كما أنها تقدم للدول النامية الأعضاء معونات فنية لإعداد وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية فيها، ولتهيئة المناخ الملائم لتشجيع الاستثمارات، إلى جانب تكوين قاعدة حديثة للمعلومات، تساعد على تدفق هذه الاستثمارات وزيادة فعاليتها في تحقيق التنمية، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في الوكالة 132 دولة وذلك حتى عام 1996، وأسوة بالمؤسسات الأخرى ذات العلاقات الوثيقة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، فالوكالة الدولية لضمان الاستثمار، رغم أنها مؤسسة مستقلة ذات كيان مالي متميز، ولها جهازها الفني والقانوني الخاص، فإنها تستعين بأجهزة البنك الدولي فيما يتعلق بالشؤون الإدارية والخدمات الأخرى.¹

5- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (CISID):

وهو الذي يشجع الاستثمار الدولي عن طريق التوفيق والتحكيم في المنازعات الاستثمارية، التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة.²

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك ورأس ماله.

إن الهيكل التنظيمي للبنك يوضح كيفية سيره وعمله، إضافة إلى توضيح مصادر رأس ماله فيما يلي:

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي.

يقدم الهيكل التنظيمي لكل مؤسسة تفسيراً واضحاً عن آلية اتخاذ القرارات وآلية تسيير الأمور، ويتكون الهيكل التنظيمي للبنك مما يلي³:

1- مجلس المحافظين: ويمثل الدول الأعضاء ويتخذ القرارات النهائية في البنك، ويعقد اجتماعاً سنوياً لرسم السياسة الرئيسية للبنك، ولقبول أو تعليق عضوية الدول وإقرار أي التغييرات على رأس المال البنك المصرح به، وإقرار توزيع الدخل الصافي للبنك، والمصادقة على البيانات المالية والميزانيات.

¹ - يونس احمد بطريق، نفس المرجع السابق، ص 59-62.

² - السيد محمد احمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، نفس المرجع السابق، ص 300.

³ - بشار محمود قبيلان، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 19-20.

2- مجلس المديرين: يعمل في البنك 24 مديراً تنفيذياً، حيث تنص مذكرة اتفاق البنك، على أن يمثل خمسة من هؤلاء المديرين البلدان الأعضاء، التي تملك أكبر عدد من الأسهم، وهذه الدول هي: فرنسا، ألمانيا، اليابان، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، أما المديرون التسعة عشر الآخرون، فيمثلون دوائر انتخابية، ويجري انتخاب كل عضو منهم من قبل بلد أو مجموعة بلدان مرة كل سنتين، ويتحمل المديرون التنفيذيون ورئيس البنك الذي يشغل أيضاً منصب رئيس المجلس، مسؤولية العمليات العامة للبنك، ويؤدون واجباتهم بموجب الصلاحيات المخولة لهم من مجلس المحافظين، والمديرون التنفيذيون هم الذين يعينون الرئيس أو يعفونه من منصبه، وفي الممارسة العملية، كان الرئيس دائماً من الولايات المتحدة، ولذا كان المديرون التنفيذيون يكتفون بالموافقة على مرشح يختاره رئيس الولايات المتحدة، ولا يحق للرئيس صرف أي مبلغ إلا بموافقة مجلس المديرين، كما لا يحق للمجلس اتخاذ أي قرار إلا إذا طرحه رئيس البنك للاقتراع.

3- الموظفون: يعمل في البنك في واشنطن العاصمة، ما يزيد على 8000 موظف، وحوالي 2000 في العمل الميداني، حسب إحصائيات البنك في العام 2004.

✓ التصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

كل بلد عضو في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، يمتلك 250 صوتاً، بالإضافة لصوت واحد عن كل سهم يمتلكه، وتصدر القرارات جميع المسائل المعروضة عليه، بأغلبية عدد الأصوات التي يتم الإدلاء بها.¹

الفرع الثاني: رأس مال البنك الدولي.

1. الاكتتاب: يشمل مجموع اكتتابات الدول الأعضاء برأس المال البنك²، وقد تطور رأس المال المكتتب من 21 مليار دولار عام 1959، و24 مليار دولار عام 1965، إلى 27 مليار دولار في 1970، بل وبلغ رأس مال البنك الاسمي عام 1996 حوالي 184 مليار دولار، وقد ساهمت فيه الدول بـ 10 بالمائة فقط.³

2. التمويل المشترك: وذلك من خلال التنسيق مع عدد من الهيئات الأخرى، مثل المنظمات المالية والنقدية والدولية ووكالات المعونة الثنائية، ومؤسسات ائتمانات التصدير، من خلال إقناعها بالإسهام برأسمالها في مشروعات يتولى البنك الإشراف عليها، وذلك لعدة أسباب من أهمها أن البنك يتشدد في دراسته للمشاريع لضمان نجاحها.

3. البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأساسية: حيث يلجأ البنك الدولي بمؤسساته المختلفة للاقتراض من مختلف هيئات التمويل، ويجد سهولة كبيرة في ذلك، نظراً لما يتمتع به من سمع دولية، وخاصة التشدد في منح القروض لتمويل المشروعات ذات العائد، وهذا بعد إخضاعها لدراسات جدوى مستفيضة.

4. مساهمة الحكومات المقترضة في مشروعات البنك: مثل إنشاء البنية الأساسية، وتهيئة المناطق التي سيتم فيه إقامة المشروعات التي يمولها البنك الدولي، كما قد تساهم الحكومات بتوفير كل أو بعض نفقات التوظيف والعمالة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن 80 بالمائة من ميزانية البنك الدولي مستمدة من القروض المطروحة في أسواق رأس المال، وتتألف 20 بالمائة الباقية من رأس المال المدفوع، ومن الموارد التي تغذيها أرباح البنك، أي أن الجانب الأكبر من أموال البنك القابلة للإقراض، يجري اقتراضها من أسواق رأس المال، ومن الحكومات والبنوك المركزية.

¹ - اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المعدلة بتاريخ 16 فيفري 1989، المادة السادسة، البند الثالث.

² - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص308.

³ - عبد الحميد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص97.

كما أن البنك يقرض أمواله بأسعاراً أكثر تنافسية، مما يستطيع المقترضون الحصول عليه من أسواق المال العالمية، كما أن البنك يقتض من أسواق المال العملات القوية، وذلك بهدف تخفيف المخاطرة في ظل سيادة أسعار الصرف العائمة، إلا أنه يمكن القول أن القروض التي يمنحها البنك تعتبر جذابة للمقترضين، لأنها تتم بأسعار فائدة ثابتة طويلة نسبياً، وهو خروج عن المتعارف عليه حالياً في السوق الدولية، التي تصر فيها البنوك التجارية عادة على أسعار الفائدة العائمة، التي تتغير خلال حياة القروض المختلفة، طبقاً لتكلفة الأموال التي تتحملها البنوك.

ولما كان البنك مصدراً رئيسياً من مصادر توزيع الفوائض المالية التي توجد لدى الدول المتقدمة، فإن هذه الدول تفضل إقراض أموالها الفائضة عن طريق البنك، بدلاً من القروض الحكومية الثنائية، فالبنك وكيل متشدد للمستثمرين، ويتمتع بسلطات قوية ويحرص على أن تكون المشروعات التي يمولها مضمونة النجاح، كما أنه يدقق بشكل صارم وحازم في معرفة قدرة المقترض على السداد، وفي تقييم المخاطر التي يتعرض لها تقييماً اقتصادياً وفنياً محكماً، ومن ناحية أخرى تفضل الحكومات الرأسمالية الصناعية الإقراض من خلال البنك، لأن ذلك يجنبها مشكلات الإدارة المتزايدة للديون والتعقيدات المختلفة، التي عادة ما تصاحب القروض الحكومية الثنائية¹.

المطلب الثالث: برامج وأهداف البنك الدولي.

إن البنك الدولي ومن أجل تحقيق أهدافه، فإنه يتبع مجموعة من البرامج سيتم التطرق لها فيما يلي:

الفرع الأول: برامج البنك الدولي.

يوفر البنك الدولي لحكومات الدول النامية مجموعة من البرامج التمويلية وبرامج المعونة الفنية، تتمثل فيما يلي²:

❖ قروض التصحيحات الهيكلية:

وقد إستحدثت في عام 1980، وفي مايو 1980 صدرت مذكرة عن البنك الدولي وحددت شرطين لازمين لتقديم هذه القروض أولهما، ضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات للدولة يكون من الصعب إحتوائه سريعاً، والشرط الثاني، يتمثل في وجود رغبة من جانب الحكومة واستعدادها لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة، وفي هذا النوع من القروض يتشابه البنك الدولي مع وظيفة صندوق النقد الدولي وسياساته الخاصة بعلاج الخلل في موازين مدفوعات الدولة النامية.

وتنطوي قروض التكيف أو التصحيح الهيكلي على درجة عالية من المشروطة حيث تدرج الشروط التي تتضمنها هذه القروض تحت مجموع من النقاط الرئيسية هي:

✓ الكفاءة في استخدام الموارد ويدخل فيها معايير الإستثمارات العامة وأولويات الإستثمار وسياسات الأسعار والحوافز في مختلف القطاعات.

✓ التجارة الخارجية وضرورة تحريرها، وزيادة الحوافز التصديرية، وإصلاح التعريفات الجمركية.

✓ إصلاح المؤسسات الإنمائية بما في ذلك النظام المصرفي ونظام الضرائب والإدارة العامة ولذلك فثمة ضعف في إقبال الدول المقترضة على قروض التصحيحات الهيكلية أو التكيف الهيكلي.

❖ القروض القطاعية:

¹ - بشار محمود قبلا، نفس المرجع السابق، ص 23-25.

² - عبد المجيد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص- ص 99-101.

حيث أدى العزوف عن قروض التصحيحات الهيكلية أو التكيف الهيكلية، إلى شيوع نوع جديد من القروض وهي القروض القطاعية، وهي تشبه قروض التصحيحات الهيكلية أو التكيف الهيكلية من حيث أنها لا تعطي لتمويل مشروع معين بل تستهدف تصحيح السياسات الإقتصادية في البلد المقترض، ولكنها تختلف عن قروض التصحيحات الهيكلية من حيث أنها تقتصر على السياسات المتعلقة بقطاع معين مثل الزراعة أو الصناعة أو الطاقة، إلا أنها تنطوي كذلك على درجة عالية من المشروطة. ولما كانت الصفة المميزة للقروض القطاعية أنها تسعى إلى تصحيح السياسات الإقتصادية في الدول المقترضة فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات.

❖ قروض المشروعات:

وتعطي قروض المشروعات لتمويل مشروع معين، مثل مشروع في مجال الري أو الصرف أو الطرق، أو توليد الكهرباء أو ماشابه ذلك، وهذا النوع من القروض يمثل النسبة الغالبة من النشاط الإقراضي للبنك الدولي.

❖ قروض البرامج:

وتمنح قروض البرامج لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي ليتناول عدة مشروعات، أو لتخفيف الإختناقات في العملة الأجنبية أو تمويل الواردات من المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة لصناعة معينة أو عدة صناعات؛ وتقضي غتفاقية البنك الدولي بأن قروض البرامج لا تعطى إلا في ظروف إستثنائية، والواقع أن العمل في البنك الدولي جرى على حصر هذا النوع من القروض في أضيق نطاق ممكن، بحيث لا يزيد في أي سنة من السنوات عن 10 بالمئة من مجموع القروض التي يقدمها البنك.

الفرع الثاني: أهداف البنك الدولي.

يهدف البنك الدولي إلى تخفيض أعداد الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية عن طريق تشجيع التنمية المستدامة، من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر والخدمات التحليلية والاستشارية. ويتعهد البنك الدولي بتشجيع حكومات البلدان الأعضاء بعمل المزيد من التحسينات على الخدمات التي يقدمها لأعضائه، وحتى يتسنى تلبية الطلبات الأكثر تطوراً وتقدماً بصورة متزايدة من جانب البلدان متوسطة الدخل، يقوم البنك الدولي في الوقت الحالي بإجراء إصلاح شامل للأدوات المالية وأدوات إدارة المخاطر، وتوسيع نطاق تقديم الخدمات المعرفية المستقلة، وزيادة سهولة تعامل العملاء مع البنك.

وعادة ما ينظر إلى البنك الدولي على أنه مؤسسة دولية تقدم القروض لأغراض إنتاجية في الدول الأعضاء فيها، غير أن مهمة البنك الدولي تتشعب لتتجاوز مجرد تقديم القروض، فلقد نصت الاتفاقية في مادتها الأولى على عدة أهداف من أهمها:

1- التعمير: فكما هو مبين من تسميته، فإنه يقصد به المعاونة في تنمية أقاليم الدول الأعضاء، عن طريق تعمير المناطق التي دمرتها وخربتها الحروب، ويمثل هذا الهدف حالياً حاجة ملحة بالنسبة للبلاد حديثة الاستقلال والآخذة في إزالة آثار التخريب الاستعماري وحروب الاستقلال، بالإضافة إلى ذلك فإن البنك الدولي يقوم بتسيير استثمار رؤوس الأموال في أغراض إنتاجية لاستثمار القدرات المالية للدول الأعضاء.

- 2- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة: عن طريق الضمانات التي يقدمها البنك، أو المساهمة بنسبة من القروض المقدمة، كما يسعى البنك الدولي إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنضمة إليه، والتي تحتاج لمساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة، تكلف كثيرا وتساعد في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة، وبذلك تستطيع أن تواجه العجز الدائم في موازين مدفوعاتها.
- 3- تقديم القروض من رأسماله: حيث يقوم البنك الدولي بتقديم القروض من رأسماله الخاص، وأيضا في حالة عدم وجود استثمارات خاصة كافية، أو عدم إمكانية قيام المقترض بالحصول على القروض اللازمة من مصادر أخرى.
- 4- تقديم المساعدات الفنية: وهذا خلال مراحل إعداد وتنفيذ برامج القروض، وفي تنفيذ برامج استثمار طويلة الأجل، وقد لجأت الكثير من الدول الأعضاء، وخاصة الدول الآخذة في النمو، إلى طلب معونة البنك الدولي في مسائل تتعلق ببرامج تنميتها الاقتصادية.
- 5- العمل على تنمية التجارة الدولية: عن طريق المحافظة على استقرار موازين المدفوعات، وعن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية، مثل تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة والزراعة وتوليد الكهرباء.
- 6- المساعدة على تسوية المنازعات: وهي المنازعات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية بين الدول النامية والشركات متعددة الجنسيات، حيث يحاول البنك إيجاد حلول بالطرق السلمية.
- 7- تسوية منازعات بين حكومات دول أعضاء فيه: فقد لعب البنك دورا رئيسيا في تسوية منازعات بين حكومات دول الأعضاء فيه، أو هيئات تابعة لها ببعضها البعض، أو بينها وبين مستثمرين أجانب، ففي عام 1951، تم تسوية الخلاف الناشئ عن تأمين إيران لشركة النفط الانجلوإيرانية، وفي عام 1956، نجح البنك في التوسط لتسوية الخلاف الذي ثار بمناسبة تأمين قناة السويس، بين المساهمين في هذه الشركة والحكومة المصرية، كما ساعد البنك في عام 1985، في تسوية نزاع نشأ بين شركة غاز تابعة للحكومة الأرجنتينية وشركة هولندية. ويعتقد البنك الدولي أن التنمية الاقتصادية لن تحقق أغراضها، إلا إذا كانت مستدامة بيئيا، وهو يساعد البلدان من عملائه على إيجاد سبل للريادة في المجال البيئي على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وذلك بمجموعة كبيرة من المشاريع الموجهة إلى العمل البيئي، إلى جانب مجموعة قوية من الأدوات والمكونات الداخلة في صلب برنامجه العادي للإقراض.¹

¹ - السيد محمد احمد السريفي، محمد عزت محمد غزلان، نفس المرجع السابق، ص 291-293.

خلاصة الفصل الأول:

إن المؤسسات المالية الدولية سواء صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي يعملان معا على تقوية النظام المالي الدولي، والتعجيل بالتقدم نحو تخفيف حدة الفقر بالإضافة إلى تشجيع السياسات الاقتصادية السليمة في كل البلدان الأعضاء؛ ويساهم في جعل ثمار العولمة في متناول الجميع، فهما يلعبان دورا تنشيطيا من خلال الجهود المتكاملة والمنسقة من أجل تشجيع الدول على مواجهة مشاكلها الاقتصادية والنقدية.

إذ تعمل هاتين المؤسستين على تشجيع وتنمية الإستثمارات الأجنبية طويلة الأمد في الدول النامية، وتقديم الضمانات، وكذا تقديم التسهيلات المالية من مواردها الخاصة أو من مصادر أخرى بشروط مناسبة بغية تحقيق أهداف إنتاجية حقيقية.

الفصل الثاني:
الإطار النظري
للأزمات المالية

مقدمة الفصل الثاني:

تعد الأزمات المالية من الأكثر المواضيع الاقتصادية تداولاً على الساحة العالمية من طرف الأكاديميين والممارسين في مجال الاقتصاد والمالية، سواء على مستوى الشركات أو الحكومات، ولها للآثار السلبية الكبيرة التي تتسبب فيها، حيث أنها غالباً ما تؤدي إلى تدهور حاد في الأسواق المالية والقطاعات الحقيقية، ونظراً لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية، والذي يؤدي بدوره إلى تدهور كبير في قيمة العملة، وفي أسعار الأصول المالية، وبالتالي التأثير السلبي على مجالات الإنتاج والاستهلاك والعمالة، وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول والثروات، فيما بين الأسواق المالية الدولية ككل.

وقد شهدت العالم خلال القرن العشرين اختيارات مالية كبيرة، تسببت في حدوث أزمات مالية، تتميز بسرعة إنتشارها وتباين أسباب حدوثها، وكان آخرها أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي تحولت إلى أزمة مالية عالمية، مما تطلب تدخل الحكومات والمؤسسات المالية الدولية لمواجهةها والحد من آثارها، لكن مع ذلك ولدت بدورها أزمات مالية جديدة من الديون السيادية التي مازالت الدول تعاني منها لحد الآن الآن، وهو ما يجعل من موضوع تحليل وتفسير الأزمات المالية ومحاولة الوقاية منها، أو حتى على الأقل إيجاد الأدوات العلاجية الفعالة والسريعة لها، من بين الإنشغالات الكبيرة والمستمرة عبي المستوى العالمي.

لتحليل مفهوم الأزمات المالية العالمية، نتناول ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأزمات.

المبحث الثاني: ماهية الازمات المالية.

المبحث الثالث: التعامل مع الازمات المالية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الآزمات

إن الآزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمع المعاصر، حيث أصبحت تمس بشكل أو بآخر كل جوانب الحياة، بدءاً من الآزمات التي تواجه الفرد، مروراً بالآزمات التي تمر بها المؤسسات والحكومات، وانتهاءً بالآزمات الدولية، وبما أن الآزمات ذات مخاطر كبيرة ونتائج تدميرية على المجتمعات التي تصيبها، فإنها تتطلب المواجهة والتصدي لها، وهو ما أدى لظهور علم إدارة الآزمات. بناء على ما سبق سنقوم في هذا المبحث، بتوضيح مفهوم الآزمة وخصائصها، ومراحل تطورها، وأسباب نشوئها وأنواعها.

المطلب الأول: تعريف ومراحل نشوء الآزمة.

إذا كانت الآزمات المالية جزء من الآزمات الاقتصادية، فإن هذه الأخيرة جزء من الآزمات التي تصيب الأفراد والمجتمعات بشكل عام، وهو ما يدفعنا للتعرف على ماهية الآزمات في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الآزمة.

يستخدم مفهوم الآزمة في غير موضعه في الكثير من الحالات، لدرجة أن أي حدث يقع لفرد أو كيان، سيعتبره أزمة، وهو ما يدفعنا لتحديد مفهوم موضوعي للآزمة

1- الآزمة لغة:

لقد نشأ مصطلح الآزمة "Crises" في بدايته في نطاق العلوم الطبية، حيث يرجع إلى الكلمة اليونانية كريبو (Κρίση)، وتعني نقطة تحول (Turing point)، وهي لحظة مرضية محددة للمريض، يتحول فيها إلى الأسوأ أو الأحسن خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً.¹

كما نجد في بعض المراجع أن مصطلح الآزمة (Crises)، مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية "KIPVEW"، أي بمعنى لتقرر (To décide)، أما في اللغة الصينية فكلمة أزمة تنطق "Ji-Wet"، وهي عبارة عن كلمتين: الأولى Ji تدل على الخطر، والثانية "Wet" تدل على الفرصة التي يمكن استثمارها، وتكمن البراعة هنا في المعنى الصيني للكلمة، في تصور إمكانية تحويل الآزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الآزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة.²

أما المعنى اللغوي للآزمة في اللغة العربية هو الشدة والقحط، يقال أصابتهُم سَنَةٌ أزمَتْهُمُ أزمًا، أي استأصلَتْهُمُ. وأزمَ علينا الدهرُ يَأزمُ أزمًا، أي اشتدَّ وقلَّ خيره. ويقال أيضاً: أزمَ الرجلُ بصاحبه، إذا لزمه. وأزمَهُ أيضاً، أي عضه. وأزمَ عن الشيء، أي أمسك عنه.³

ورغم أن مفهوم الآزمة قد ظهر إلى الوجود كمصطلح طبي، إلا أنه سرعان ما انتقل إلى مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، مثل علم السياسة وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم الإدارة، وذلك بعد تفجر وانتشار الآزمات الاقتصادية والمالية والإدارية والسياسية والاجتماعية، منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي.

في القاموس الفرنسي لاروس (Larousse)، تعني كلمة أزمة "crise": تطور سريع إلى الأسوأ أو الأفضل خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، وهو ما يجعل هذه الفترة وإن كانت قصيرة، بالغة الصعوبة وشديدة التوتر.⁴

¹ عبد الوهاب كامل، سيكولوجية إدارة الآزمات المدرسية، مكتبة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون ذكر السنة، ص 19.

² عماد صالح سالم، إدارة الآزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتسمية المتواصلة، شركة أو ضي للطباعة والنشر، أبو ضي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 25.

³ محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري جمال الدين أبو الفضل، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2005، ص ص 12-17.

⁴ Larousse Dictionnaire Erudit de la langue Française, colonne I, 2009, page 467,.

ويشير معجم وبستر (Webster) إلى كلمة "Crises" وهي من أصل لاتيني "Crises"، والتي تعود إلى أصلها الإغريقي (Krineir)، وتعني نقطة التحول التي تحدث عندما يتغير الحال إلى الأفضل أو الأسوأ، هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب¹. أما قاموس "Le petit robert"، فيعرف الأزمة بأنها مرحلة صعبة تعرف حالة من الاضطراب تتعلق بأشياء ما أو أحداث وأفكار². أما قاموس أكسفورد (Oxford)، فعرف الأزمة على أنها: "نقطة تحول في المرض، أو في تطور الحياة أو التاريخ... الخ، وتتسم نقطة التحول هذه بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل، وضرورة اتخاذ قرار محدد حاسم في فترة زمنية محددة"³.

وقد استخدم مصطلح إدارة الأزمة لأول مرة في مجال العلاقات السياسية الدولية، في بداية ستينيات القرن الماضي، عندما بدأت أزمة الصواريخ السوفيتية في الظهور على الأراضي الكويتية، وبعد أن انتهت الأزمة من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الأقرب إلى النواحي النفسية، قال وزير دفاع الولايات المتحدة الأمريكية روبرت ماكنامارا آنذاك: "لقد بدأ عصر جديد يمكن أن نطلق عليه عصر إدارة الأزمات".

2- الأزمة إصطلاحاً:

لقد اقترح الباحثين والممارسين العديد من التعاريف للأزمة، وسنستعرض فيما يلي بعضها منها: الأزمة هي مصطلح علمي يعبر عن الحالة الحرجة والموقف الطارئ والمشكلة الحاصلة، أو النكبة التي وقعت وحلت بهذه الدولة أو الحكومة، أو المنظمة والمؤسسة الحكومية والهيئات الحكومية، ومنه فالأزمة قد تحل وتنزل بالأفراد والأشخاص أو بالهيئات والمنظمات الحكومية، والمؤسسات والوزارات والأجهزة السياسية والأمنية في الدولة.⁴

عرف تشارلز هيرمان Charles F. Hermann الأزمة بأنها: "موقف يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف والقيم والمصالح الجوهرية للدول الأطراف، وموقف يدرك فيه صناع القرار أن الوقت المتاح لصنع القرار، واتخاذ قبل أن يتغير الموقف هو وقت قصير، وإلا فإن القرار يصير غير ذي جدوى في مواجهة الموقف الجديد، حيث تقع الأحداث المؤدية للأزمة على نحو مفاجئ". كما تعرف الأزمة بأنه: خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله، كما يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام، وهي نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ، يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام، وتشكل تهديداً صريحاً وواضحاً لبقاء المنظمة أو النظام نفسه.⁵

عموماً يمكن القول إن الأزمة، هي حدث أو موقف مفاجئ يؤدي إلى تغيير في البيئة الداخلية أو الخارجية للدولة، ينشأ عنه تهديد لقيم أو أهداف أو مصالح أو أمن الدولة الخارجي أو الشرعية الدستورية، ويتطلب سرعة التدخل والمواجهة للتحكم في تأثيراتها المختلفة المتوقعة.⁶

الفرع الثاني: مراحل نشأة الأزمة.

في الواقع إن الأزمة ظاهرة اجتماعية مثل باقي الظواهر، تمر بمراحل وخطوات معينة، ويكون لها دورة حياة مثل أي كائن، إذ أنها تمر في دورة نشأتها واكتمالها، بمجموعة مراحل أساسية، توضح سلسلة تطورها منذ بدايتها كحدث عارض بل قبل ظهورها على السطح وحتى

¹ - وسام صبحي مصباح إسماعيل، سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، دراسة ميدانية ميدانية على وزارة المالية المالية في غزة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمطلوبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة، 2007، ص 12.

² - Michèle Gabay, **LA nouvelle communication de crise concepts et outils**, édition Stratégie, Paris, 2001, P 33

³ - شعبان حمدي، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2005، ص ص 85-86.

⁴ - محمد سرور الحريري، إدارة الأزمات السياسية، دار صفاء، عمان، 2012، ص 86.

⁵ - نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الأزمات، عالم الكتب الحديث، اردن، الاردن، 2009، الطبعة الأولى، ص 4.

⁶ - محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات، مؤسسة الشباب الجامعي، مصر، 2006، ص ص 242-243.

مواجهته وبدئ التعامل معه، وبالرغم من اختلاف الباحثين حول تسمية مراحل الأزمة، إلا أنهم جميعاً لا يختلفون في المضمون، وفي المراحل الأساسية التي تمر بها الأزمة، وتحدد هذه المراحل في الآتي¹:

1- مرحلة ميلاد الأزمة:

ويطلق عليها مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر اللازمة، حيث تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة، في شكل إحساس مبهم، وتندر بخطر غير محدد المعالم، بسبب غياب كثير من المعلومات حول أسبابها، أو المجالات التي سوف تخضع لها وتؤول إليها، ومن العوامل الأساسية في التعامل مع الأزمة في مرحلة الميلاد، قوة وحسن إدراك متخذ القرار وخبرته، ومن ثم القضاء عليها في هذه المرحلة أو إيقاف نموها مؤقتاً قبل أن تصل لمرحلة الصدام.

2- مرحلة نمو الأزمة:

تنمو الأزمة في حالة حدوث سوء الفهم من متخذ القرار في المرحلة الأولى (ميلاد الأزمة)، حيث تتطور نتيجة تغذيتها من خلال المحفزات الذاتية والخارجية، والتي استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها، وفي مرحلة نمو الأزمة يتزايد الإحساس بها، ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها، نظراً للضغوط المباشرة التي تسببها الأزمة.

3- مرحلة نضج الأزمة:

وتعتبر من أخطر مراحل الأزمة، إذ تتطور الأزمة من حيث الحدة والجسامة، نتيجة سوء التخطيط أو ما تنسم به خطط المواجهة من قصور أو إخفاق، عندما يكون متخذ القرار على درجة كبيرة من الجهل والاستبداد برأيه أو اللامبالاة، فإن الأزمة تصل آنئذ إلى مراحل متقدمة، حيث تزداد القوى المتفاعلة في المجتمع أو المنظمة، والتي تغذي الأزمة بقوى تدميرية، بحيث يصعب السيطرة عليها.

4- مرحلة انحسار الأزمة:

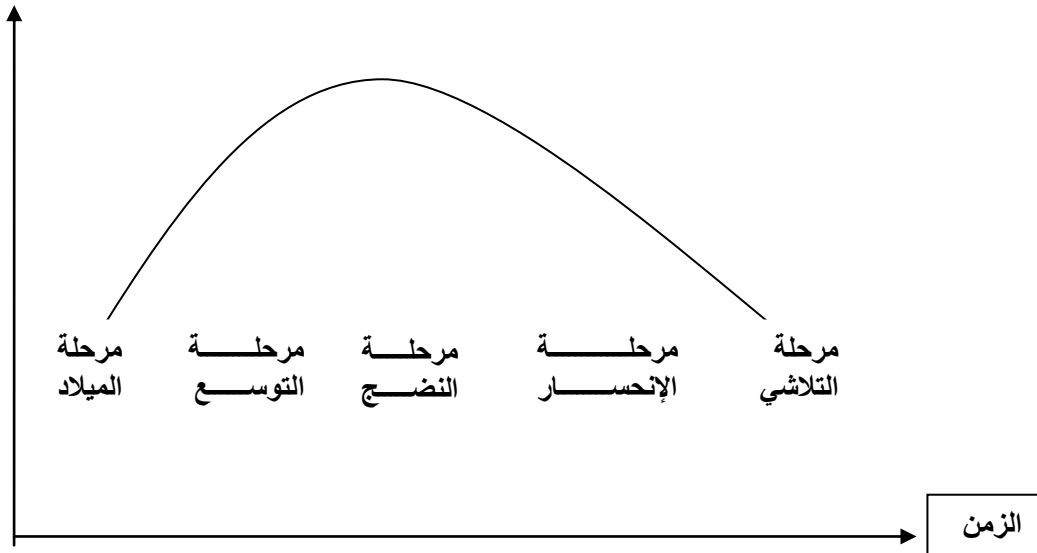
تبدأ الأزمة بالإنحسار والتقلص بعد الصدمة العنيفة، التي تفقدها جزءاً هاماً من القوة الدافعة لها ومن ثم تبدأ في الاختفاء التدريجي، وهناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع جديدة، عندما تفشل الحلول والخطط الموضوعة في تحقيق أهدافها، وينبغي على ذلك أنه من الأهمية أن يكون لدى القيادة بعد النظر في مرحلة انحسار الأزمة، وضرة متابعة الموقف من جوانبه كافة، خشية حدوث عوامل جديدة خارجية تبعث فيها الحيوية، ويكون لها القدرة على الظهور والنمو مرة أخرى بعد إختفائها التدريجي.

5- مرحلة إختفاء وتلاشي الأزمة:

وتصل الأزمة إلى هذه المرحلة، عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها، حيث تتلاشى مظاهرها، وتالياً تمثل تلك المرحلة آخر مراحل تطور الأزمة، التي تصل إليها بعد تصاعد أخطارها إلى مرحلة التلاشي. ومما يجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أنه في جميع مراحل نشأة وتطور الأزمة التي سبق تحليلها، من الضروري أن يكون صانع القرار ملماً بأدوات التعامل مع الأزمة، حسب مقتضيات وظروف كل مرحلة، حتى لا يقع فريسة لمسالة التشخيص الخاطئ لأسباب الأزمة وتطوراتها، ومن الجدير بالملاحظة أن مراحل نشوء الأزمة في تتابعها واتصالها، تشكل حلقات متصلة يصعب فصلها أو تجاوز إحدى مراحلها.

¹ - جواد كاظم البكري، فتح الاقتصاد الأمريكي، دار بيسان، لبنان، 2011، ص 27-29.

الشكل رقم (02): دورة حياة الأزمة



المصدر: وسام صبحي مصباح إسلیم، سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، دراسة ميدانية على وزارة المالية المالية في غزة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة، 2007، ص 22.

المطلب الثاني: خصائص الأزمة وتمييزها عن بعض المفاهيم الأخرى.

من المعروف أن الأزمة تتميز بمجموعة من الخصائص، كما أنه يمكن تمييزها عن بعض المفاهيم التي من الممكن أن تتقارب لها في المفهوم، وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: خصائص الأزمة.

1. التهديد: تمثل هذه ضغوط الأزمة تهديداً مباشراً وأساسياً لمصالح الكيان واستمراره، فالأزمة دائماً ما تحمل معها خطر داهما ومتعظما، يهدد الأفراد والممتلكات واستمرار عمل الكيان، مما يحدث توتراً واضطراباً في الكيان، والأجهزة الرسمية وغير الرسمية فيه، كما أن انتشار الشائعات يزيد الضغوط على متخذي القرارات.
2. المفاجأة (غير متوقعة): تسبب الأزمة في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر، مما يضعف قدرات الفعل المؤثر والسريع لمواجهتها، وعلى الطرف الذي يصنع أو يستثمر الأزمات، أن يخطط تماماً للاستفادة من نتائجها في الزمان والمكان المناسبين.
3. ضيق الوقت: فالحدث المفاجئ لا يتيح وقتاً كافياً للرد عليه والاستجابة له، وإن الرد عليه يجب أن يكون سريعاً للغاية لما يمثله من تهديد للمصالح القومية، كما أن الاستعداد لا يكون كافياً لمواجهته، ويدرك صناع القرار أن الوقت متاح لصنع القرار واتخاذ، قبل أن

¹ - محمد نصر مهنا، نفس المرجع السابق، ص 244-247.

تتطور الأزمة وهو وقت محدود، وإلا فإن القرار يصير غير ذي جدوى في مواجهة الأزمة، ويؤثر ذلك على صناع القرار ويضعهم تحت ضغط ذهني كبير، وقد يتسبب في إرباكهم، ولكن يمكن التغلب على ذلك بالتدريب والتنبؤ بالأزمات، وإعداد الفرضيات والخطط المختلفة لذلك.

4. **التعقيد والديناميكية:** تمتاز الأزمات غالبا بالتشابك والتعدد في عناصرها، مما يصعب توقعها قبل حدوثها، أو فهمها وتفسيرها عند حدوثها، كما تتميز الأزمات بالتطور السريع والانتقال من وضع لآخر بشكل ديناميكي، مما يجعل الحلول المقترحة لمواجهتها تفقد قيمتها سريعا، وهو ما يطرح مشكلة التعامل معها، كما أن المدى غير المتيقن الذي يصعب تقديره أو تحديده لنهاية الأزمة إزاء تداعياتها المتلاحقة، يزيد التوتر ويجعل عملية التخطيط وتعبئة وحشد الإمكانيات معقدة وصعبة.

5. **نقص المعلومات:** يجد متخذ القرار صعوبة في جمع البيانات عن الأزمة وتحليل هذه البيانات ليستخرج منها معلومات دقيقة وموثوقة، تسمح بفهم الأزمة، وهذا لأن الأزمة ظاهرة معقدة وديناميكية بطبيعتها، فالمعلومات قد تفقد قيمتها سريعا بفعل الظهور المفاجئ للأزمة، والتطور والتصاعد المتسارع لها، وهو ما يؤدي لعدم وضوح الرؤيا وضبابية الإتجاهات لدى متخذ القرار، فلا يستطيع تحديد حجم الأخطار ومدى قدرة الكيان على تحملها.

6. **سيادة حالة الخوف:** قد تصل ببعض متخذي القرار إلى الإحساس بالعجز وعدم القدرة على مواجهة الأزمة، لأنها تصيبهم بالدهول، وقد يصل الأمر إلى حد فقد متخذ القرار الإداري ثقته في نفسه، وتصعيد حالة الشك والخوف لديه، ويصبح كل تصرف من جانبه موضع شك، ويعرض الكيان للخطر أو الزوال، خاصة وأن الأزمة تحدث بشكل مفاجئ وغير متوقع، كما أن أضرارها تكون كبيرة ومتصاعدة ولا تعطي لمتخذ القرار فرصة للتفكير الخاطيء، والبحث عن الحلول وتقييمها واختيار الأفضل منها.

الفرع الثاني: تمييز الأزمة عن بعض المفاهيم الأخرى.

إن الأزمة تختلف في مفهومها عن بعض المفاهيم التي يمكن أن تشبهها، لذا يجب تمييز الأزمة عن بعض الظواهر التي قد تتداخل معها، وهو ما سنتناوله في ما يلي:

1. الحوادث:

الحوادث أمر فجائي غير متوقع، يقع بشكل سريع وينقضى أثره فور إتمامه، ولا يكون له صفة الاستمرار أو الامتداد بعد حدوثه الفجائي العنيف مثل الأزمة، بل تتلاشى آثاره مع تلاشي تداعيات الحدث ذاته ولا تستمر، خاصة إذا لم تكن هناك ظروف أخرى دافعة لهذا الاستمرار¹، ورغم أن الحادث خلل قديوثر تأثيرا ماديا على الكيان بأكمله، غير أنه لا يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها الكيان، وهو في ذلك يختلف عن الأزمة، والتي تمثل تحديا صريحا للافتراضات والمسلمات التي يؤمن بها أعضاء الكيان، لدرجة أنها قد تثبت بطلان تلك الافتراضات، مما يدفع المسؤولين إلى البحث عن أساليب دفاعية تجاه هذه الافتراضات.

2. الكارثة:

هي التعبير المفاجئ ذو الأثر التدميري، والذي ينتج عنه تغيرات ونتائج تتعلق بعملية التوازن، والكارثة هي تلك المشكلة التي تبقى دون حسم لفترة طويلة، غير أنها محددة زمتا ومكانا، بحيث أن الكارثة في مجملها تعد سببا للأزمة، وقد تكون لعدة أسباب منها

¹ - محسن الخضيرى، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص 63.

الطبيعية كالزلازل، البراكين، الفيضانات، وقد تكون لأسباب بشرية كتراكم المشاكل أو سوء الإدارة أو الصراعات، وهناك أيضا أسباب مادية، وهي التي تنتج من المعدات والأجهزة التكنولوجية المختلفة.¹ وغالبا ما تخلف الكارثة وراءها عدد كبير من الضحايا الأبرياء، مما يسترعي اهتمام الرأي العام الحكومي والمحلي وحتى الدولي، وتعاطفه مع الضحايا والمنكوبين، وتقديم المساعدات لهم، وهذا ملا يشترط وجوده في الأزمات، بل بالعكس قد يتعرض آكيان الذي أصابته الأزمة إلى انتقادات شعبية ورسمية واسعة، ويعود السبب في ذلك لأن الكارثة تقع بشكل مفاجئ ويستحيل التنبؤ بها لاتخاذ التدابير لتجنبها، بينما تأتي الأزمة نتيجة تراكمات من الأخطاء والمشكلات حتى تصل إلى درجة الانفجار، مما يجعل متخذ اللوم يتوجه لمتخذ القرار لأنه كان سببا في الأزمة أو لم يخطط لمواجهة، أو أخطأ في التعامل معها. وانطلاقا من الاختلافات السابقة بين الأزمة والكارثة يختلف المطلوب قمن متخذ القرار اتجاه كل منهما، في حالة الكارثة يكون مطلوبا الاستجابة السريعة والفعالة لظروف الكارثة للحد من أخطارها ومحاولة احتوائها، أما في حالة الأزمة فيجب على متخذ القرار حماية الكيان من الانهيار والحفاظ على مصداقيته وسمعته.²

3. المشكلة:

تعرف المشكلة بأنها عائق أو مانع يحول بين الفرد والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وبعبارة أخرى فإن المشكلة عبارة عن تعارض في النتائج أو نقص في الأدلة، وتؤدي إلى حالة إنعدام التوازن مما يؤدي إلى إعاقه عملية التفكير، فالعلاقة بين المشكلة والتفكير علاقة ذات إتجاه أحادي تبدأ بالمشكلة وتنتهي بالتفكير، والعلاقة بين المشكلة والأزمة علاقة وثيقة الصلة فالمشكلة قد تكون سبب الأزمة ولكنها لن تكون هي الأزمة في حد ذاتها.

وعليه فإن المشكلة أخف حدة من الأزمة، ويمكن حلها بأيسر الطرق وأسهلها، ولا تتطلب جهودا من أجل حلها، وقد يؤدي حلها إلى تجنب وقوع الأزمة، فهي كالشرارة إن تم إطفائها تم إطفاء النار، و إن تم إهمالها إشتعلت النار وحلت الكارثة، وحل المشكلة يجب أن يكون نهائي ونافذ المفعول ومستمر حتى لا تتحول تلك المشكلة إلى أزمة.³

المطلب الثالث: أسباب الأزمات وأنواعها.

إن الأزمة تمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة ومتصارعة، ويرجع وقوعها لعدة أسباب، إضافة إلى أن هناك عدة أنواع لها، والتي تتضح فيما يلي:

الفرع الأول: أسباب الأزمات.

هناك أسباب متعددة لحدوث الأزمات، وقد ترجع معظم هذه الأسباب في الأساس إلى عدم كفاءة وسوء الإدارة، وفيما يلي عرض موجز لأهم أسباب نشوء ووقوع الأزمات:⁴

1. سوء الفهم والإدراك:

وينشأ سوء الفهم عادة من المعلومات غير الكاملة، أو التسرع في إصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل تبين حقيقتها، أما سوء الإدراك فينجم عن تداخل في الرؤية، والتشويش وعدم سلامة الاتجاه لدى متخذ القرار، وهو ما يؤدي إليه من انفصام العلاقة بين الأداء

¹ - محمد الصبري، إدارة الأزمات، مؤسسة حورس الدولية، مصر، 2008، ص 23 .

² - وسام صبحي مصباح إسلیم، مرجع سابق، ص ص 16-17.

³ - محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 11.

⁴ - عماد صالح سلام، نفس المرجع السابق، ص ص 39-43.

الحقيقي للكيان وبين القرارات التي يتخذها، وإذا تراكمت نتائج هذه التصرفات بشكل معين، في حين كان متخذ القرار يدرك أنها تأخذ شكلا آخر؛ فإن ذلك بسبب ضغطا مولدا لانفجار الأزمة.

2. سوء التقدير والتقييم:

وخصوصا في حالات التي يكون فيها صدام بين طرفين، وينشأ ذلك من خلال جانبين أساسيتين هما: الثقة المفرطة في النفس والمغالاة في القدرات الذاتية لمواجهة الطرف الآخر والتغلب عليه، وعدم تقدير قوة الطرف الآخر والتقليل من شأنه وعدم إظهاره على حقيقته، فاستعراض القوة دون حساب للنتائج، قد يسبب كثيرا من الأزمات.

3. ضعف الإمكانيات:

قد يؤدي ضعف الإمكانيات المادية والبشرية وقصورها عند التعامل مع بعض الأحداث، إلى تفاقم الوضع ومضاعفة الخسائر المادية والمعنوية الناجمة عن تلك الأحداث، مما يسبب أزمات تابعة كان من الممكن التحكم فيها في اللحظة الأولى، لو أحسن استخدام الموارد المتاحة في التعامل مع الأزمة.

4. الأخطاء البشرية:

أي إهمال البشر الذي يسبب كثيرا من الأزمات، وقد تحدث هذه الأخطاء عادة في ظل سيادة مناخ وظروف عمل غير مناسبة.

5. إهمال الإنذارات:

إن متخذي القرار والأفراد في الكيان، قد يتجاهلون إشارات الإنذار المبكر، أو لا يوجد لديه نظم لاكتشاف هذه الإشارات أو التعرف عليها، أو ربما يتسم تفسير الإشارات والإنذارات تفسيراً خاطئاً، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى وقوع أزمة.

6. الإدارة العشوائية:

وهي الإدارة التي تفتقد إلى التخطيط والأساليب العلمية والتنظيم الجيد، وتقوم على أساليب الفعل، واتخاذ القرار الذي يميله الموقف تبعاً للرؤية الشخصية، ولعل هذا يفسر لنا أسباب الأزمات في البلدان المتخلفة، التي تفتقد إلى الرؤية المستقبلية العلمية والتي لا تستخدم التخطيط العلمي الرشيد في إدارة شؤونها.

7. اليأس:

ويعد في حد ذاته أزمة من الأزمات النفسية والسلوكية لمتخذ القرار، وهو أيضا احد بواعث الأزمات مثل "الإحباط" الذي قد يتفاقم ليصبح حالة "اغتراب" بين الفرد الكيان الذي يعمل به، وتبلغ الأزمة قممها عندما تبحث حالة "انفصام" بين مصلحة الفرد ومصالحه الكيان.

8. تدهور الثقافة التنظيمية:

حيث تعد ثقافة الكيان ذات تأثير كبير على الأزمة، فالكيانات التي تستهدفها للأزمات، تعاني من خلل في المناخ الثقافي وهيكل المعتقدات السائد بها، وكثيرا ما تستخدم بعض التبريرات الخاطئة التي يعتقد أنها تحميها من الأزمات، ولكنها في الحقيقة تعوق جهودات إدارة الأزمات.

9. تعارض الأهداف والمصالح:

فعندما تعارض الأهداف الخاصة بكل جزء من أجزاء الكيان، وقيام متخذ القرار بمحاولات توفيقية للاسترضاء وكسب تأييد كل مجموعة على حساب المجموعات الأخرى، مما يؤدي إلى تحبط في إلى تحبط في القرارات والتوجيهات، وعدم المصادقية والشك في قدرات متخذ القرار، وافتقاد الوحدة الفكرية والعملية للكيان، ومن ثم تحدث الأزمة، وإذا ما تعارضت المصالح بشكل شديد، برز الدافع لإحداث ونشوء الأزمة.

10. الإشاعات:

وهي من أهم أسباب نشوء الأزمات، بل إن كثيراً من الأزمات يكون مصدرها الوحيد إشاعة أطلقت بشكل معين، وتم توظيفها لتحقيق أهداف معينة، وتنتشر الإشاعات بسرعة بالغة وخاصة أثناء الأزمات، وهي غامضة بطبيعتها، فمن الصعب معرفة مصدرها، ومن الذي نقلها، ومن الذي صدقها، وقد تكون الإشاعة ذات طابع برئ أو سيئ، كما قد تكون مخططة لتحقيق أهداف معينة، ويتم تسخير الإشاعة باستخدام مجموعة حقائق ملموسة قد حدثت فعلاً من جانب قطاع كبير من الأفراد، وبالتالي فإن إحاطتها بمهالة من البيانات والمعلومات الكاذبة والمضللة، وإعلانها في توقيت معين، وفي إطار مناخ وبيئة محيطة تم إعدادها بشكل معين، قد يولد أزمة خطيرة عند إهمال الإشاعة، وتعتبر أسواق المال من أكثر الأماكن التي تنتشر فيها الإشاعات، للتأثير على أسعار الأوراق المالية والفائدة والصرف وغيرها.

11. الرغبة في السيطرة:

ويقوم هذا الباعث على السيطرة على متخذ القرار في الكيان الإداري، وإيقاعه تحت ضغوط نفسية ومادية واستغلال مجموعة من التصرفات الخاطئة التي قام بها في السابق والتي لا يعلمها أحد، لإجباره على القيام بتصرفات أكثر خطأً وأشد ضرراً.

12. الأزمات المخططة:

وقد يخطط لصنع أزمات من داخل الكيان أو خارجه من بعض القوى المنافسة له، فقد يكون هناك تهديد خارجي موجه ضده، ويشمل كافة أشكال الهجوم على الكيان، من قبل كيانات أخرى، وذلك بقصد تهديد المعلومات ذات الطبيعة السرية أو حقوقها المسجلة، أو بغرض تهديد الوضع الاقتصادي للكيان.

13. تعقيد التكنولوجيا:

فكلما زادت درجة التقدم التكنولوجي زادت درجة التعقيد، وعندما نكون بصدد أزمة وشيكة الحدوث، فمن المهم تقييم حالة التكنولوجيا، ويجب ألا ينحصر تقييم التكنولوجيا المستخدمة في إطار مدى سلامتها، ففي نهاية الأمر، فإن الأفراد هم الذين يشغلون التكنولوجيا ويتحكمون فيها، فقد يقوم المشغلون بالتعامل مع المعدات بطريقة تختلف عن الطريقة التي يحددها مصمم هذه المعدات. وفي الأخير يجب أن نلاحظ عند التعرف على أسباب نشوء أي أزمة، أن لا يتم التركيز على سبب أو سببين لحدوث الأزمة، ولكن يجب أن نراعي العلاقات المتبادلة بين عناصر النظام في تفاعلها، وفهم تأثير التغيير في عنصر معين على النظام بأكمله، اخذين في الاعتبار أن هذا التغيير يتضخم بواسطة متغيرات في النظام أو خارجه.

الفرع الثاني: أنواع الأزمات.

الأزمات تتعدد إلى عدة أنواع حيث تم التطرق لها فيما يلي¹:

1. الأزمة السياسية: وهي الأزمة التي تنشأ بسبب تخلف أو قصور النظام السياسي والتي ينشأ عنها (أزمة شرعية، أزمة مشاركة، أزمة الهوية).

2. الأزمة العسكرية: وهي إما أن تكون داخلية مثل محاولة القيام بانقلاب داخل الدولة لتغيير نظام الحكم أو تعديله، وقد تكون الأزمة العسكرية خارجية مثل الحشود العسكرية على الحدود بين دولتين، الأمر الذي ينتج عنه تصاعد حدة التوتر بينهما، وقد يؤدي إلى الحرب، وقد تكون الأزمة العسكرية أثناء إدارة الحرب نفسها، مثل القيام بالاختراق السريع في صفوف الأعداء، الأمر الذي يريكه ويفقده توازنه

¹ - محمد نصر مهنا، نفس المرجع السابق، ص 253، 252.

ويخلق أزمة في قيادته، مما يتطلب اتخاذ قرار جريء وسريع، أو ظهور العدو في مكان غير متوقع من الطرف الآخر أو دخول طرف جديد في الحرب القائمة.

3. **الأزمة الاجتماعية:** هذا النوع من الأزمات يكون داخليا فقط، ويقوم بما فئة معينة من جماعات الضغط داخل المجتمع، والاضطرابات التي يقوم بها الجماعات الدينية المتطرفة في المجتمع.

4. **الأزمة المالية:** هي انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي¹؛ فالأزمات المالية هي أزمات تمس أسواق المال وأسواق الائتمان في بلاد معينة، وقد تنتشر لتتحول إلى أزمة إقليمية أو أزمة عالمية، وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية، فإن تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة بالاقتصاد الحقيقي².

5. **الأزمة الاقتصادية:** وهي الأزمات التي تنشأ نتيجة حدوث خلل أو عدم توازن في الهيكل البنائي للاقتصاد القومي ومن ثم تحدث أزمات تخلف البنية الهيكلية والأوضاع الإنتاجية مثل قصور الإنتاج عن توفير حاجة الاستهلاك، وتزايد العجز التجاري في ميزان المدفوعات، وأزمات العمالة مثل البطالة³.

وحسب "كندلبرج" (kendelberger)، فإن الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية تربطهما علاقة قوية، فالدخول في ركود عندما هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي، يتزامن غالبا مع أزمة في النظام المصرفي المالي، من خلال شح في عرض التمويل، وانهيار أسعار الأصول المالية، وإفلاس وإعادة بناء القطاع البنكي، وهو ما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية، كما أن الأزمة المالية تعطي الإشارة وتعتبر كسبب في الانعكاس نحو الأزمة الاقتصادية، وعموما يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية ذات أبعاد أشمل وأوسع من الأزمة المالية⁴.

¹ - محمد حامدي ، التأسيس النظري لازمة المالية العالمية، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص2.

² - محمد محمود المكاوي، النظام الرأسمالي والأزمات الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية، مصر، 2015، ص92.

³ - محمد نصر مهنا، نفس المرجع السابق، ص252.

⁴ - توفيق خير الدين خليفة خير الله، العولمة المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2015، ص88.

المبحث الثاني: ماهية الأزمات المالية.

إن الأزمات المالية قديمة الظهور ومع إنتشارها وتعاقبها المفاجئ، صارت موضع إهتمام المفكرين والسياسيين، وهذا لما لها من آثار ضارة بالإقتصاد الحقيقي، وخاصة بعد توسع وتضخم الاقتصاد المالي، وتوسع التحرير المالي في ظل العولمة المالية.

المطلب الأول: تعريف الأزمات المالية وخصائصها.

تشكل الأزمات المالية تهديدا صريحا للدعائم الأساسية في أي إقتصاد، وأهم هذه الدعائم الإقتصادية هي المصارف وأسواق المال، وبالتالي فإن الأزمات المالية تشكل تهديدا لجميع الأنظمة الإقتصادية، ولمختلف أسواق المال العالمية على حد سواء.

الفرع الأول: تعريف الأزمات المالية.

هناك عدة تعاريف للأزمة المالية وأهمها:

الأزمة المالية هي " إختيار مفاجئ في أسواق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمد بعد ذلك إلى باقي الإقتصاد، ويحدث مثل هذا الإختيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة إنفجار فقاعة سعرية مثلا، والفقاعة السعرية(المالية) هي تداول كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو العينية بأسعار تفوق أسعارها الحقيقية"¹.

كما يمكن تعريف الأزمة المالية " بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية، لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من ابرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية"².

وقد تأخذ الأزمة المالية شكل اختيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد الحقيقي، فتنحدر إلى أزمة إقتصادية"³.

ويعرف فريدريك ميشكان "Mishkan Frédéric" الأزمة المالية بأنها: إضطراب الذي يحدث في الأسواق المالية، والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنوية سيئة، لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية.⁴

الأزمة المالية هي حدوث اختيار في النظام المالي، مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الحقيقي للسلع والخدمات.⁵

والنظام المالي هو تجمع لأسواق مختلفة، أو مؤسسات مالية وظيفتها الوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي(المدخرات)، مع أصحاب العجز والاحتياج المالي (الاستثمار)، وهو يشمل عدد كبير من الوسطاء الماليين، منهم على سبيل

¹ - أحمد جلال، إدارة الأزمات المالية، دار خالد اللحياي للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 98 - 99.

² - عرفان تقي الحسيني، نفس المرجع السابق، ص 200.

³ - يوسف عبانة عبد الله عمر ، الأزمة المالية المعاصرة، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2011، ص 71.

⁴ - نسيمه حاج موسى، الأزمات المالية الدولية وأثارها على الاسواق المالية العربية، مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007 - 2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008، ص 38.

⁵ - فريد كورتل، كمال رزق، الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مداخلة في المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، أبريل 2009، ص 06.

المثال لا الحصر: البنوك التجارية، مؤسسات الإيداع، بنوك الاستثمار، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، سمسرة الأوراق المالية... إلخ.

كما يمكن تعريف الأزمة المالية كـ: "مجموعة من الاختلالات الأساسية في الأسواق المالية التي تتميز بالانخفاض الحاد في أسعار الموجودات، والفضائل الذي يصيب العديد من المؤسسات المالية وغير المالية"¹.
وتعرف الأزمة المالية بأنها: "تعبير عن حالة اضطراب في أسواق المال، بحيث تصبح غير قادرة على توجيه الأموال بكفاءة إلى أفضل الفرص الاستثمارية، في ظل سوء الاختيار والمخاطر المعنوية السيئة"².
كما يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها تلك الاضطرابات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات، الودائع المصرفية، وأسعار صرف العملات.³

انطلاقاً من التعاريف السابقة، يمكن استنتاج التعريف التالي للأزمات المالية، وهي عبارة عن تقلبات شديدة في في الأسواق المالية والنقدية، بحيث تؤثر كلياً أو جزئياً في مجمل المتغيرات المالية، مثل حجم وأسعار الأسهم والسندات، والقروض والودائع المصرفية، ومعدلات الصرف.

الفرع الثاني: خصائص الأزمة المالية.

تتميز الأزمة المالية بعدة خصائص تفرد بها عن باقي أنواع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن بين أهم تلك الخصائص هي⁴:

- 1- الأزمة نقطة تحول أساسية ومرحلة حرجة وأحداث متتابعة ومسرعة، تصيب الكيانات المالية وتهدد وجودها.
- 2- حالة الذعر:

حيث تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق، مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر والسريع لمواجهتها، أو صدور ردود أفعال شديدة وغير صحيحة من قبل الجهات المعنية بالأزمة.

3- المفاجأة:

تؤدي إلى حالة من الخوف تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة، وتصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة لمعالجة الأحداث المتسارعة بسبب ازدياد التوتر والقلق علاوة على قصور المعلومات.

4- نقص المعلومات:

حيث يؤدي التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها إلى عدم توفر المعلومات.

- 5- تمثل بمواجهة الأزمة تحدياً للنظام الإداري والمالي، نظراً لتهديدها مصالح النظام واستمراره في أداء وظائفه وتحقيق أهدافه وأمنه واستقراره، ويتطلب ذلك توافر درجة عالية من الكفاءة والخبرة للخروج من هذه الأزمات.

6- الحاجة إلى وقت طويل وغياب الحل الجذري السريع:

¹ - حيدر يونس الموسوي، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية، (دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة للفترة 2003 - 2009)، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد السادس والثمانون، 2011، ص 171.

² - يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية، دار وائل، فلسطين، 2015، ص 37-38.

³ - ثريا الخرزجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة، مداخلة بعنوان في المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسرائ، الأردن 28-29 أبريل 2009، ص 04.

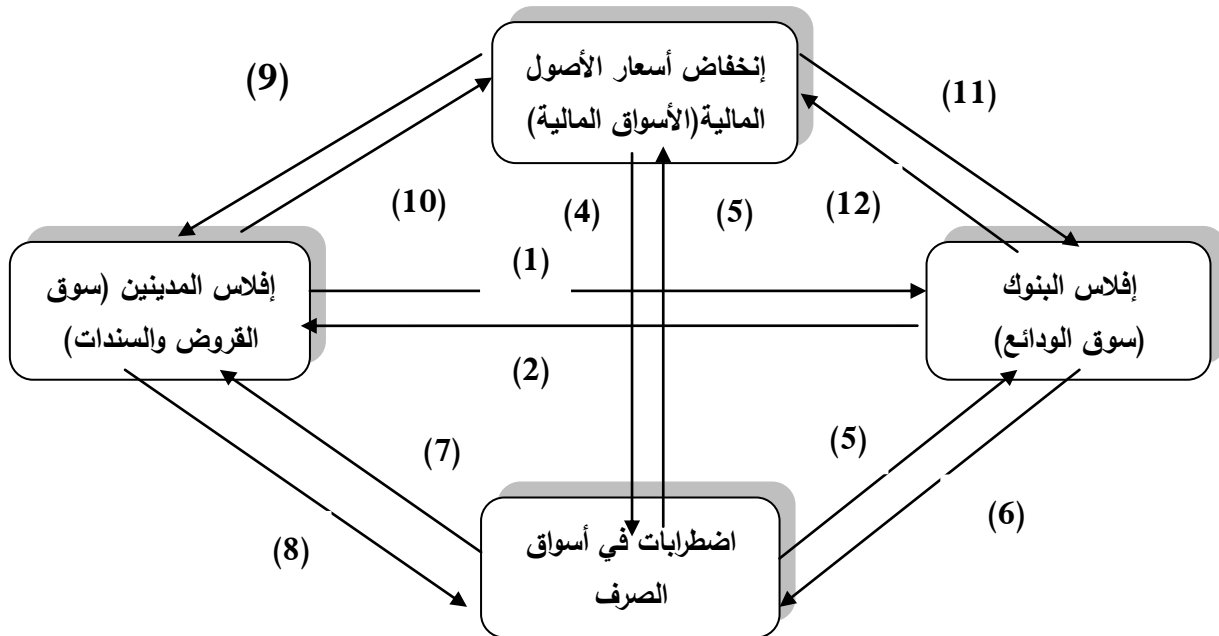
⁴ - يوسف عبابنة عبد الله عمر، نفس المرجع السابق، ص 18-20.

فمواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة وابتكار نظم أو أنشطة تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية وقد تحتاج الأزمة لبعض سنوات للخروج منها وتجاوز آثارها. ومن خلال هذه الخصائص السابقة للأزمات المالية يظهر كيف تمثلت مجتمعة في الأزمة المالية لسنة 2008، حيث اعتبرت نقطة تحول ومرحلة حرجة عصفت بالإقتصاد العالمي وعرضته للإختيار، وهذا بسبب عنصر المفاجأة والأحداث غير المتوقعة، وما نتج من تداعيات لهذه الأزمة بفعل حالة الذعر المالي التي أصاب الحكومات فضلاً عن الأفراد والمؤسسات، وهو ما شكل تحدياً للنظام الإداري والمالي القائم، مما يتطلب تغييره، وهنا إستخدمت عدة حلول لمواجهة الأزمة من الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين هذه الحلول اللجوء إلى تأمين بعض المؤسسات المالية أو إمتلاك حصص فيها، وهو ما يتعارض مع ما تنادي به دائماً هذه الدول، ويخالف مبادئ النظام الرأسمالي القائم من حرية النشاط الاقتصادي والمالي، وعدم تدخل الدول فيه بأي شكل من الأشكال.

المطلب الثاني: قنوات إنتشار الأزمات المالية.

إن الأزمات المالية إذا حدثت لا تبقى في القطاع المالي، أو المؤسسة المالية التي حدثت فيها، بل لديها قنوات تنتشر وتنتقل من خلالها إلى باقي المؤسسات المالية والقطاع الحقيقي (المؤسسات الإنتاجية)، فهي لا تكون مرتكزة على أحد متغيرات النظام المالي، لذا سنتطرق إلي هذه القنوات فيما يلي:

الشكل رقم (03): القنوات المحتملة لنشوء الأزمة.



المصدر: مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، دار الرواد، الأردن، 2013، ص ص 22-24. ويوضح هذا الشكل مختلف القنوات المحتملة لإنتقال الأزمات المالية بين مختلف الأسواق، سوق القروض، السوق المالية، سوق الودائع (البنوك) وأسواق الصرف، وفيما يلي شرح لهذه القنوات¹:

¹ - مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، دار الرواد، الأردن، 2013، ص ص 22-24.

✓ القناة رقم(1): وتمثل في انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي، فالإنقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول، قد يؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها، وهو ما حدث في أزمة المديونية سنة 1982.

✓ القناة رقم(2): تبين الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك، سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين، وبالتالي احتمال إفلاسهم كذلك، وهذا مثل ما حدث في الأزمة البنكية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929.

✓ القناتين رقم(3) و(4): وتصف كيف يمكن لازمة في أسواق الصرف، أن تتحول إلى أزمة في أسواق المال والعكس، فمثلا عند تخفيض العملة يحدث هلع لدى المستثمرين الأجانب، ويقبلون للتخلي عن أصولهم المالية والمقيمة بتلك العملة.

✓ القناة رقم(5): قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك، إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك، قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف، وهو ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

✓ القناة رقم(6): إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان، الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

✓ القناة رقم(7): أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات، نتيجة تخلي المستثمرين عنها، والتحول إلى سندات بعملة أخرى.

✓ القناة رقم(8): إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعا لدى المستثمرين (الأجانب خاصة)، فيقومون بالتخلي عن تلك السندات، فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها، نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

✓ القناتين رقم(9) و(10): وتمثلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات، وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات، هو بديل عن الاستثمار في الأسهم.

✓ القناتين رقم(11) و(12): وتعتبر عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال والعكس، حيث ان عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية كما أن البنوك خاصة في الدول المتقدمة، تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية.

المطلب الثالث: أنواع وأسباب الأزمات المالية.

تتعدد الأزمات المالية وتتنوع، كما أن لها أسبابا في ظهورها سوف نتطرق لها فيما يلي:

الفرع الأول: أنواع الأزمات المالية.

إن الأزمات المالية تنطوي على مجموعة من الأنواع تختلف فيما بينها، وهي كالآتي:

1. أزمات أسواق المال:

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعة"، حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء

الأصل (كالأسهم على سبيل المثال)، هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره، وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انخيار أسعار الأصل مسألة وقت، عندما يكون هناك اتجاه قويا لبيع ذلك الأصل، فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى، سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.¹

2. الأزمات المصرفية:

تحدث الأزمة المصرفية عندما تصبح البنوك في حالة إعسار مالي أو في حالة عدم توفر السيولة اللازمة، ويتطلب الأمر التدخل من البنك المركزي من أجل ضخ الأموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي، ويمكن أن تكون الأزمة المصرفية أزمة سيولة أو أزمة إعسار.²

إن الأزمة المصرفية تنجم عندما يواجه البنك ارتفاعا مفاجئا، وتزايدا كبيرا في الطلب على سحب الودائع، فالبنك يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض والتشغيل، ويحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة، ويواجه البنك أزمة مصرفية حقيقية عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ والتزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع، والتي تتجاوز النسب المعتادة للسحب، فتحدث الأزمة في هذا البنك في صورة أزمة سيولة، وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد إلى البنوك الأخرى، فإن هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة الدول، وليس بالضرورة أن تكون الأزمة المصرفية هي أزمة سيولة، فهذه الأزمة قد تكون أزمة ائتمان، وتحدث هذه الأزمة عندما تتمتع البنوك عن إعطاء القروض ومنحها للزبائن، تخوفا من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب.³

3. أزمات العملة وأسعار الصرف:

تحدث أزمة سعر الصرف عندما تتغير قيمة عملة الدولة بالتخفيض، كما تحدث هذه الأزمة عند فقدان حجم كبير من الاحتياطات الدولية للدولة، وتنجم أزمة العملة عن حدوث تحركات مفاجئة وتغيرات سريعة وكبيرة وحادة في أسعار الصرف، وفي تدفقات رأس المال بصورة تؤدي إلى تأثير جوهري في قدرة العملة على تأدية دورها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل، وهذه الأزمة تحدث عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر العملة كنتيجة لعمليات المضاربة، وقد يقود الأمر إلى انخيار جوهري لسعر العملة.

ومع أن القرارات بتعويم العملة أو خفض سعر صرف العملة، هي قرارات تتخذها السلطات النقدية في الدولة بصورة طوعية، غير أن هذه القرارات تكون قرارات مهمة وجوهريّة في كثير من الظروف، خصوصا في حالة القصور في تدفقات رأس المال الأجنبي، وفي حالة وجود تزايد في التدفقات الخارجة.

إن هذا النوع من الأزمات قد يؤدي إلى بعض التأثيرات على القطاعات الأخرى، وقد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وإلى انكماش قد يقود إلى الكساد.⁴

¹ - بالقاسم زايري ، مهدي ميلود، الأزمة المالية الدولية "نظرية الأزمة أم أزمة نظرية"، ملتقى علمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص- 3.

² - يوسف أبو فارة ، نفس المرجع السابق، ص 41.

³ - بالقاسم زايري ، مهدي ميلود، نفس المرجع السابق، ص 4.

⁴ - يوسف أبو فارة ، نفس المرجع السابق، ص 43.

4. أزمات المديونية الخارجية: وهي أزمات تعني أن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية "تسديدها"¹، إذ يلجأ البلد إلى تغيير آجال تسديد هذه المستحقات أو ما يعرف بإعادة جدولة الديون، ومن أمثلة على ذلك ما حدث للمكسيك والجزائر في سنوات الثمانينات من القرن الماضي.²

الفرع الثاني: أسباب الأزمات المالية.

على مدار سنوات طويلة، قامت دراسات متعددة برصد مجموعة من الأسباب التي تتسبب في وقوع الأزمات المالية، وإن كانت الأزمات المالية تقع بفعل سبب واحد مباشر أو أكثر من سبب، تتجمع مع بعضها لتؤدي إلى وقوع الأزمة المالية، ومن أهم هذه الأسباب:

1- القيود الغير الكافية على عمليات الائتمان:

إن منح القروض ضمن قيود غير كافية وشروط لا تكفل عمليات السداد لهذه القروض، كان من ضمن الأسباب التي أدت إلى بعض الأزمات المالية، وقد كان هذا الأمر واضحا وجليا في بعض البنوك الحكومية، حيث تخضع عمليات الائتمان ومنح القروض في هذه البنوك إلى سياسات وتوجيهات حكومية، تحكمها الأهداف السياسية وأهداف بعض أصحاب المصالح، وكان هذا يؤثر بشكل واضح على كفاءة هذه البنوك وربحياتها، وقد عانت بعض البنوك الحكومية من تعثر القروض، التي كانت قد منحت إلى مؤسسات متعثرة بالأساس، لمساعدتها على الخروج من أزمتها، كما عانت بعض البنوك من تعثر بعض القروض التي تم منحها لمسؤولين في هذه البنوك، كالمديرين وأعضاء مجالس الإدارة، دون تقييم موضوعي وكاف لمخاطر هذه القروض.

2- ضعف نظام الصرف:

إن ضعف نظم الصرف في بعض الدول، كان من أسباب الأزمات المالية، حيث أن ضعف هذه النظم كان يقود إلى تفاقم عمليات المضاربة، وكان يؤثر على النظم المصرفية في تلك الدول، وعدم الصمود أمام هزات والصدمات المالية، وما يتصل ويرتبط بها من جوانب على المستوى المؤسسي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي.

3- ضعف الولاء والمسؤولية تجاه المؤسسات:

إن بعض الأزمات المالية كان مصدرها ضعف الولاء والمسؤولية لدى كبار المسؤولين نحو مؤسساتهم، حيث كان هؤلاء المسؤولين لا يقومون بكل ما يلزم للتصدي للمخاطر المتزايدة التي تواجه مؤسساتهم، وكان الأمر أكثر سوءا في ظل وجود بعض الفساد بالتزامن مع ضعف الولاء والمسؤولية.

4- إنتشار المخاطر الأخلاقية والمعنوية في الأسواق المالية والمصرفية:

وقعت بعض الأزمات المالية نتيجة أسباب كان من أهمها المخاطر الأخلاقية والمعنوية، وكان يترتب على هذه المخاطر حصول بعض الأطراف ذات العلاقة على بيانات ومعلومات أكثر من الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وهذا كان يجعل الأطراف التي يتوافر لديها بيانات ومعلومات أقل، غير قادرة على تقدير وتقييم المخاطر بدرجة كافية، حيث تكون قدراتها في ذلك، قل من قدرة الأطراف التي يتوافر لديها بيانات ومعلومات أكثر عن الأسواق المالية والمصرفية وأوضاعها، وكان هذا يقود إلى قرارات غير سليمة، كانت تنعكس سلبا على الأسواق، وكانت مصدرا أساسيا للأزمات المالية.

¹ - محمد حامدي ، نفس المرجع السابق، ص3.

² - فارس بن رقرق، مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2012-2013، ص8.

5- التوسع الضخم في عمليات الائتمان:

إن توسع البنوك الكبيرة في منح القروض، كان من الأسباب المهمة لكثير من الأزمات المالية، خصوصا عندما كان هذا التوسع يتم بصورة غير مدروسة.

6- الإنهيار في أسعار الأصول المالية:

شهدت بعض الدول انهيارا كبيرا في أسعار الأصول المالية بفعل عوامل متعددة، وقد كان هذا الانهيار من ضمن الأسباب الجوهرية التي تسببت في أزمات مالية في تلك الدول.

7- التقلبات الحادة على مستوى الاقتصاد الكلي:

وقعت عدة أزمات مالية في دول متعددة بفعل التقلبات الاقتصادية الكلية الحادة، خصوصا تلك المرتبطة بالتضخم والبطالة، وتقلبات أسعار الفائدة العالمية، وتقلبات شروط التبادل الدولي، والتغيرات في أسعار الصرف، وغير ذلك من عوامل ذات علاقة.¹

8- ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي:

تعاني معظم الدول التي تعرضت لازمات مالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة البنك الائتمانية، كما تعاني من ضعف النظام المالي القانوني المساند للعمليات البنكية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأس مال البنك، كما أن نقص الرقابة البنكية الفعالة إلى التقييم الغير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية.

9- تحرير مالي غير وقائي:

إن التحرير المالي المتسارع الغير حذر والغير وقائي للسوق بعد فترة طويلة من الانغلاق والتقييد يؤدي إلى حدوث أزمات مالية، فعند تحرير أسعار الفائدة فان البنوك المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييدها، ويتوافق ذلك مع التوسع في منح الائتمان والذي بدوره يرفع أسعار الفائدة المحلية خصوصا في القروض العقارية أو القروض المخصصة للإستثمار، ومن ناحية أخرى، فالتحرير المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للقطاع المالي، قد لا يستطيع العاملون بتقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية، كما أن دخول بنوك أخرى إلى السوق المالي يزيد الضغوط التنافسية على البنوك المحلية لاسيما في أنشطة إئتمانية غير مهيأة لها وقبول أنواع جديدة من المخاطر، قد لا يتحملها البنك، فبدون الإعداد والتهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرير المالي فإن البنوك قد لا تتوفر لها الموارد أو الخيارات اللازمة للتعامل مع هذه النشاطات والمخاطر الجديدة.²

¹ - يوسف أبو فارة ، نفس المرجع السابق، ص ص 43-45.

² - ودان بو عبد الله، آليات المؤسسات النقدية في توقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص- ص 56-57.

المبحث الثالث: أساسيات التعامل مع الأزمات المالية.

يتميز عالم اليوم بتعدد أزماته وتنوعها خلال تحولاته الحضرية الجارية، وعلى الرغم من إن حدوث الأزمات قدس قدم التاريخ، إلا أن الوعي بأهمية إدارتها لم يتبلور بعد إلا في السنوات الأخيرة، وبناء على ذلك فانه تم التطرق في هذا المبحث حول تاريخ هذه الأزمات وآثارها إضافة إلى كيفية إدارتها.

المطلب الأول: أهم الأزمات المالية والاقتصادية العالمية.

إن الأزمات المالية والاقتصادية ليست ظاهرة جديدة في عالم الاقتصاد الرأسمالي، بل هي سمة من سمات الرأسمالية، والمتبع للأزمات المالية والاقتصادية التي عانى منها العالم على مر التاريخ، يجد أنها اتخذت أشكالاً وألواناً مختلفة، يباها على النحو التالي:

أولاً: أولى الأزمات العالمية:

➤ أزمة السندات لأجل(1637): بعد عدة سنوات من المضاربة بأوروبا، انخفضت الأسعار فجأة مسببة إفلاس المضاربين، واعتبرها المؤرخون أولى الأزمات المالية الناتجة عن المضاربة.

➤ أزمة انهيار الأسهم(1720): أزميتين متتاليتين تفرق بينهما بضعة أشهر بفرنسا و إنجلترا، بخصوص أسهم الشركات التي تستغل موارد العالم الجديد.

➤ الأزمة النقدية(البنوك 1797): في 26 من فيفري، بنك إنجلترا يعرف انحصاراً في الاحتياطي، ويشترط تعليق التخليص نقداً، مما خلق الذعر بين المواطنين والشركات، الذين سارعوا إلى سحب مدخراتهم وأموالهم من البنوك، مما تسبب في إفلاس جماعي، وهي أول أزمة ناتجة عن الذعر الجماعي.

ثانياً: أزمات القرن التاسع عشر:

✓ أزمة البنوك(1810): بعد حصار إنجلترا من طرف نابليون، سقط نظام الائتمان بها، خاصة وأنها لم تستطع تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا، مما سبب أزمة سيولة وموجة بطالة.

✓ أزمة البنوك(1819): هي أول أزمة مالية بالولايات المتحدة الأمريكية، نتجت عن صرف الأموال في حرب 1812، وسياسة التقشف التي فرضها البنك المركزي الأمريكي.

✓ أزمة الأسهم(1825): بعد المضاربة الشديدة على الاستثمارات المتواجدة بأمريكا اللاتينية(البنوك، التأمينات، تسليح السفن، بناء قنوات...)، إنحدرت قيم الأسهم إنحداراً شديداً في بورصة لندن، فأفلست بنوك عديدة وأكثر من 3300 مؤسسة، رغم أن هذه الأزمة تركزت في بريطانيا العظمى، إلا أنها تعتبر أولى الأزمات التي مست البورصة.

✓ أزمة انهيار الأسهم والبنوك(1836): شهدت إنجلترا انهياراً آخر للبورصة، بعد قرار الرئيس الأمريكي "اندرو جاكسون" اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة، وهو ما شكل ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار الأمريكي، وبما أن البنوك الأمريكية كانت تقترض من بريطانيا، فقد تلقت هذه الأخيرة الجزء الأصعب من الصدمة، قبل أن تنتقل الأزمة إلى أمريكا في حد ذاتها سنة 1837.

✓ أزمة انهيار الأسهم (1873): في 9 ماي تعرضت بورصتي "فيينا والنمسا" إلى حالة من الركود، أي بدأت ما يسمى بفترة الكساد الكبير للاقتصاد العالمي، بسبب المضاربات الضخمة التي لم تقابلها سوى ضمانات متدنية، بالإضافة إلى أنها لم تكن مغطاة بإنتاج اقتصادي حقيقي، مما سبب انهيارا كليا انتشر على ألمانيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثا: أزمات القرن العشرين.

• أزمة الثلاثينات (الأسهم 1929-1933): أقوى أزمة اقتصادية عالمية في القرن الماضي، وتعرف بأزمة الكساد الكبير، فقد هزت الاستقرار النسبي في الاقتصاد الرأسمالي بأكمله.

• أزمة البنوك (1974): تمثلت في إفلاس البنك الألماني "هيرستات"، بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي أول مرة يتم فيها التعرف على مفهوم الخطر النظامي.

• أزمة البنك الفدرالي الأمريكي (1979): قام محافظ البنك برفع أسعار الفائدة تدريجيا، وكل يوم حسب الحاجة من أجل امتصاص التضخم، وهي سياسة نقدية أثبتت نجاحها آنذاك.¹

• أزمة أسعار النفط والغذاء (1973-1974): فقد ارتفعت أسعار الغذاء، وتخلت أمريكا عن قاعدة التبادل بالدولار، وقلصت الدول العربية إنتاج البترول بسبب الحرب مع إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعاره، فحدث ما يسمى بالصدمة النفطية، فانهارت سوق الأسهم الأمريكية، وبالتالي تأثرت جميع أسواق الأسهم الرئيسية في العالم.²

• أزمة الديون البنكية (1982): بعد أحداث 1973 في قطاع المحروقات، تراكمت ديون الدول النامية، بالإضافة إلى ذلك لم تستعمل القروض في الاستثمار، وإنما في تغطية العجز في موازين المدفوعات مما زاد من حدة وقع أزمة البترول الثانية في 1978؛ حيث أجبرت هاته الدول على الاستدانة بأسعار فائدة عالية وعلى المدى القصير، مما أثقل كاهلها، وجاءت أزمة المكسيك، كأول رد فعل وسببت الديون المعلقة حالة دعر عالمية.

• أزمة بنك نيويورك (1985): توقف نظام التشغيل بينك نيويورك لمدة 28 ساعة سبب التوقف الكلي لعمليات السحب والدفع، للقروض الحكومية، مما استدعى التدخل المستعجل للبنك المركزي بـ 20 مليار دولار، الذي يعتبر سابقة تاريخية.

• أزمة انهيار سوق السندات الحكومية ثم سوق الأسهم (1987): بسبب انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف، فارتفعت أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل، ومع ذلك واصلت أسواق الأسهم بالنمو، ولكن عند بلوغ الارتفاع في أسعار الفائدة 400 نقطة، جاء الانهيار مسجلا أكبر انهيار تاريخي في يوم واحد في بورصة الأسهم، وانتهت كذلك بتدخل البنك المركزي الأمريكي.

• أزمة المحروقات (1990): وقد ظهرت هذه الأزمة مع حرب الكويت، مما تسبب في ارتفاع أسعار النفط في ظل المخاوف العالمية من هذه الحرب.

• أزمة (1992): وقد حدثت هذه الأزمة في النظام النقدي الأوروبي، وإعادة الهيكلة الفرنسية 20 سبتمبر 1992.

¹ - مريم الشريف جحنيظ، علاقة التزام بمعايير الحوكمة بالأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 6-7.

² - محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص 34.

• أزمة المكسيك الاقتصادية (أسعار الفائدة 1994): إن ارتباط العملة المكسيكية بالدولار الأمريكي، شكل ضماناً وهمية شجعت الاستدانة الأجنبية، مما سبب عجزاً في ميزان المدفوعات إستدعى التدخل الأمريكي العاجل، لكونه أقرب جيران المكسيك.

• أزمة الاقتصادية الآسيوية (1997): وقد بدأت هذه الأزمة عندما عجزت المصارف عن مواصلة الإقراض، في ضوء التوسع المقترن بتدفق الاستثمار الأجنبي إلى تلك البلدان، وقد حدث نفس ما حصل للمكسيك وتكرر في تايلاند، وانتقل إلى دول جنوب شرق وشرق آسيا.

• أزمة روسيا (أسعار الفائدة 1998): أطول لازمة اقتصادية في تاريخ روسيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقاً، وهددت النظام المالي العالمي.¹

رابعاً: أزمات الألفية الثالثة:

❖ أزمة الانترنت والأسهم (2000): وقد حدثت هذه الأزمة بسبب تهافت المؤسسات على البيع عن طريق الانترنت، دون وضع البنية التحتية وشبكات التوزيع بعين الاعتبار، مما تسبب في الأزمة في مارس 2000؛ إذ تسمى بأزمة "الدوت كوم"، حيث تسبب اغتيال مؤشر التكنولوجيا المتطورة في أزمة مالية كبيرة، نتيجة تلاعب في حسابات الشركات، بالإضافة إلى التوقعات الوهمية لقدرة الانترنت على إحداث نمو اقتصادي، فانهارت معظم شركات الانترنت.

❖ أزمة الخطر النظامي (2001): نتج عن أحداث 11 سبتمبر 2001، تدمير العديد من فروع الأسواق المالية الدولية بالإضافة إلى تضرر شبكات اتصال حيوية كأنظمة المقاصة، وتدخل أيضاً البنك المركزي الأمريكي من خلال توفير السيولة اللازمة للبنوك المتضررة ولمدة أسبوع كامل، خوفاً من الخطر النظامي، وبدوره البنك المركزي الأوروبي قدم أكثر من 130 مليار أورو للبنوك الأوروبية لتفادي الانهيار.

❖ الأزمة المالية المعاصرة (2007): تعتبر هذه الأزمة هي الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير في 1929، فقد تسببت في سقوط مدوي للاقتصاد والبورصات العالمية، وتعرضت العديد من البنوك والمؤسسات المالية للتأميم والبيع والإفلاس مثل: بنك (ليمان براذرز)، و(ميريل لينش)، و(بير ستيرنز)، و(نورزن روك)، بل وصل عدد البنوك التي انهارت بأمريكا وحدها 2008 إلى 19 بنكاً، من جملة 8400 بنك، هذا وقد بدأت هذه الأزمة في أمريكا، ثم امتد أثرها إلى باقي دول العالم الأوروبية، والآسيوية، والخليجية، والدول النامية التي لها ارتباط بالاقتصاد الأمريكي، وسرعان ما تحولت من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية، أثرت على معظم قطاعات الاقتصاد والتشغيل في دول العالم، وما زالت تداعياتها مستمرة.²

¹ - مريم الشريف جحنيط، علاقة التزام بمعايير الحوكمة بالأزمة المالية العالمية، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20/21 أكتوبر 2009، ص 9،7.

² - محمد سعيد محمد الرملاوي، نفس المرجع السابق، ص - 39،40.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للأزمات المالية.

ظهرت عدة نظريات تفسر حدوث التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية، وتعوها إلى أسباب خارجية وداخلية، أما الأسباب الخارجية فهي: التقلبات البيئية والمناخية، التي يتأثر بها القطاع الزراعي مثلاً، ثم تنتقل إلى بقية الأنشطة الاقتصادية، ومثل ذلك الحروب والكوارث البيئية واكتشاف الموارد الطبيعية وغيرها من العوامل الخارجية. وأما الأسباب الداخلية فقد ظهرت نظريات متعددة تحاول تفسير هذه الأزمات وتعوها إلى التأثيرات النقدية، والبعض الآخر يعزوها إلى نظريات فيض الاستثمار ونظريات نقص الاستهلاك، وأما ما يهمننا في موضوعنا فهي النظريات الداخلية، التي حاولت تفسير حدوث التقلبات والأزمات المالية، ويمكن ملاحظة ثلاث مجموعات هي كالآتي:

1. النظريات النقدية:

تعزو النظريات النقدية حدوث الأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية إلى اعتبار أن حجم النقود هو أهم عامل يؤثر في النشاط الاقتصادي، وبالتالي يرى أصحاب هذه النظريات أن الدورة الاقتصادية تنسب إلى أسباب نقدية بحتة، وذلك أن سلوك الدورة من مراحلها الأولى لا يمكن أن تحدث لولا تأثرها بعرض النقود. وتعتمد هذه النظريات على اعتبار أن عرض النقود في النظام المصرفي، هو عرض مرن يقدر على التوسع والانكماش بحسب العرض والطلب، والسياسات النقدية والمالية المتبعة، وهذا التوسع يؤدي إلى زيادة الأنشطة المختلفة، والعكس في حالة انكماش في العرض، وقد يكون هذا سبباً في إحداث دورة اقتصادية نتيجة التغيرات في عرض النقود، الذي تحدثه الأنظمة المصرفية الحديثة. وقد نادى بعض الاقتصاديين بالسيطرة على عرض النقود، وأنها تكفي للسيطرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتكفي بالتالي لتفادي آثار التضخم والكساد، والانخفاض في معدل النمو، وقد أخذت هذه النظريات اتجاهات فكرية متعددة، أهمها ما يلي¹:

أ. التغيرات في الائتمان المصرفي:

وقد بين أصحاب هذا الاتجاه أن معظم أرباح المصارف تأتي من الإقراض، وبالتالي ستميل نحو التوسع في الائتمان، ولا بد له ما يضبطه وخاصة في حالة الرواج والانتعاش، حيث تقوم المصارف برفع سعر الفائدة للحد من الائتمان والسيطرة عليه، وفي أوقات الكساد نجد أن تخفيض حجم الائتمان خوفاً من آثار التضخم في مرحلة الرواج، يؤدي إلى تراجع الأعمال وانحسارها مما يؤدي إلى مرحلة أخرى من الكساد.

ب. التغيرات في سعر الفائدة:

وقد فرق أصحاب هذا الاتجاه بين سعر الفائدة الطبيعي وسعر الفائدة النقدي، حيث تعتمد البنوك في إقراضها على السعر النقدي للفائدة، والذي يتحدد بطلب السيولة وعرضها، بينما السعر الطبيعي للفائدة هو العائد أو الربح الذي يأمل

¹ - مصطفى يوسف كاتي، نفس المرجع السابق، ص 38-44.

المستثمرون في الحصول عليه من نشاطهم الاستثماري، وبالتالي إذا قل السعر النقدي عن السعر الطبيعي للفائدة، فإن هذا يزيد الطلب الاستثماري، والذي ينعكس على التوسع في الائتمان المصرفي، ويزيد من رواج الأنشطة وانتعاش الأعمال، والعكس يؤدي إلى الانكماش والتراجع في النشاط الاقتصادي، ويستمر الوضع حتى مع تساوي سعر الفائدة النقدي مع سعر الفائدة الطبيعي، لأن الاستثمار يتساوى مع الادخار والطلب الكلي مع العرض الكلي، وعندها تميل أسعار السلع والأجور إلى الثبات.

ج. سعر الفائدة والاحتفاظ بالمخزون السلعي:

وينطلق هذا الاتجاه من أن تكاليف التخزين تتأثر بكمية المخزون، وبالتالي إلى تؤثر على نشاط الإنتاج، حيث يرى- هوتري- وجود علاقة بين سعر الفائدة وحجم الأصول المتداولة، فارتفاع سعر الفائدة يرفع من تكاليف التخزين، وهذا يدفع أصحاب المتاجر إلى التخلص من المخزون أو تخفيضه، والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة، مما سيشجع رجال الأعمال على زيادة النسبة المرغوب فيها من المخزون إلى المبيعات، مما يدفعهم إلى اقتراض المال اللازم وتعزيز التوسع، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل التي تحقق زيادة الاستهلاك واستمرار التوسع، وعند ارتفاع سعر الفائدة يحدث العكس ويبدأ الانكماش.

2. نظريات نقص الاستهلاك:

وتفسر هذه النظريات قوة الدورة والتقلبات الاقتصادية من خلال نقص الطلب الاستهلاكي الناجم عن النقص في الدخل، وضعف القوة الشرائية والمغالاة في الإذخار من قبل جمهور المستهلكين، وعلاقته بهيكل الإنتاج، وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية:

أ. القوة الشرائية:

ويرى أصحاب هذه النظرية ضرورة استمرار تزايد القوة الشرائية من قبل المستهلكين، بحيث يتناسب الحجم الكلي للنقود في المجتمع مع حجم الإنتاج، وقد لاحظ "ميلتون فريدمان" Melton Friedman أن استهلاك الفرد يعتمد على الدخل الدائم، وهو المستوى الثابت للدخل السنوي المتوقع، وبالتالي عندما يزيد الدخل الفردي، فإن ذلك ينعكس على القوة الشرائية للأفراد، وعندما تباع السلعة للمستهلك، فإن تكاليف إنتاجها تمثل عوائد الإنتاج وتعد دخولا لمن يتسلمونها، وبذلك كلما زادت القوة الشرائية لدى المستهلكين، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، وهذا يزيد من الإنتاج والازدهار والعكس.

ب. المغالاة في الادخار:

يرى هوبسن أن الإفراط في الادخار، يؤدي إلى انخفاض إنتاج السلع الاستهلاكية، وذلك لإنخفاض الطلب عليها من قبل المستهلكين، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الإنتاج ويجول الرواج إلى كساد.

ج. هيكل الإنتاج:

والمقصود بهيكل الإنتاج هو إمكانية تنظيم الموارد المخصصة للإنتاج على شكل درجات، تمثل بعدا أو قريبا عن المستهلكين، فالدرجات العليا هي البعيدة عن المستهلكين، وهي التي يتم فيها إنتاج السلع الإنتاجية مثل المواد الخام ومواد البناء،

والدرجات القريبة هي السلع الاستهلاكية، وقرارات المجتمع نحو الادخار أو الاستهلاك، هي التي يتحدد بها الهيكل الصناعي، فإذا فضل المجتمع الاستهلاك، فإن هذا يعني أنه يرغب في إعادة موارد إلى الدرجات القريبة لزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية. ويرى فريدريك هايك Frederick Hayek أن الأفراد عندما يوزعون دخولهم بين الاستهلاك والادخار، فإنهم يشتركون السلع الاستهلاكية بما ينفقونه من الدخل، وادخارهم بالبنوك وشركات التأمين، يقوم بإمداد المنظمين بالائتمان لتحويل مشترياتهم من السلع الإنتاجية وهذا هو الاستثمار، وهنا يأتي دور سعر الفائدة الطبيعي بتحقيق التوازن بين مدخرات المستهلكين وإستثمار المنظمين، فإذا إرتفع سعر الفائدة، تزيد المدخرات عن الاستثمارات، وإن إنخفض عن هذا الحد، تقل المدخرات ويزيد طلب المنظمين على المدخرات، وزيادة المدخرات تؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة، وبالتالي زيادة الكمية المطلوبة من المال لإنتاج السلع الرأسمالية وبالعكس، وهذه التغيرات النسبية بين حجم الادخار وحجم الاستهلاك، تميل إلى أن تحدث تغيرات في هيكل الإنتاج.

3. نظريات فيض الإستثمار:

تفسر هذه النظريات حدوث التقلبات الاقتصادية بسبب التقلب في الإنفاق الاستثماري، وهو انعكاس للاختلال بين الادخار والاستثمار، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها سعر الفائدة، الذي تحده المصارف في عملياتها الائتمانية، وهذه النظرية هي جزء من النظرية العامة لكينز، الذي يرى أن السبب الرئيس في انتظام الدورة وطول فترتها، إنما يرجع إلى التقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة النقدي، حيث طول فترة حياة الأصول المعمرة بالنسبة للمعدل العادي للنمو الاقتصادي في فترة معينة، وتكلفة الاحتفاظ بالمخزون السلعي وسعر الفائدة، هما ما يتوقف عليه انتظام الدورة وطول فترتها، أما سعر الفائدة فيتناسب عكسيا مع الطلب الاستثماري، حيث يزيد الطلب على السيولة من قبل أصحاب الأعمال، كلما إنخفض سعر الفائدة، مما يشجع على الاستثمار، وأما تأثير الكفاية الحدية لرأس المال على الاستثمار، فهو مرتبط بسعر الفائدة، السائد في السوق، فإن كان أكبر، يكون الاستثمار مربحا وتزدهر الأنشطة الاستثمارية ويحدث الراجح.

ولقد تناول كتاب هذه المدرسة مبدأ المعجل، واعتبروا أن له أثرا كبيرا على الاستثمار، ومنهم من رأى أن السبب هو السياسات المصرفية التي تحدث اختلالات حقيقية، وتفطر في عرض النقد والتوسع في منح الائتمان، وهناك من يفسرها بالابتكارات والتحسينات الإدارية والفنية.

بعد استعراض هذه النظريات التي حاولت أن تفسر حدوث التقلبات الاقتصادية المختلفة، وذلك بالنظر إلى الأسباب التي كانت وراء حدوثها، وتبينها لبعض الأسباب المباشرة، التي أحدثت هذه التقلبات كأساس لنظرياتها، فمنها من عد كمية النقود هي السبب الرئيسي لحدوث الأزمة، ومنها من عد السبب المباشر لذلك، هو الميل نحو الادخار ونقص الطلب الاستهلاكي، ومن هذه النظريات من عزتها إلى فيض الإنتاج.

المطلب الثالث: إدارة الأزمات المالية.

إن مجال دراسة الأزمات والعمل على إدارتها يعد من المجالات الحديثة التي بدأت تأخذ في التشكيل كعلم قائم بذاته، فقد هدت السنوات الأخيرة إسهامات علمية وفكرية لعلم إدارة الأزمات، بفضل ما خلص إليه الباحثون من تقديم المبادئ والمقومات والمكونات الأساسية لهذا العلم، لذا سوف نتعرف على أهم مفاهيم إدارة الأزمات وأساليبها في الإدارة.

الفرع الأول: مفهوم إدارة الأزمات المالية.

هناك عدة تعاريف للإدارة الأزمات، وذلك بسبب زيادة أهمية هذا العلم في عصرنا الحاضر، الذي شهد العديد من المتغيرات، ومن بين هذه المفاهيم ما يلي:

وهي العملية الإدارية المستندة على التنبؤ بالأزمات المحتملة، ثم تعبئة الموارد المتاحة وحشدتها لمنع الأزمة، وهي علم وفن إدارة التوازنات والتكيف مع المتغيرات المختلفة، وبحث آثارها في كافة المجالات، ويمكن القول أيضا: أنها عملية الإعداد والتقدير المنظم للمشكلات الداخلية والخارجية، التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة الكيان وبقائه.¹

كما تعرف أيضا على أنها القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية ومحاولة التعرف، على حجم وطبيعة الأزمات المحتملة وكافة البدائل المتاحة لمنع وقوع الأزمات، أو التقليل من حدة آثارها والإعداد لمواجهةها عند حدوثها، وتهدف إدارة الأزمات إلى العمل على عدم حدوث الأزمات بإزالة مسبباتها أو التقليل من حدة آثارها، بإعداد التدابير اللازمة وباستخدام التقنيات والاحتياطات المناسبة، وتصميم النمط التنظيمي الفعال لمواجهة الأزمة عند حدوثها وتقليل آثارها والعمل على إعادة التوازن والنشاط للمنظمة بعد إنتهاء الأزمة.²

الفرع الثاني: المراحل الأساسية لإدارة الأزمات.

إن إدارة الأزمات في جوهرها تعني إدارة منظمة وهادفة للتحكم في الأزمة، وإتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتعامل والاستعداد لكل مرحلة من مراحل تطور الأزمة، وفيما يلي عرض لمراحل الأساسية لإدارة الفعالة للأزمات:

➤ **إكتشاف إشارات الإنذار المبكر:** عادة ما ترسل الأزمة قبل وقوعها بفترة سلسلة من إشارات الإنذار المبكر، أو الأعراض التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمة، وما لم يوجه الاهتمام الكافي لهذه الإشارات، فمن المحتمل جدا أن تقع الأزمة، حيث تقوم المنظمات مستعدة لمواجهة الأزمات بدراسة وتحليل وفحص عملياتها وهيكل إدارتها على نحو منتظم، للتعرف على إشارات الإنذار المتعلقة بالأزمات المحتملة.

- وقد لوحظ أن المديرين بهذه المنظمات تتوفر لديهم مهارات عالية في الشعور بأية إشارات، حتى وإن كانت خافتة، بينما المنظمات المستهدفة للأزمات لا تستطيع إكتشاف الإشارات، التي تتضح في وجود نقاط ضعف محتملة في عملياتها أو هيكلها، بل أن المديرين بهذه الكيانات يعتمدون حجب إشارات الإنذار التي تنبئ بوقوع الأزمات، وفي بعض الحالات قد يبدلون

¹ عبد الله إبراهيم الكيلاني، إدارة الأزمة مقارنة التراث والآخر، مركز البحوث والدراسات، قطر، بدون ذكر السنة، ص- 44-45.

² محمد أحمد الطيب هيكل، مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2006، ص23.

بعض الجهود من أجل إخفاء أو طمس علامات الإنذار، وليس هذا فحسب، فإنهم يعاقبون حملة الأخبار السيئة، أن من إحدى الوظائف المهمة لإدارة الأزمات الإشراف على عمليات اكتشاف الإنذار وتعقبها وتحليلها، ويجب أن يراعى أن نظام اكتشاف الإشارات المصمم لنوع معين من الأزمات، قد لا يلتقط بالضرورة إشارات الإنذار المبكر للأنواع الأخرى.

➤ **الإستعداد والوقاية:** يجب أن تتوفر لدى الكيان إستعدادات وأساليب كافية للوقاية من الأزمات، ويؤكد ذلك أهمية إشارات الإنذار المبكر، لأنه من الصعب أن تمنع وقوع شئ لم تتنبأ أو تنذر باحتمال وقوعه، إن الهدف من الوقاية يتلخص في اكتشاف نقاط الضعف في المنظمة، ومعالجتها قبل أن يستغلها الخصوم في إلحاق الضرر بالمنظمة، إذ أن مرحلة الاستعداد والوقاية تمثل الأنشطة التي تتخذ قبل الأزمة، وهي أنشطة منظمة ومتسقة وهادفة، للحيلولة دون وقوع الأزمة كلما كان ذلك ممكناً، أو التقليل من مخاطرها وتخفيف حدة آثارها في حالات التي يصعب فيها درء الأزمة المتوقعة.

➤ **مواجهة الأزمة:** إن كفاءة وفاعلية مجابهة الأزمة، تعتمد من جانب على القدر الذي سبقها من الاستعداد والتحضير لمواجهة الأزمة، كما تعتمد من جانب آخر على عدة عوامل أخرى متصلة بطبيعة المتغيرات المتسارعة للأزمة، ومن أهمها المعلومات الدقيقة والمتكاملة عن آثار إنفجار الأزمة، توطئة الإجراءات المناسبة حيالها، مع تأمين شبكة من الاتصالات لتبادل المعلومات، والقدرة على تحديد الأولويات في مجابهة المشكلات، بحيث يوجه الاهتمام لمواجهة المشكلات الرئيسية أولاً، ثم التي تليها أهمية، ثم المشكلات الثانوية، عوضاً عن التوجه التلقائي القائم على معالجة المشكلات السهلة أولاً، ثم تليها صعوبة، وتحديد الإجراءات الوقائية أو العلاجية للمشكلات.

كما يجب أن تتوفر طوال الفترة مجابهة الأزمة كفاءة وفعالية لمركز التوجيه والتحكم في العمليات، بالقدر الذي يمكنه من استقبال التقارير وإرسال التوجيهات بالدقة والسرعة الممكنة، وان يتحقق التمازج العضوي والتفاعل الحي بين كل الأنشطة والكيانات المعنية ذات العلاقة بمجابهة الأزمة، والعناية بصفة مستمرة طوال فترة مجابهة الأزمة بالعناصر البيئية خارج إطار المؤسسات الرسمية، وتأمين درجة من التحكم تحد من أوجه التعارض أو الإزدواجية في الأنشطة.

➤ **احتواء الأضرار أو الحد منها:** عندما لا يكون هناك مفر من وقوع بعض الأزمات، فإن المرحلة التالية بعد مجابهة الأزمة هي احتواء الأضرار أو الحد منها، والهدف الرئيسي لهذه المرحلة هو إيقاف سلسلة التأثيرات الناتجة عن الأزمة، وذلك بإعداد وسائل للحد من الأضرار ومنعها من الانتشار وتأثيرها على الأجزاء الأخرى التي لم تتأثر بعد في الكيان، أو البيئة التي لم تصب بعد بالضرر، وفي دراسة للعديد من الأزمات تبين انه عندما لا تتوفر الوسائل والإجراءات اللازمة، أو عندما تكون النظم في حالة سيئة، فإن الأزمة تتفاقم، ويكون من الصعب كثيراً التوصل إلى وسائل والنشطة لإحتواء الضرر.

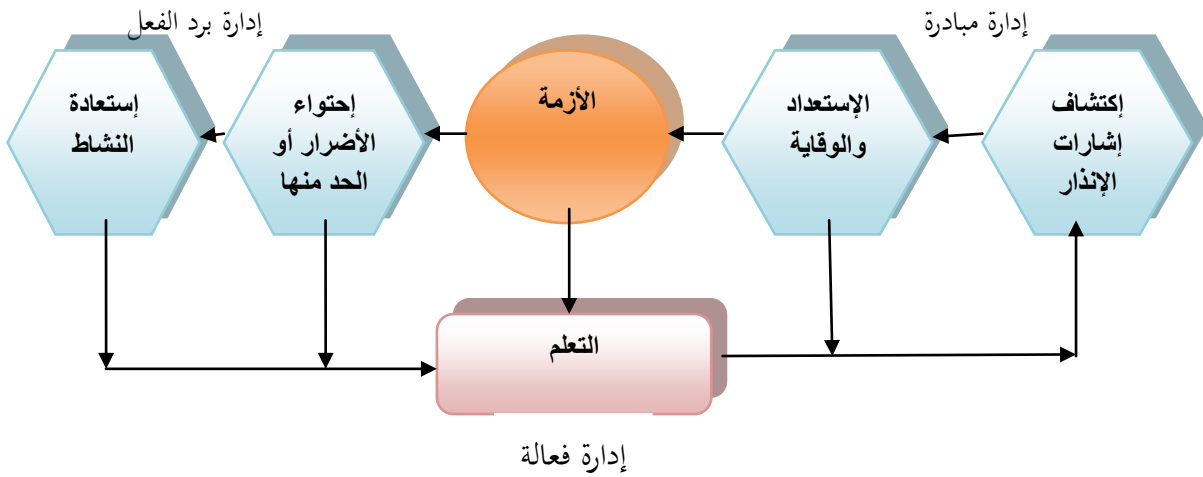
➤ **مرحلة استعادة النشاط الطبيعي للكيان:** وتتضمن هذه المرحلة محاولة إستعادة الأصول الملموسة والمعنوية التي فقدت، والإهتمام بالأطراف الخارجية التي تأثرت بالأزمة إلى جانب الإهتمام بالعمليات الخارجية¹، الهدف من هذه المرحلة هو إعادة الأوضاع الطبيعية والعادية لما كانت تسير عليه المنظمة قبل الأزمة، وإعادة التوازن لها داخلاً وخارجياً "عمليات، أفراد، أنشطة... أجهزة"، ولاشك أن هذه المرحلة تتوقف على عنصرين الرغبة والقدرة التي تتوفر في قادة الكيان.

¹ - عماد صالح سلام، نفس المرجع السابق، ص 53-59.

➤ مرحلة التقييم والتعليم: يقصد بالتقييم هو التعرف على الجوانب الايجابية والسلبية ونقاط القوة والضعف في الكيان وسد الثغرات وعلاجها، وليس البحث عن كبش الغداء، ويقصد بالتعليم الوقوف على الدروس المستفادة من تجربة الأزمة ، ولاشك أن كفاءة وفعالية القادة تظهر في مدى الوقوف على أهمية كل مرحلة من مراحل إدارة الأزمة والمرحلة التي تسبقها، بمعنى أن عدم الاهتمام بمرحلة معينة من هذه المراحل، سيؤدي الى تداعيات أسوأ في المرحلة التي تليها أو التي قبلها وهكذا...¹

ويوضح الشكل التالي نموذجاً تخطيطياً لإدارة الأزمات:

الشكل رقم (04): المراحل الأساسية لإدارة الأزمات.



المصدر: عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في البورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ضبي للنشر والتوزيع، أبو ضبي، ص55.

¹ - محمد احمد طيب هيكل، نفس المرجع السابق، ص82.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد كان للأزمات المالية وقع وأثر كبيرين على إقتصاديات البلدان، إذ أنها غالبا ما تسبب تدهورا حادا في الأسواق المالية والقطاعات الحقيقية، حيث سجل التاريخ الإقتصادي والمالي والمصرفي لمختلف دول العالم ومناطقه الإقليمية المختلفة حدوث العديد من الأزمات الدورية والتي إعتبرت أحيانا بأنها إقتصادية أو مالية أو مصرفية أو مزدوجة أو شاملة.

والتي تظهر عادة نتيجة للتقلبات الشديدة التي تصيب كل أو بعض المتغيرات في الإقتصاد الحقيقي أو الإقتصاد النقدي أو تنتقل بينهما، وذلك لتشابك العلاقة بين القطاعين الحقيقي والمالي في الإقتصاد الواحد، كذلك على مستوى العالم وبحسب درجة الإعتماد المتبادل بينهما فضلا عن الإنفتاح المالي وحجمه، استنادا للأسباب التي إنطلقت منها الأزمة وعمق تأثيراتها المالية والإقتصادية، لذا تم الإعتماد على مجموعة من المراحل لإدارة فعالة للأزمات من خلال دراسة وتحليل وفحص بطريقة منظمة ذلك قبل اللجوء الى المؤسسات المالية الدولية.

الفصل الثالث:

الأزمة الآسيوية والعالمية

ودور المؤسسات المالية

الدولية فيها.

الفصل الثالث: الأزمة الآسيوية و العالمية ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.

مقدمة الفصل الثالث:

منذ ظهور النظام الرأسمالي بدأت الازمات المالية تتوالى وذلك لطبيعة هذا النظام، حيث شهد العالم العديد من الأزمات التي مست مختلف القطاعات، ومن أهم هذه الأزمات الأزمة المالية الآسيوية والأزمة المالية العالمية، بحيث أن الأزمة الأولى مست بلدان شرق وجنوب شرق اسيا ومن المعروف أنه خلال تلك الحقبة كانت تتمتع هذه البلدان برفاهية إقتصادية غير مسبوقة، وإنتعاش إقتصادي تحسد عليه إذ أن المستثمرين يقبلون على هذه البلدان طمعا في إستثمارات مربحة لهم؛ لكن ومن غير المتوقع تدخل هذه الدول في أزمة مالية حادة جدا، جعلت إقتصادياتها تعود الى نقطة الصفر.

أما الأزمة المالية العالمية فقد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، كان من أهم أسبابها الرهون العقارية والفوائد الربوية، إذ أنها مست مختلف بلدان العالم وذلك لإرتباط إقتصادياتها ومعاملاتها الكبيرة بالعالم الخارجي؛ ويمكن القول أن المؤسسات المالية الدولي والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قامت بالتدخل في كلا الأزميتين من أجل الحد منها وكذا النهوض بتلك الدول مجددا وهذا ماجاء به هذا الفصل الذي يتضمن ما يلي:

المبحث الأول: أزمة جنوب شرق اسيا ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.

المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.

المبحث الثالث: تطوير المؤسسات المالية الدولية لمواجهة الأزمات المالية.

المبحث الأول: أزمة جنوب شرق آسيا ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.

تعد الأزمة التي اجتاحت جنوب شرق آسيا من أهم الأزمات المفاجئة، إذ كانت هذه البلدان تتمتع برفاهية إقتصادية متميزة، كما خلفت هذه الأزمة أثارة كبيرة على إقتصادياتها أو على الإقتصاديات العالمية، وبما أن هاته الإقتصاديات مرتبطة ببعضها البعض، ومتقاربة في خصائصها، فقد انتقلت من بلد المنشأ (تايلاند)، إلى باقي بلدان المنطقة، كما كان لها تأثير كبير على الإقتصاد العالمي ككل، وخاصة على المنطلقات الفكرية والأدوار العملية للمؤسسات المالية الدولية، وهو ما يجعلنا نتطرق في هذا المبحث إلى جذور هاته الأزمة وأسبابها، تطوراتها وآثارها، وأهم تدخلات المؤسسات المالية الدولية فيها.

المطلب الأول: جذور أزمة جنوب شرق آسيا وأسبابها.

لقد شهدت الأسواق المالية الآسيوية لدول جنوب شرق آسيا إختيارا كبيرا منذ 02-10-1997، إذ ابتدأت الأزمة من تايلاند، ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة، حيث انفجرت هذه الأزمة المالية لعدة أسباب، وهذا ما جاء فيما يلي:

الفرع الأول: جذور أزمة جنوب شرق آسيا.

بدأت الأزمة الآسيوية في عام 1997 في سوق العملات، أزمة سيولة مؤقتة، لكنها تحولت بعد ذلك إلى أزمة مالية واقتصادية، ذات أبعاد سياسية خطيرة إلى حد كبير، بسبب السياسات غير المرنة لأسعار الصرف، وشركات مدينة أكثر من اللازم، وقطاع مصرفي ضعيف، وقروض قصيرة الأجل كبيرة، بالعملات الرئيسية للحكومات، ولوائح مصرفية وإشرافية غير كافية بصفة عامة، وضوابط مصرفية داخلية متراخية، وتقييم غير صارم للمخاطر الائتمانية والسوقية، وكان يعتقد بصفة عامة، أن الحكومات لن تسمح بفشل المصارف، وأن الودائع مضمونة تماما، كما أن قطاع التصدير الذي اعتمدت عليه هذه الدول لتحقيق معدلات عالية لنومها الإقتصادي، قد تعرض لهزات كبيرة أضعفت قدرته التنافسية، وخاصة عند قيام الصين بخفض عملتها في 1994¹.

ولقد أعطى نظام سعر الصرف الثابت في بلدان جنوب شرق آسيا (تايلاند، إندونيسيا، الفلبين، كوريا...)، إحساسا زائفا بالأمن لحكوماتها وللمتعاملين الإقتصاديين فيها، مما شجع هذه البلدان على إبرام ديون ضخمة مقومة بالدولار، إضافة إلى هذا، فإن صادرات هذه البلدان كانت ضعيفة في منتصف التسعينات، بسبب إرتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني، وقد انعكست تدفقات رؤوس الأموال الضخمة إلى الداخل، وضعف الصادرات إلى الخارج، في اتساع عجز الحساب الجاري، إضافة إلى أن قسما كبيرا من التدفقات كان في صورة اقتراض قصير الأجل، ما جعل هذه البلدان معرضة للصدمات الخارجية.

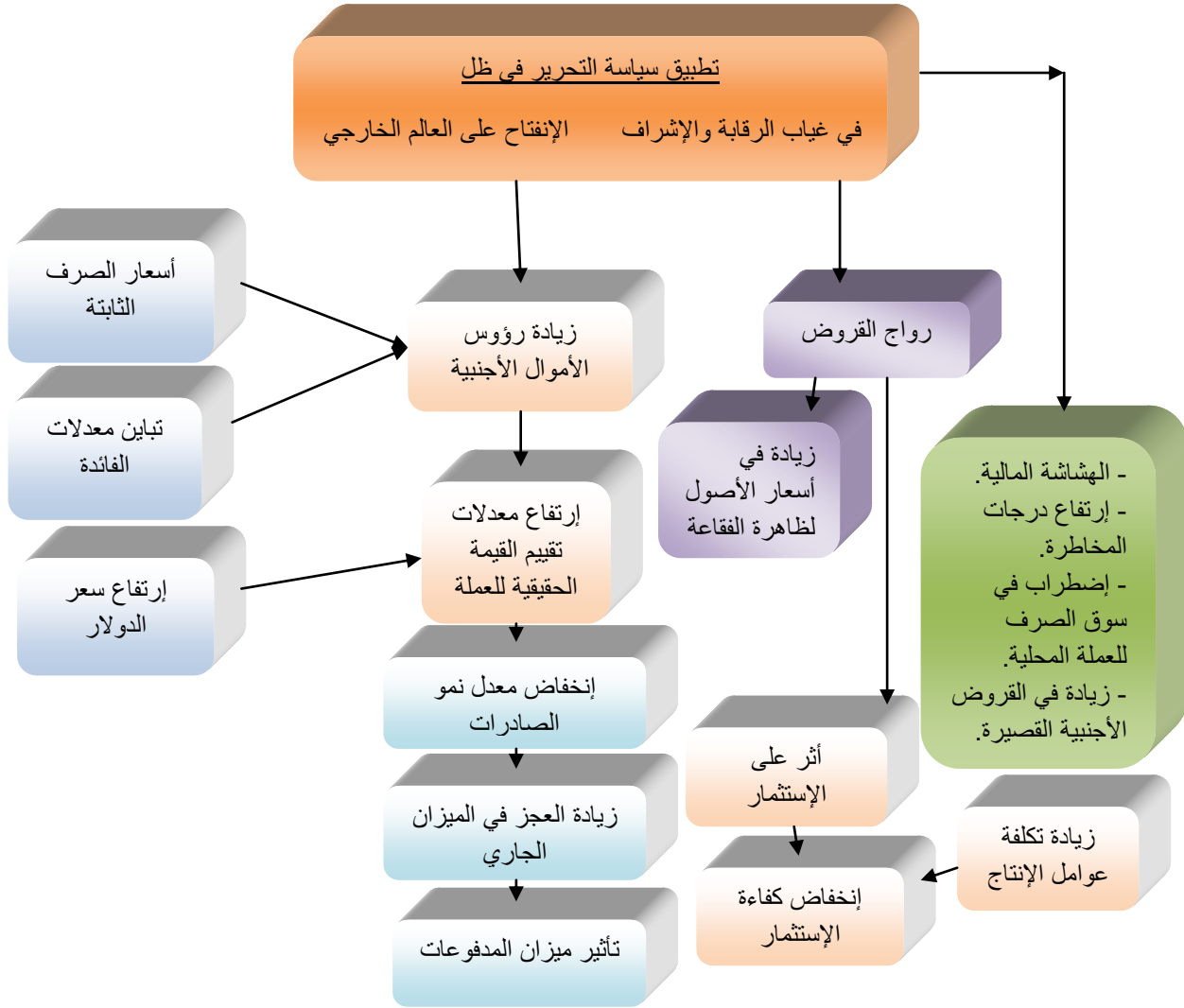
وبفعل عمليات المضاربة على سعر العملة، وتدني الأرباح في أسواق الأسهم، اضطرت السلطات النقدية في تلك الأسواق إلى رفع سعر الفائدة، بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية، خاصة الدولار الأمريكي، ومحاولة تشجيع مختلف المستثمرين الخائزين للدولار، على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية، وعليه فقد إرتفعت أسعار الفائدة إلى حد 25% في تايلاند، و35% في كوريا، وظلت عند هذا الحد لعدة أيام، مما اضطر بالمستثمرين في هذه الأسواق إلى التخلي عن الأوراق المالية، وإيداع قيمتها في البنوك للإستفادة من سعر الفائدة المرتفع، مما نتج عنه زيادة المعروض من الأوراق المالية في السوق، دون أن يقابله طلبات شراء، وهذا ما أدى إلى انخفاض شديد في أسعار الأسهم، وصل إلى 25% و50% من الأسعار في السوق، وإنفجرت الأزمة في تايلاند بعد الهجوم على "Baht" التايلاندي في جويلية 1997، من خلال قيام ستة أفراد من تجار العملة في بانكوك، بالمضاربة على خفض سعر هذه العملة، بعرض كميات كبيرة منها للبيع، أدت إلى انخفاض قيمته بالنسبة للعملات الأخرى، وتزامن هذا مع فشل الحكومة في الحفاظ على قيمة عملتها، بعد تآكل الإحتياطي النقدي الأجنبي لديها، مما

¹ - سناء عبد الكريم الخناق، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للازمات المالية، جامعة ماليزيا، ص5، من الموقع: <http://iefpedia.com>، تاريخ الزيارة: 2017-03-04، الساعة 09:15.

أدى بما إلى خفض رسمي في قيمة العملة، تسبب وبصورة فورية في تراجع حاد لأسعار الأسهم، بعد أن قرر الأجانب الإنسحاب من السوق.¹

ويمكن توضيح أزمة جنوب شرق آسيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(05): ملخص للأزمة في دول جنوب شرق آسيا1999.



المصدر: مصطفى يوسف الكوي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، بدون ذكر السنة، ص44.

¹ - مصطفى يوسف الكوي، نفس المرجع السابق، ص- ص41- 42.

الفرع الثاني: أسباب أزمة جنوب شرق آسيا.

ترجع الأزمة المالية الآسيوية إلى أسباب داخلية، تتعلق بالسياسات النقدية والمالية والإقتصادية والأداء الإقتصادي، مثل أداء القطاع المصرفي وسياسات الإستثمار وأسعار الصرف، وأسباب خارجية تتعلق أساسا بالعلاقات الاقتصادية والمالية، بين دول جنوب شرق آسيا من ناحية، والعالم الخارجي من ناحية أخرى، وتنعكس تلك العلاقات مباشرة على ميزان المدفوعات، مثل تطورات الصادرات والواردات والعوامل المؤثرة عليها، وتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

ويرى كثير من المحللين أن أزمة دول جنوب شرق آسيا ترجع أساسا إلى كون معدلات النمو الاقتصادي التي عرفتها هذه الدول، كانت أكبر وأقوى من قدرة المؤسسات المالية والاقتصادية على التعامل معها بالشكل المطلوب، وعموما يمكن إيجاز أهم أسباب التي قد تكون متداخلة ومتشابكة فيما يلي:

1. كثافة رؤوس الأموال: والتي كانت أكبر من قدرة المؤسسات المالية والاقتصادية في هذه الدول، على التحكم وإستثمار هذه الأموال بما يتلاءم وصالح اقتصادياتها، حيث أدى تدفق الأموال إلى دول جنوب شرق آسيا إلى ارتفاع معدلات الاستثمار بشكل كبير، وصل إلى التساهل في منح الائتمان دون ضوابط، وفقدان القدرة على تقييم المخاطر، وتوظيف هذه الأموال في مشروعات ليست كلها مجدية.

2. زيادة ما يسمى "بالإستثمار السلبي": حيث انتهجت دول جنوب شرق آسيا سياسات اقتصادية تشجع الإِدخار وإخفاض الطلب المحلي، والإعتماد بصفة رئيسية على الصادرات كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، مما أدى إلى إختلال التوازن بين وفرة المدخرات وإخفاض فرص الإستثمار المنتج.

3. السياسات والممارسات الإقتصادية الخاطئة: حيث أن حكومات هذه الدول ظلت تتدخل في قوى السوق، على الرغم من تطبيق هذه الدول لإقتصاديات السوق، بشكل أدى إلى تشوهات وإختلال في توظيف الموارد، ساهم في تفاقم الأزمة الإقتصادية التي عصفت بدول هذه المنطقة، وانعكس هذا التدخل في توجيه الائتمان، وتقديم الإعانات والدعم لبعض القطاعات المنتقاة، وفقا لاعتبارات سياسية أكثر منها إقتصادية.

4. عدم الفصل بين المصالح السياسية للنخبة الحاكمة وبين المصالح الاقتصادية للبلاد: إضافة إلى إنعدام الشفافية حول الروابط بين الحكومة ورجال الأعمال والبنوك، وقد أدى تشابك مصالح رجال الأعمال مع السلطة السياسية، إلى فساد إداري وشيوع الكسب غير المشروع، وتزايد التذمر الاجتماعي، وضعف الانتماء الوطني، وتدهور الشعور بروح المجتمع الواحد.

5. ضعف نظام سعر الصرف: حيث عملت دول جنوب شرق آسيا لفترة طويلة من الزمن، على إتباع نظام صرف ثابت، يقوم على ربط عملاتها بالدولار الأمريكي، ويعتقد بأن مثل هذا الربط لم يوفر المرونة الكافية للحفاظ على تنافسية صادرات هذه الدول، كما سهل مهمة المضاربين وعملية اقتراض البنوك والشركات المحلية من الخارج بشكل مغامر، دون الخوف كثيرا من مخاطر سعر الصرف.

6. تزايد العجز في ميزان المدفوعات: وذلك لعدة أسباب منها إرتفاع أسعار صرف عملات تلك الدول، نظرا لارتباطها بعلاقة ثابتة بالدولار، الذي ارتفع سعر صرفه مقابل العملات الأخرى، وخصوصا الين الياباني خلال السنوات القليلة قبل الأزمة، وخفض الصين لسعر صرف عملتها في عام 1994، مما جعلها قوة تصديرية تنافسية كبيرة في مواجهة دول جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى إخفاض الصادرات، ومن ناحية أخرى زادت الواردات بدرجة كبيرة بسبب زيادة الإستثمارات.

7. حدوث تراجع كبير في الإستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية: إذ أدى تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكذلك نزوحها من دول جنوب شرق آسيا، إلى انخفاض معدلات التدفقات المالية إليها، بسبب سحب المستثمرين الأجانب أموالهم منها، فقد حدث ردة شديدة ومفاجئة في التدفقات المالية قصيرة الأجل، وهي ما تعرف "بالأموال الساخنة"¹.

8. الإعتماد الكبير على الإقتراض الخارجي قصير الأجل بالدولار الأمريكي: كانت نسبة كبيرة من القروض الأجنبية تتجسد في صورة ديون قصيرة الأجل، وكانت هذه النسبة في تزايد، ففي نهاية عام 1996، بلغت قيمة الديون قصيرة الأجل المستحقة لبنوك أجنبية على كل من كوريا، وتايلاند، وأندونيسيا نحو 68 مليار دولار، 46 مليار دولار، 34 مليار دولار على التوالي، أدى هذا الإعتماد من قبل مجتمع الأعمال في النهاية، إلى إفلاس عدد من البنوك والشركات، كما هو الحال في تايلاند واندونيسيا، وهذا ما يوضح المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه البلدان بسبب تزايد نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي المديونية، كمؤشر على عدم ملائمة هيكل المديونية.

9. تزايد الإئتمانات الممنوحة للقطاع الخاص: وقد ترك هذا التوسع هذه البلدان عرضة لأية تقلبات أو تحولات تحدث في ظروف الائتمان، أو أية ظروف أخرى غير متوقعة، وهو ما حدث بالفعل، إذ أنه بمجرد أن إنهارت أسعار الأسهم والعقارات، توقف كثير من المقترضين عن الوفاء بديونهم، وارتفعت من ثم، نسبة الديون المتأخرة أو غير المؤداة، أي تخلف المدينون عن الوفاء بها، حتى تراوحت ما بين 15-35% من جملة القروض المصرفية في عدد من هذه البلدان.²

10. عدم حساب المخاطر بصورة كافية: قبل وقوع أزمة النور الآسيوية (أواخر التسعينات من القرن العشرين) لم يقيم المستثمرون والمصرفيون بحساب المخاطر بصورة كافية، وكان يتم التركيز على البحث عن معدلات عالية من عوائد خارج أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والتي كانت في تلك السنوات تعاني بدرجة واضحة من التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مما أدى إلى انخفاض أسعار الفوائد في تلك الدول (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان).

وتجدر الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من القروض والتدفقات كان قد تم توجيهها نحو مشروعات إنشائية وتوسعات مؤسسية غير منتجة، وهذا أدى إلى وجود شركات وبنابات بأسعار مبالغ فيها.³
وهناك أيضا أسباب أخرى نذكر منها مايلي⁴:

- وجود تدفقات رأسمالية كبيرة من الخارج، ومعدلات إدخار عالية في الداخل، مما أغرى رجال أعمال قليلي الخبرة وسياسيين فاسدين وغير مؤهلين.
- انعكست تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة إلى الداخل وانخفاض الصادرات، في إتساع عجز الحساب الجاري، ولأن قسما كبيرا من هذه التدفقات، كان في صورة اقتراض قصير الأجل، مما جعل هذه البلدان معرضة للصدمات الخارجية.
- المضاربة وفتح وخوف المستثمرين، مما أدى إلى تصاعد الضغوط على أسعار العملات والبورصات، من خلال مسارعة المستثمرين الأجانب والمحليين، للتخلص بشكل جماعي من العملة المحلية واستبدالها بالدولار.
- إرتفاع أسعار الأسهم والعقارات في تلك البلدان بشكل كبير قبل الأزمة، مما زاد من إمكانية حدوث انكماش شديد في أسعار الأصول.

¹ - عماد صالح سلام، نفس المرجع السابق، ص 319-323.

² - احمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل، مصر، 2001، ص- 55-56.

³ - يوسف أبو فارة، نفس المرجع السابق، ص 98.

⁴ - عماد صالح سلام، نفس المرجع السابق، ص 323.

وبصفة عامة يمكن القول إن هذه الأسباب قد تختلف في مدى تأثير كل منها على نشوء الأزمة أو تصاعدها، كما قد يختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى، وهناك شبه اتفاق بين كثير من الباحثين والمحللين على أنه قد أدت تلك الأسباب مجتمعة، علاوة على تأخر السلطات في إتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب، إلى حدوث أزمة جنوب شرق آسيا.

المطلب الثاني: آثار أزمة جنوب شرق آسيا.

تعرضت إقتصاديات دول جنوب شرق آسيا لموجة ركود إقتصادي طويلة نسبياً، مما انعكس على معدلات نمو صادراتها وفائض ميزانها التجاري، وعلى معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي وعلى معدلات التضخم؛ حيث عانت معظم الدول من بطالة متصاعدة، بسبب زيادة أعداد العمال المعرضين للتسريح، وقد بلغ عدد إجمالي العاطلين عن العمل في إندونيسيا عام 1998 نحو 9.5 مليون شخص، من قوة العمل التي تضم أكثر من 90 مليون شخص، وقد أفادت تقديرات وزارة العمل الإندونيسية، بأن عدد العاطلين عن العمل بعد وقت وقوع الأزمة، بلغ 6 مليون شخص، إضافة إلى 3 مليون شخص تعرضوا للتسريح في عام 1998، إضافة إلى هبوط حاد في عائد الإستثمار، وفقدان المنطقة قوة الجذب التي تملكها بالنسبة للتدفقات الإستثمارية الأجنبية، إذ تراجعت هذه التدفقات وتوجهها إلى دول أخرى في أوروبا الشرقية وفي الشرق الأوسط¹، كما أن تخوف الكثير من المستثمرين من تدهور إقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، جعلهم يسارعون إلى بيع حجم كبير من الأسهم لتقليص خسائرهم، وهو مال زاد من تدهور قيمة الأسهم وزعزعة الثقة لدى المستثمرين، إضافة إلى إفلاس وانحيار العديد من المصارف والشركات، مما أدى إلى إرتفاع نسبة البطالة والتضخم، وتراجع الثقة الناجم عن انخفاض البورصة، كما أدى الحد من الاستهلاك وتردد الشركات في توظيف استثمارات جديدة، إلى إضافة آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة، وبالتالي ارتفاع معدلات الفقر والقلق الاجتماعية، وسوء توزيع الثروات والدخول².

كما عانت بلدان جنوب شرق آسيا من إنخفاض كبير في أسعار صرف عملاتها الوطنية، وهبوط في إحتياطياتها الأجنبية، كمؤشرين للدلالة على إندلاع أزمة نقدية فيها، إذ هبطت أسعار صرف عملات هذه البلدان بصورة حادة، وبلغ معدل الهبوط 95% في إندونيسيا، و101% في كوريا، و84.5% في تايلاند، وذلك في عام 1997، والهبوط الكبير في سعر الصرف، يعد مؤشراً لحدوث أزمات نقدية ومصرفية، لأنه يعرض الجهاز المصرفي إلى مخاطر الصرف الأجنبي، ويترك آثاراً ضارة على العملاء. إن أسعار الصرف الحقيقية لعمالات البلدان الثلاثة: تايلاند، إندونيسيا، وكوريا، كانت مقيمة بأكثر مما يجب، خلال الفترة التي سبقت الأزمة 1990-1996، وهذه العملات هي بالأصل مقيمة بالدولار الأمريكي، الذي ارتفع سعره إزاء العملات الأخرى، ومنها الين الياباني، والإرتفاع في أسعار صرف عملات هذه البلدان قبل الأزمة، قد أثر بصورة سيئة في القدرة التنافسية للصادرات الوطنية وفي ميزان التجاري والإحتياطيات الأجنبية لديها.

أما معدل النمو في الناتج، فقد بدأ بالهبوط في بعض هذه البلدان قبل سنة من إندلاع الأزمة (تايلاند وكوريا)، وخلال الأزمة بدأ الإنتاج المذكور يهبط بجدة، وتعرض لهبوط أكبر بعد سنة من الأزمة، أي في عام 1998، حيث بلغ 15.3% في إندونيسيا، و8% في كوريا الجنوبية، و 5.8% في تايلاند، كما سبق الأزمة هبوط حاد في معدل نمو الطلب الوطني، وواصل هبوطه خلال الأزمة، ووصل إلى أدنى مستوياته بعد سنة من مضي الأزمة، أي في عام 1998، حيث بلغ الهبوط في معدل النمو في البلدان الثلاثة المذكورة 19% خلال 1998، مقابل 9% كمتوسط للفترة 1990-1995.

¹ - صلاح الدين طالي، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص135.

² - عماد صالح سلام، نفس المرجع السابق، ص326.

ولوحظ أن السنتين السابقتين على اندلاع الأزمة الآسيوية (1995-1996)، تزايدت الديون قصيرة الأجل التي تقل مدتها عن سنة، كما ارتفعت أسعار الفائدة، فقد وصلت الديون قصيرة الأجل منسوبة إلى الاحتياطات الدولية إلى 264% في كوريا، و160% في إندونيسيا، و133% في تايلاند عام 1997، وفي إندونيسيا بلغ الدين قصير الأجل بالنسبة الدين الإجمالي 25%، وفي تايلاند 50%، وفي كوريا 41%، وذلك قبل عام من الأزمة المالية فيها، أي في عام 1996، وفي كوريا كانت ما بين 20-30% من الديون قصيرة الأجل، هي للبنوك، التي كان يجب أن تدفع خلال سنة، وهذا في ديسمبر 1997. وقد ترتب على الأزمة المالية في هذه البلدان، تكاليف تصحيح باهضة للقطاعات المالية وغير المالية، فقد تجاوزت خسائر الإحتياطي والتكلفة المقدرة لإصلاح القطاع المالي في البلدان الآسيوية نظائرها في أمريكا اللاتينية في التسعينات، فقد بلغ معدل الهبوط في الواردات 31.8% لعام 1998، مقابل معدل نمو إيجابي مقداره 16.3% كمتوسط للفترة 1990-1996، كما تعرضت هذه البلدان لعجز في الموازنة العامة، وصل في عام 1998، إلى 2.9% من الناتج الإجمالي.¹ ويبين الجدول التالي أهم آثار الأزمة المالية على البلدان الآسيوية

جدول رقم(01): إنخفاض قيمة العملات وهبوط أسعار الأسهم في بعض البلدان الآسيوية (1997-1998).

الدولة	إنخفاض قيمة العملات مقابل الدولار	تغيرات في مؤشر أسعار الأسهم
إندونيسيا	93.1%	-81.74%
تايلاند	87.09%	-48.37%
كوريا الجنوبية	83.04%	-63.06%
ماليزيا	55.43%	-58.41%
الفلبين	51.37%	-49.17%

المصدر: عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ضبي للنشر والتوزيع، أبو ضبي، 2002، ص 325.

المطلب الثالث: أهم المساعدات التي تم تقديمها من قبل المؤسسات المالية الدولية.

عند انفجار الأزمة المالية الآسيوية، قامت المؤسسات المالية الدولية بالتدخل فورا من أجل القضاء عليها، بتقديم مختلف المساعدات سواء المالية أو الفنية أو الإستشارية، وفيما يلي توضيح لذلك.

الفرع الأول: أهم المساعدات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي.

لقد ركزت البرامج الأولية للصندوق على إعادة هيكلة الديون والتعجيل بإنفاق الأموال والتسهيلات التي قام الصندوق بتوفيرها، وإعادة هيكلة القطاع المالي بشكل أكثر شمولا ورشادة، حيث وقع صندوق النقد الدولي ثلاث إتفاقيات قروض طارئة من تايلاند في أغسطس 1997، وأندونيسيا في نوفمبر 1997، وكوريا في ديسمبر 1997، وقد تضمنت هذه الإتفاقيات الثلاث

¹ - جميل هيل عجمي ، الأزمات المالية: مفهومها ومؤثراتها وإمكانيات التنبؤ بها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد الأول، دمشق، سوريا، 2003، ص 287-291.

تقدم دعم مالي دولي ضخمة وغير مسبوق، يقدر بحوالي 17 مليار دولار لتايلاند، 35 مليار دولار لأندونيسيا، 57 مليار دولار لكوريا.¹

وقد وضع صندوق النقد الدولي شروطا معينة على تايلاند، وتضمنت هذه الشروط وبشكل معلن، إلتزام الدولة بتحقيق إحتياطي من النقد الأجنبي قدره 23 مليار دولار في 1978، 25 مليار دولار في 1998، وأن تخفض الدولة العجز في حسابها الجاري بمقدار 5%، من الناتج القومي الإجمالي في عام 1997، وإلى 3% من الناتج القومي الإجمالي في عام 1998، وأن تظهر الدولة فائضا في موازنتها بنسبة 1%، من إجمالي الناتج القومي الإجمالي في العام المالي 1998.

كما قام صندوق النقد الدولي بوضع شروط أيضا لأندونيسيا، بأن تعيد هيكل بنوك معينة بها، وأن تقضي على الإحتكار شبه الحكومي المفروض على جميع السلع فيما عدا الأرز، وأن تخفض المساعدات الممنوحة لدعم الوقود، وزيادة معدلات الطاقة الكهربائية، وزيادة شفافية السياسة العامة والإسراع بالخصخصة وإصلاح المؤسسات الحكومية.

وفي مقابل قروض الطوارئ التي يصدرها البنك، وافقت كوريا على شروط عديدة، وعلى القيام بالإصلاحات المطلوبة لتقوية إقتصادها، وكان من بين الشروط أن تخفض كوريا الجنوبية العجز في حسابها الجاري بما يزيد عن 1% من الناتج القومي الإجمالي في 1988-1999، بمقدار يصل إلى 5 مليار دولار، وتغطية معدل التضخم السنوي بما بنسبة 5% في 1998-1999، كما طالب الصندوق أيضا بإعادة هيكل النظام المالي في كوريا بصورة كاملة، ودعم وتقوية هذا النظام، كي يصبح الإقتصاد سليما وأكثر شفافية وكفاءة.²

الفرع الثاني: أهم المساعدات المقدمة من قبل البنك الدولي.

قام البنك الدولي بتجنيد موارده للمساعدة في تلبية الطلب على الخدمات الاستثمارية اللازمة للتصدي للعواقب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن الأزمة المالية، حيث قام بتنفيذ مبادرتين أساسيتين خلال عام 1998:

■ أنشأ البنك صندوقا لرسم السياسات وتنمية الموارد البشرية إستعدادا للبدء في تنفيذ برنامج الخدمات الاستثمارية الموجهة للقطاع المالي، ويهدف هذا البرنامج مساندة جهود البلدان التي مستها الأزمة للتصدي للقضايا بالغة الأهمية في إدارة القطاع المالي وإصلاح الجهاز المصرفي، وللإشارة فإن الحكومة اليابانية قد قدمت للصندوق في عام 1998 حوالي 4.5 مليون دولار، والتزمت بتقديم مبلغ إضافي قدره 6.9 مليون دولار.

■ وافق البنك أيضا على تولي إدارة "صندوق مواجهة الأزمات المالية في آسيا" التابع للملتقى الآسيوي الأوروبي، وقد تعهدت كلا من فرنسا والمملكة المتحدة وعدة جهات مانحة أخرى، بتقديم ما يقارب 35 مليون دولار لهذا الصندوق، وسيمول هذا الأخير برامج للمساعدة التقنية في القطاعين المالي والإجتماعي في سبعة بلدان من منطقة آسيا، إذ قرر المدراء التنفيذيون للبنك استخدام نوعين جديدين من القروض، يعرف النوع الأول بالتكليف الهيكلي البرنامجي، ويدعى النوع الثاني من القروض بالتثبيت الهيكلي الخاص، ويهدف النوع الأول من القروض إلى تمويل برنامج الإصلاح في الأجل الطويل، أما النوع الثاني فهدفها هو مساعدة البلدان على التصدي للأزمة المالية.³

إذ تعهد البنك الدولي بتقديم 16 مليار دولار لمساعدة برامج الإصلاح الهيكلي والمساعدات الفنية لبلدان المنطقة، ومع نهاية السنة المالية 1998، بلغ حجم المدفوعات من هذه المبالغ 5.65 مليار دولار، حيث وافق المديرون التنفيذيون للبنك على

¹ - احمد يوسف الشحات، نفس المرجع السابق، ص-ص 86-87.

² - عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص-ص 125-126.

³ - الطاهر برباص، نفس المرجع السابق، ص-ص 84-85.

تقدم قرض ما قيمته 5مليار دولار لصالح كوريا الجنوبية في ظرف قياسي جدا، ويقوم البنك الدولي جنبا إلى جنب، مع شريكه صندوق النقد الدولي والبنك الآسيوي للتنمية، بمساعدة عدة بلدان آسيوية المتعاملة معه¹، والجدول التالي يوضح أهم المساعدات التي منحها البنك لدول جنوب شرق آسيا التي تعرضت للأزمة المالية.

الجدول رقم(02): القروض المقدمة لبلدان شرق آسيا حسب القطاعات (وحدة مليون \$)

1998	1997	1996	القطاعات/السنوات
1058.7	1265	744.9	قطاع الزراعة
103	645	437.9	قطاع التعليم
783.5	1131.4	1683.0	الكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى
278.4	-	170.7	حماية البيئة
5420	28.4	49	القطاع المالي والمصرفي
146	58.9	296	الصحة والتغذية والسكان
-	10	217	الصناعة
-	-	35	التعدين
315	-	130	قطاعات متعددة
-	-	-	البتروال والغاز
230	-	-	إدارة القطاع العام
10	-	40	القطاع الاجتماعي
34.5	-	-	الاتصالات السلكية واللاسلكية
1110	1243.7	916.9	النقل
45.1	265	542.7	التنمية الحضرية
87.8	168.6	57	إمدادات المياه والصرف الصحي
9623.2	4866	5420.1	المجموع
8847	4074.4	4252.2	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
776.2	791.6	1167.9	المؤسسة الدولية للتنمية

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي 1997، <http://www-wds.worldbank.org>، تاريخ الزيارة: 25-03-2017، 10:10، ص25.

بين الجدول السابق التوزيع القطاعي للقروض المقدمة للمنطقة في فترة ما بين 1996-1998، من خلال الملاحظة نجد أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، قاما بالتركيز على قطاع الزراعة بشكل خاص، في تقديم القروض وكذلك التمويل والبيئة، إضافة إلى أن البنك أعد برنامجا سريعا وكبيرا وموجها أساسا لإعادة هيكلة القطاع المالي، وقطاع الشركات والمحافظة على الخدمات الاجتماعية والاستشارية، التي تهدف لإدارة تنفيذ برنامج الإقراض بشكل أفضل، كما ركز البنك أيضا

¹ - التقرير السنوي للبنك الدولي 1997، من الموقع الإلكتروني للبنك، <http://www-wds.worldbank.org>، تاريخ الزيارة: 25-03-2017، الساعة 10:10، ص- ص11-24.

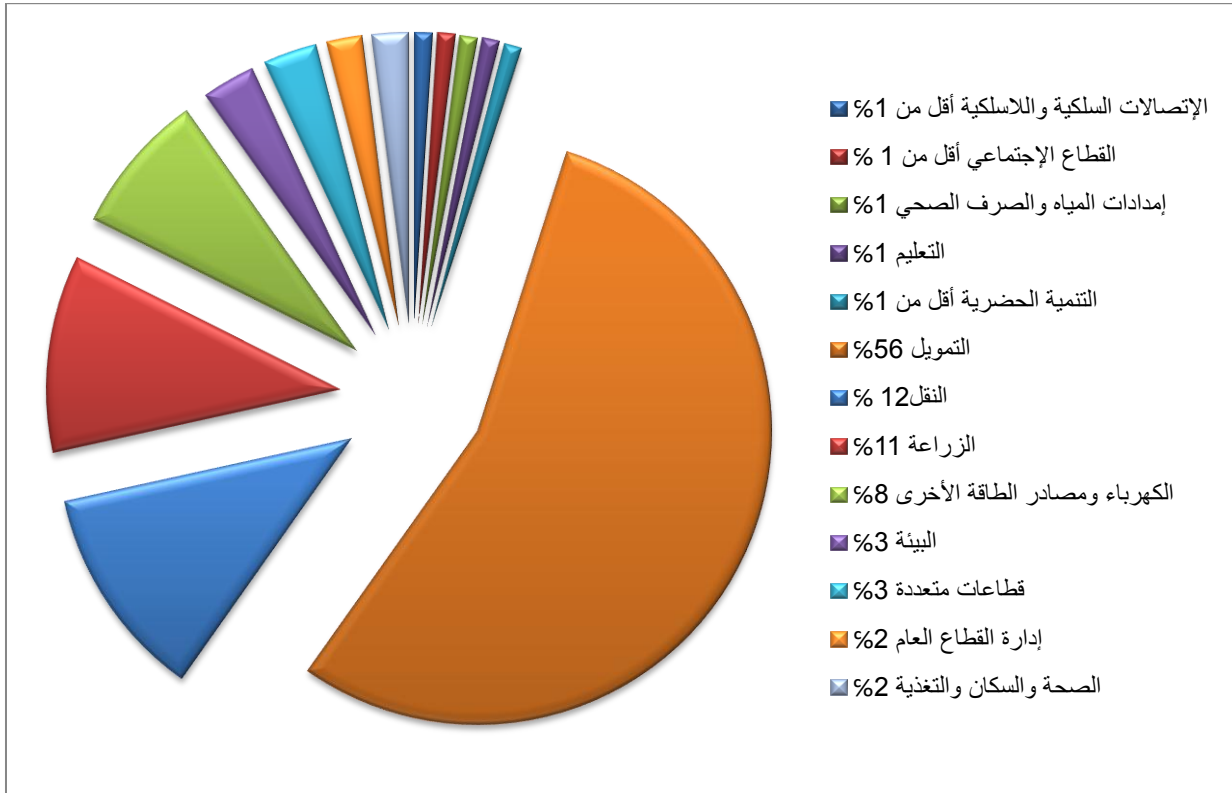
على مساعدة البلدان في إدارة النتائج الاجتماعية للأزمة، وذلك بحماية وتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية، والإنفاق العام الموجه لمساعدة الفقراء، وقد إشتملت هذه الجهود على تصميم وتمويل صناديق اجتماعية، وتقوية أنظمة الضمان الاجتماعي للمسنين والعاطلين، ولمواصله تعزيز قدرة الحكومات على مواجهة الأزمة، كما ساندت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الخاص، من خلال عقود ضمانات بلغ مجملها مليون دولار، لتغطية استثمارات في مشروعات الصناعات الزراعية والبنية الأساسية والصناعات التحويلية في الصين.

وقدم البنك الدولي قرضاً بمبلغ مليار دولار لمساندة إصلاح السياسات الاقتصادية في اندونيسيا، لكي تتمكن من إجراء الإصلاحات المطلوبة في مجالات التجارة، الاستثمار، القطاع المالي، المالية العامة، القطاع الاجتماعي وقطاع البيئة، ولمساندة إصلاح البنوك والشركات، وساهم القرض للمساعدة الفنية بمبلغ 30 مليون دولار، في تحسين الإدارة والإشراف في القطاع المصرفي، كما تم أيضاً إعداد واعتماد قرض لإعادة البناء الاقتصادي في كوريا الجنوبية بمبلغ 3 مليارات دولار في زمن قياسي، لم يتجاوز ثلاثة أسابيع، وتلا ذلك قرض للتكييف الهيكلي بمبلغ 2000 مليون دولار، لتطوير وتعميق برنامج الإصلاح في القطاع المالي وقطاع الشركات، وفي أواخر السنة المالية، وافق مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية على ثلاثة مشاريع، لاستئناف أنشطة المؤسسة الاستثمارية في كوريا الجنوبية، وساعدت هذه المشروعات في إعادة رزمة، وإعادة هيكلة شركات ومؤسسات مالية كورية، من أجل تشجيعها على استخدام أفضل أساليب العمل الدولية في المجال المالي، كما تستهدف هذه الاستثمارات جذب مستثمرين ومقرضين آخرين.

وفي تايلاند ساعد البنك على إنشاء وكالة لإعادة الهيكلة المالية، لكي تتعامل مع دائني ومودعي شركات التمويل الموقوفة عن العمل، وإنشاء شركة لإدارة الأصول للإستيراد بطريقة منظمة وسليمة من الناحية الإقتصادية، وتنفيذ السياسات المالية اللازمة لتقليل القيود على مشاركة رأس المال الأجنبي، إذ إشتملت المساندة المقدمة من طرف البنك، على قروض التكييف الهيكلي، لإصلاح القطاع المالي وقطاع الشركات، وقروض لتمويل المساعدة الفنية بغرض تحسين مقدرة الحكومة على إدارة الإقتصاد، وعلى مواجهة أوجه ضعف القطاع المالي، وتقييم وتحسين قدرة الشركات على المنافسة.¹

¹ - التقرير السنوي للبنك الدولي 1998، <http://www-wds.worldbank.org>، تاريخ الزيارة: 25-03-2017، ص-20-29.

الشكل رقم(06): التوزيع القطاعي لقروض البنك الدولي لبلدان جنوب شرق آسيا لسنة 1998



التقرير السنوي للبنك الدولي 1998، من الموقع الإلكتروني للبنك: <http://www-wds.worldbank.org> ، تاريخ الزيارة: 2017-03-25، ص 11:26، ص 27.

المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008، وموقف المؤسسات المالية الدولية منها.

إن الأزمة المالية العالمية خيمت على النظام المالي العالمي منذ 2007، وتمثلت في تعثر المصارف لمواجهة السيولة، كنتيجة لسلسلة الخسائر المترتبة عن العجز في رهونات العقارية، ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على نشأتها وأهم أسبابها وكذلك انتشارها وآثارها، وتصرف المؤسسات المالية الدولية تجاهها.

المطلب الأول: نشأة الأزمة المالية العالمية وأهم أسبابها.

كان للأزمة المالية العالمية وقع وأثر كبير على المستوى العالمي، حيث مست كل الجوانب، خاصة المالية والإقتصادية للدول، وفيما يلي كيف كانت بدايتها وأهم أسبابها:

الفرع الأول: نشأة الأزمة المالية العالمية.

تعود بداية نشوء الأزمة المالية العالمية إلى عام 1997، عندما أصدر الكونغرس الأمريكي تشريعا يسمح بموجبه للمؤسسات المالية والبنوك بإقراض أموال (عقارية)، للأسر الغير قادرة على التسديد، والتي لا تمتلك مصداقية ائتمانية موثوق بها، دون ضمانات كافية، وذلك بإمكانية أن تطلب أي مؤسسة مالية وتحصل على ضمانات لودائعها المالية من الدولة عن طريق الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع، إذ التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذات الدخل المتواضع.

وقد انخفضت أسعار الفائدة على القروض العقارية بشكل كبير، حيث وصلت إلى أقل من 1% بعد سنة 2000، ومن جانبها الحكومة الأمريكية شجعت ذلك لمواجهة أزمة فقاعة شركات الأنترنت، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على السكن في ذلك الوقت، ثم أخذت قيمة المساكن ترتفع بسرعة، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم، مقابل إنخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى، بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات، على شراء المساكن والعقارات، بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة، وغير القادرين على السداد والمسماة بالقروض "متدنية الجودة"، وذلك من دون التحقق من قدرتهم على السداد أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال.

ومع بداية عام 2006، وحدث حالة من التشبع التمويلي العقاري، ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى (5.25%)، واصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة، غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءا بانتهاء مدة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز العقارات لمن لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي (93%)، وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات، وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم.

كما ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لتوريق الديون العقارية، وتم ذلك عن طريق تجمع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة، وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم هذه الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين.

وقد امتدت آثار أزمة رهون العقارية إلى عدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم، إذ علق أكثر من 70 شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها وأعلنت إفلاسها وعرضت للبيع¹، ومنها بنك Lehmann Brothers، أحد أكبر خمسة مصارف أعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم وضعه تحت حماية الإفلاس قبل تصفيته، بسبب إحجام

¹ - علي عبد الكريم حسين الجابري، الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي، ماجستير في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بدون ذكر السنة، ص-3، ص-4.

الفصل الثالث: الأزمة الآسيوية والعالمية ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.

الحكومة الأمريكية عن مساعدة بنوك أخرى لشرائه، فبلغت خسائره 60 مليار دولار، وكانت جميعها استثماراته في مجال الرهن العقاري، على الرغم أنه كان يعتبر مؤسسة مالية رائدة تأسست في 1850، ويحفل تاريخه بالصمود في مواجهة جميع الأزمات المالية التي واجهها العالم في العصر الحديث، نتيجة الأزمة الرهونات العقارية عالية المخاطر أو الأقل جودة التي بدأت منذ شهر فبراير 2007.¹

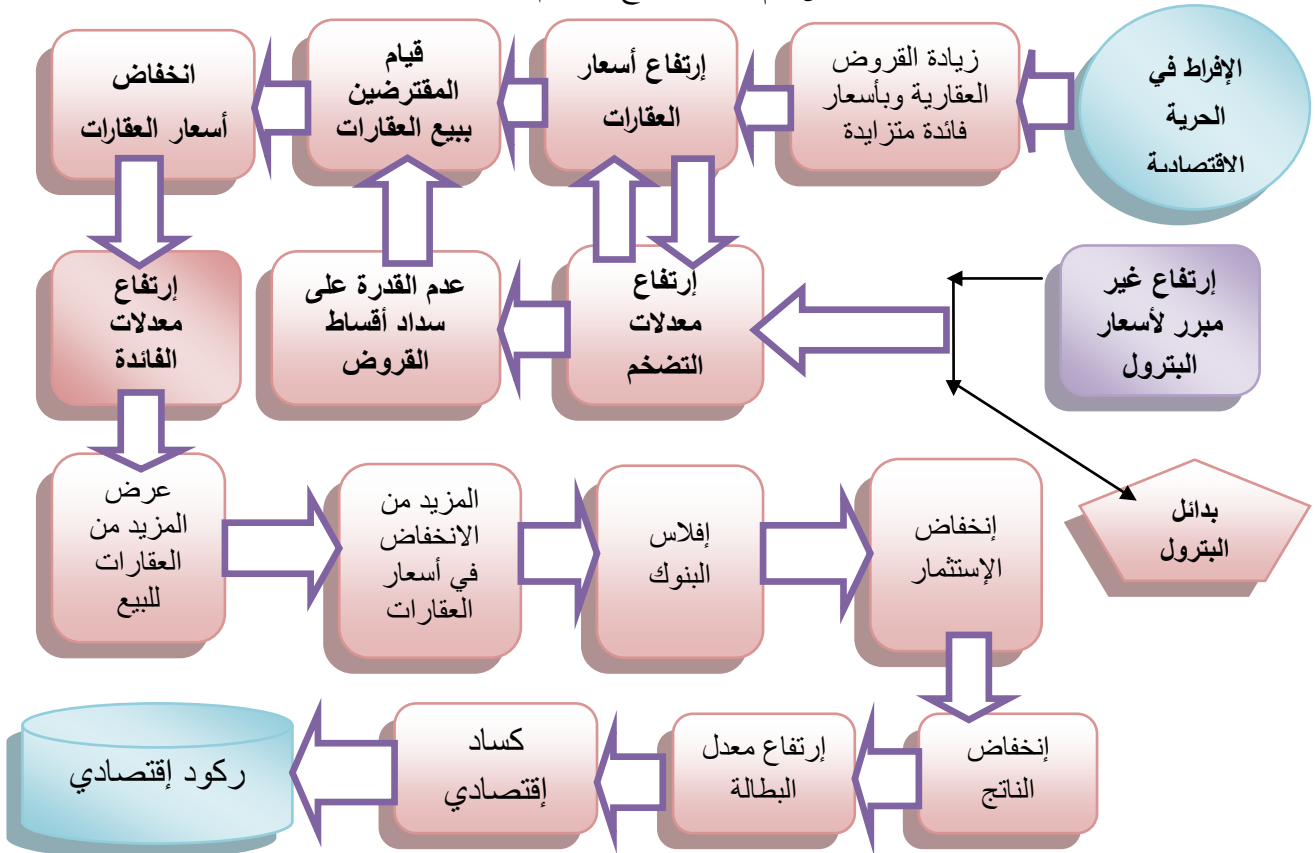
وقد اضطرت السلطات المالية الأمريكية في ماي 2007، إلى إنقاذ اثنين من أكبر شركات التأمين العقاري وهما "Freddie mac" و "Mae Fannie" المتعثرتين، وذلك من خلال وضعهما تحت الوصاية الحكومية، وقبول مصرف Merrill lynch صفقة بيعه لمصلحة Bank of American، وإعلان مصرف "J. P.MorganChase" شراء الأنشطة المصرفية لمصرف Washington Mutule، إلى اهتزاز أسواق المال العالمية بصورة عنيفة، جعلت البنوك المركزية العالمية تسرع بالتدخل لضخ مليارات الدولارات في الأسواق المالية لمنع الانهيار التام للاقتصاد العالمي. هذا وما إن بدأت البنوك المركزية العالمية في التعامل مع أزمة إفلاس مصرف Lehmann Brothers، حتى فوجئت بوقوف مجموعة التأمين الأمريكية "American International Group" (AIG)، العملاقة الخاصة على شفى الانهيار، مما دفع السلطات المالية الأمريكية إلى اتخاذ قرار تأمين هذه المجموعة، للحيلولة دون إفلاسها، فقاد ذلك وبعد عقود من ازدهار الفكر الليبرالي الداعي إلى تحرير الإقتصاد من سيطرة الدولة، وتركه للعمل وفقا للآلية السوق، إلى بيان أهمية دور الدولة في النشاط الإقتصادي بشكل عام، وفي القطاع المصرفي بشكل خاص.²

ومن خلال الشكل التالي يمكننا معرفة تطور هذه الأزمة ودخولها لمختلف القطاعات:

¹ - إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي،الدار الجامعية، مصر، 2009،ص43.

² - بلقاسم زايد ، مهدي ميلود،نفس المرجع السابق،ص45.

الشكل رقم (07): توضيح ميكانيزم الأزمة.



المصدر: مصطفى يوسف الكوفي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2013، ص118.

الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

اختلف آراء الإقتصاديين حول مدى صلة الأسباب الحقيقية للأزمة المالية بجوهر النظام الرأسمالي، فعزاها البعض إلى هذا النظام في ذاته، وأكد على أنها تعبر عن فشله وعدم صلاحيته، والدليل على ذلك بتواتر الأزمات المالية التي يشهدها ذلك النظام على الدوام، وعلى تسارع هذه الأزمات، في حين ذهب الاتجاه الآخر إلى خروج النظام الرأسمالي عن دائرة هذا الإهتمام، مؤكداً أن ضعف الرقابة على المؤسسات المالية هو السبب الحقيقي لهذه الأزمة¹، وفيما يلي أهم أسباب الأزمة المالية العالمية:

➤ **بيع الديون (توريق الديون):** وهو ما قام به المهندسون الماليون في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو تحويل القروض إلى أوراق مالية معقدة، ولذا يسمى توريق الديون، يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد²، وهو من أهم فصول الأزمة الراهنة قيام البنوك بتوريق الرهون العقارية وكذا القروض المتعثرة وبيعها في صورة سندات، حيث قامت البنوك بعرض بيع خداعي لهذه الرهون العقارية شبه الممتازة، بعد الحصول على تصنيفها لدى وكالات التقييم كقروض منخفضة المخاطر، قامت بتأمين عليها لدى شركتي التأمين العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي"، ثم قامت البنوك بتحويل هذه الرهون العقارية إلى أوراق مالية (توريق الديون)، وبيعها إلى صناديق استثمارية وإلى عامة الجمهور، على أنها استثمارات رفيعة الدرجة، تتميز بجد أدنى

¹ - إبراهيم عبد العزيز النجار، نفس المرجع السابق، ص54.

² - سمير بوعافية و مصطفى قريد ، التعامل بالمشتقات المالية كأحد عوامل ظهور الأزمة المالية العالمية الحالية، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص5.

الفصل الثالث: الأزمة الآسيوية والعالمية ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.

من المخاطر، وهو ما أدى إلى نشوء الرهون العقارية الأقل جودة، أي شراء عقار مقابل رهن العقار، وحينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحبه الحصول على قرض رهن من الدرجة الثانية، ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار.

➤ **المضاربات الوهمية والصفقات الصورية:** تعد هذه المضاربات من أخطر آفات اقتصاد السوق، وقد كانت ولا تزال تتسبب في الكثير من الكوارث والأزمات، لذا فإن المضاربات في المشتقات المالية والعملات التي وصلت مؤخرا وفق آخر إحصائية لبنك التسوية العالمي إلى 2000 تريليون دولار، يجب مسحها كلياً وجعلها غير قانونية، من خلال طريق اتفاقات بين الحكومات.

➤ **تفشي الربا:** المتأمل في هذه الأزمة يجد أن بدايتها هي الحث والتشجيع على الاقتراض بالربا، وإثقال كاهل الناس بالقروض الربوية، سواء لتأمين احتياجات أساسية كالمنازل ونحوها، أو غيرها من الكماليات، بل كانت سعادة مجلس الاحتياطي الفيدرالي وبيوت المال والسماسة والمقترضين غامرة بهذه التسهيلات الربوية، حيث وجدوا فيها محركاً للاقتصاد ومن ثم استمرار النمو، لكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن، وعجز المدينون عن السداد ومن ثم إشهار الإفلاس.

➤ **عمليات الخداع والتضليل وغياب المصدقية والشفافية:** صاحبت الأزمة المالية صوراً عديدة من الخداع والتضليل والاحتيال على المستثمرين العالميين، وحجب الحقيقة عنهم، وهذا في ظل التكنولوجيا التي أتاحت مجالاً للتزوير، مع غياب معايير أخلاقيات الأعمال والسلوكيات المهنية، مما أدى بمكتب التحقيقات الفيدرالي إلى أن يفتح تحقيقاً مع أكثر من عشرين مؤسسة مالية، للتحقيق في دعاوى الخداع والتضليل.

➤ **عدم الالتزام بالمعايير الدولية بازل 2 من قبل البنوك:** والتي تعتبر كميثاق عالمي للوقاية من الأزمات المصرفية، وهذا ما أشار إليه صندوق النقد الدولي في إحدى تقاريره، حيث يرى أن سبب الأزمة المالية العالمية الراهنة هو تطبيق غير المكتمل لمعيار بازل 2¹.

➤ **الإجراءات الخاطئة لخصخصة الشركات:** بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية التسعينات، والقضاء تماماً على بقايا النظام الاشتراكي، زادت التوجهات إلى اقتصاد السوق، ومن ثم زادت التوجهات نحو تمكين القطاع الخاص من تولى دور الريادة في الاقتصاديات الوطنية، ولكن حدث ذلك في كثير من الدول بدون وضع الضوابط النظامية الكفيلة بضبط هذه الشركات الخاصة الجديدة، وبالتحديد فقد سيطرت التوجهات نحو خصخصة الشركات العامة في ظل سيدة التوجهات نحو العولمة، وقد لوحظ نوع من التعجل أو السرعة في إتمام وتنفيذ برامج الخصخصة، بدون خلق الأسس الرقابية الكفيلة بالإحلال محل النظم البيروقراطية القديمة قبل الخصخصة، وتعد القطاعات التمويلية هي من أكثر القطاعات التي عانت من الخصخصة المتعجلة، والتي هي أحوج ما تكون إلى الضبط والرقابة.

➤ **فشل الحكومة والممارسات الخاطئة في الشركات الكبرى:** بعد الفضائح المالية في عدد من الشركات الكبرى ثار الكثير من الجدل حول مدى كفاءة وفاعلية مهنة المحاسبة والمراجعة، في القيام بدورها في هذا المجال، وبدأت توجه بعض الاتهامات إلى المحاسبين والمراجعين، إما كمسؤولين أو كشركاء مع المسؤولين عن إدارة هذه الشركات، وهو ما دفع إلى استصدار قانون أمريكي جديد في عام 2002، لتشديد الرقابة على المسؤولين التنفيذيين والماليين بالشركات ومراقبي حساباتها، ولعل الممارسات المحاسبية

➤ **الخاطئة تبرز إلى حد كبير، مدى الفشل التام للحكومات في فرض السيطرة والرقابة على الإدارات التنفيذية ومجالس الإدارة والمؤسسات المالية القائمة بالمحاسبة والمراجعة.**¹

¹ - عبد القادر بربش و محمد جو ، البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص-9-10.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية.

إن تداعيات هذه الأزمة لم تتوقف في مكان نشوئها في الولايات المتحدة الأمريكية، بل امتدت إلى كل أقطار العالم، وبدأ الجميع في البحث عن مخرج من هذه الأزمة، بسبب الخسائر الفادحة الحالية، التي ظهرت تداعياتها في أشكال متعددة منها ما يلي:

✓ أدت إلى خسائر ضخمة للبنوك وإفلاس العديد منها، وعجزها عن الإقراض وتقديم الخدمات المالية، كما تراجع معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال، لتقليل حدة هذه الأزمة، فعلى سبيل المثال أعلن البنك (يو بي اس) السويسري في 1 أكتوبر 2008، أن خسائره تراوحت ما بين 600 و800 مليون فرنك سويسري، بسبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة.

✓ تعرض سوق العمل إلى هزة كبيرة وتدهور الوضع المالي والإداري للشركات، مما اضطرها للتخلي عن عدد كبير من موظفيها، فنجد على سبيل المثال أن شركة "كانتري وايد فاينانشيال" فقد أعدت خطة للاستغناء عن 12 ألف موظف من جراء انعكاسات الأزمة.

✓ إنعكست الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الدول النامية، وخاصة في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، حيث تراجع في النمو الاقتصادي العالمي مما قد يعرضها للمجاعة.

✓ انهيار البورصات العالمية وتأثيرها على الأسواق المالية العالمية، وخاصة البورصات العربية، حيث شهدت الأسواق المالية العالمية هبوطا حادا، أدى إلى الإعلان عن إفلاس العديد من البنوك الأمريكية.

✓ دخول العالم في ركود اقتصادي عميق، إذ أن له أثر كبير وسريع على الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان عالية الدخل، حيث أخذ إختيار صادرات البلدان عالية الدخل، يعزز انكماش الطلب المحلي في تلك البلدان، فمن المتوقع أن يشهد أيضا اقتصاد البلدان النامية، هبوط معدلات نموه من (5.8%) في 2008، إلى (2.1%) في 2009، وفي دول الإتحاد الأوروبي، خفضت مفوضية الإتحاد توقعاتها للنمو الاقتصادي في منطقة اليورو إلى (1.8%)².

لقد أثرت الأزمة على معظم إقتصاديات العالم وتسببت بإنتهايار العديد من المصارف الكبرى، وانخفضت قيمة الأسهم في البلدان الأخرى التي تستثمر في الولايات المتحدة³؛ وحذر وزراء مالية منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي من الارتفاع معدلات التضخم التي وصلت (3.5%)، نتيجة اقتران أسعار النفط والموارد الغذائية مع تباطؤ الإقتصادي، وانخفاض ثقة المستهلكين، فقد بلغ متوسط الخسارة التي منيت بها أسواق أوروبا الرئيسية، وهي بورصة لندن وباريس وفرانكفورت، قرابة 5%، وفي ألمانيا فقد أطلقت شركة (بي أم دبليو) لصناعة السيارات خسائر بقيمة (236) مليون دولار.

أما في آسيا فبرغم من تفاؤل بعض الشركات الصينية والهندية، إلا أن تأثير الأزمة على الأسواق الصينية أكد حتميا، لأن الصين تصدر حوالي (21%) من صادراتها إلى الولايات المتحدة، وتأثرت اليابان بذلك، إذ شهد اقتصادها تراجعا وعدم استقرار أسواق الأسهم، مما دفع البنك المركزي الياباني للإبقاء على معدل فائدة منخفضا (0.5%)، كما تراجع الشركات الآسيوية المصدرة نتيجة لانخفاض قيمة الدولار، مما ترتب عليه انخفاض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته بمعدل (3.1%)، فخسر

¹ - مركز البحوث والدراسات، ضعف حوكمة الشركات وأثره في الأزمة المالية الراهنة، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، المملكة العربية السعودية، 2009، ص10.

² - مصطفى يوسف الكوفي، نفس المرجع السابق، صص 119، 122.

³ - عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبرالية والأزمات، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2016، ص224.

مؤشر (هانج سنغ) في هونك كونغ نحو 5% من قيمته، كما فقد مؤشر البورصة الإندونيسية قرابة 10% من قيمته، في أول تعاملات بعد انتهاء عطلة عيد الفطر، وتراجع مؤشر شنغهاي الصيني بمعدل (5.2%) من قيمته، في أول التعاملات بعد عطلة وطنية إستمرت أسبوعاً.

وفقدت البورصة الهندية 6% من قيمتها، عقب الارتفاع الحاد في عمليات سحب الأرصدة الأجنبية منها، بسبب القلق المتنامي يقرب وقوع الاقتصاد العالمي في حالة من التباطؤ والركود، ومن ثم الكساد بسبب الأزمة الحالية.¹ أما في اليابان فقد تم تخفيض الفائدة على القروض قصيرة الأجل لتصل إلى 0.3% بدلا من 0.5%، وهذا التخفيض هو الأول من نوعه على مدى سبعة أعوام ونصف العام، ليقرب من معدل الصفر، الذي سجل في اليابان في التسعينات من القرن الماضي، لأسباب أهمها: اضطراب الأسواق العالمية مع التوقع باستمرار هذه التخفيضات لتصل إلى الصفر.² وفي روسيا تتخذ الحكومة إجراءات مؤقتة للحد من تداعيات الأزمة المالية عليها، بعد أن أثرت في اقتصادها وتراجع معدل نمو الإنتاج الصناعي الروسي إلى (1.9%) بعد هبوطه، علما أن نمو الإنتاج الصناعي قبل الأزمة يقدر حوالي (4.9%)، كما خفض "اندرية كليبالش" نائب وزير التنمية الاقتصادية الروسية توقعات النمو في العام الحالي إلى (6.8%) بعد أن كانت (7.3%)، وتوقعت وزارة التنمية الاقتصادية إنخفاض نمو الناتج المحلي في هذا العام بحوالي (2.6%) مقارنة ب(6.3%) سجلها قبل وقوع الأزمة.

فانهار المؤشران الرئيسيان في روسيا وسجلا خسارات حادة، مما دفع السلطات المالية إلى تعليق التداول في السوق خشية مزيد من الانهيارات، إذ تراجع مؤشر (أر تي اس) الرئيسي المربوط بالدولار بمعدل (19%)، وهي أسوأ نتيجة في تاريخ المؤشر.³ وبما أن الدول العربية جزء من المنظومة الاقتصادية العالمية فإنها تأثرت، إذ وصل مدى تأثر هذه الدول على مدى ارتباط حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي، إذ يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة وهي:⁴

فبالنسبة للمجموعة الأولى فإن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيس للدخل الوطني إذ يوفر 80% من عائداتها، وقد كان من أهم نتائج الأزمة إنخفاض أسعار النفط العالمية الأمر الذي أدى إلى تقليل المصانع على طلب الطاقة، وقد إنخفاض أسعار النفط إلى 72%، وبما لاشك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان، إذ استثمرت الدول العربية النفطية في الأسواق المالية الغربية وخاصة في السوق الأمريكي أكثر من 400 مليار دولار في السنوات الأربع الماضية من فائض عوائد النفط.

وللإشارة أن سوق دبي قد سجل أعلى نسبة إنخفاض فقد هبط مؤشره بمعدل 67.87%، فيما سجلت سوق الأوراق المالية السعودية إنخفاض بمعدل 58.72%، إذ أن الصناديق السيادية التابعة لدول الخليج والتي تتكون من عائدات النفط والاحتياطيات النقدية الأجنبية قد خسرت وفق بعض التقديرات والإحصائيات ما يقارب 400 مليار دولار، وبالنسبة للاستثمارات الخليجية فهي ليست جميعها عرضة للضياع بل جزء منها فقط.

¹ - علي عبد الكريم حسين الجابري، الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي، ماجستير في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص12.

² - إبراهيم عبد العزيز النجار، نفس المرجع السابق، ص78.

³ - علي عبد الكريم حسين الجابري، نفس المرجع السابق، ص13.

⁴ - جواد كاظم البكري، فح الاقتصاد الأمريكي، دار بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، 2011، ص ص173-186.

أما المجموعة الثانية وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو فوق المتوسطة، ومنها مصر فاقتصادها شهد تراجعاً لا يتعدى 1%، كونها دولة مصدرة وستتأثر بالكساد العالمي وترجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما اليمن وسوريا فشهدتا مزيجاً من الآثار للأزمة العالمية كون كلتا الدولتين مصدرة للنفط، وبذلك فإن تأثير الأزمة على الدول النفطية الغنية كان أكبر من تأثيرها على الدول غير النفطية.

أما المجموعة الثالثة وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة، فتأثير الأزمة المالية كان أقل تأثيراً بسبب عدم ولوج هذه الدول في التجارة العالمية بسبب فقرها وضعفها الإقتصادي، حيث تمثل التأثير في إرتفاع معدلات التضخم عن المستويات القياسية، خصوصاً أسعار العقارات والمساكن، إضافة إلى ضياع أموال هذه الدول المستثمرة في أمريكا وانعكاس ذلك على المواطن العادي في راتبه التقاعدي وفي مجال الصحة والغذاء.

ويمكن لنا تصور حجم الخسائر التي لحقت بالبورصات العالمية، وقيمة تأثر الأوراق المالية، وقدر الانخفاض الذي لحق بهذه الأوراق، وأهم الأنشطة الاقتصادية التي تأثرت بالأزمة المالية، منذ فترة 2008 وحتى وقت انعقاد قمة مجموعة العشرين لإصلاح المالي العالمي (14-15 نوفمبر 2008)، من خلال استعراض الجدول التالي الذي يجمع دول مجموعة العشرين، المستحوذة على 90% من الاقتصاد العالمي:

الجدول رقم (03): الانخفاض في قيمة الأوراق المالية في البورصات لسنة 2008

الدولة	الانخفاض	أكبر القطاعات المتضررة من الأزمة المالية
و م أ	36%	قطاع البنوك، والعقارات، والسيارات.
اليابان	46%	قطاع السيارات، والصادرات.
ألمانيا	41%	قطاع البنوك والسيارات، والدولة الثانية في العالم التي واجهت ركوداً اقتصادياً.
بريطانيا	34%	قطاع البنوك والعقارات وأول دولة ففي العالم تواجه ركوداً اقتصادياً.
كندا	34%	العقارات، وهي الدولة الصناعية الوحيدة التي حققت نمواً أثناء الأزمة.
فرنسا	42%	قطاع البنوك، والسيارات.
الصين	50%	النشاط الصناعي، واضطرت الدولة للإعلان عنه بعد انخفاض الصادرات
الهند	50%	النشاط الصناعي، رغم أنها استمرت في تحقيق معدلات نمو، لكن دون 7%.
إيطاليا	49%	قطاع الطيران، وإعلان إفلاس شركة "الياتيا" للطيران.
المكسيك	33%	قطاع البترول.
روسيا	66%	قطاع البترول، وتدخل الدولة لإغلاق البورصات أكثر من مرة.
إندونيسيا	50%	قطاع الأخشاب، وتراجع معدلات النمو من 10% إلى 6%.
كوريا ج	42%	قطاع التصدير.
تركيا	53%	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها.
السعودية	40%	قطاع البترول.
جافريقيا	36%	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها.

الفصل الثالث: الأزمة الآسيوية والعالمية ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.

استراليا	42%	قطاع الزراعة، وأكبر إنخفاض في البورصة خلال 20 عاما.
البرازيل	44%	قطاعات المعادن والأخشاب والسيارات.
الأرجنتين	65%	بسبب عدم تعافي اقتصادها بصفة كاملة من أزمة 2001

المصدر: إبراهيم عبد العزيز النجار، نفس المرجع السابق، ص75.

المطلب الثالث: مساعدات المؤسسات المالية الدولية لمواجهة الأزمة المالية العالمية

عند انفجار الأزمة المالية العالمية، قام كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالتدخل من أجل احتوائها وتقديم المساعدة، ويمكننا التعرف على أهم المساعدات فيما يلي:

الفرع الأول: مساعدات صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية

لقد شكل صندوق النقد الدولي آلية طوارئ مالية خاصة، لمساعدة الدول المتضررة بالأزمة المالية العالمية، التي تعصف بأسواق المال على مستوى العالم، وقال مدير صندوق النقد الدولي أن إجراءات الإقراض الجديدة، ستمتدح للصندوق التدخل بسرعة لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات، فيما يخص نقص السيولة النقدية، ومن شأن آلية الطوارئ هذه، التي استخدمت إبان الأزمة المالية الآسيوية 1997، تسهيل وتسريع منح الموافقة على منح القروض، وناشد صندوق النقد الدولي الدول المانحة بعدم تقليص المساعدات التي تقدمها للدول الفقيرة، لأنها عرضة للتأثر بالأزمة الراهنة، ولأنها أصبحت أكثر اندماجا بالاقتصاد العالمي، مما كانت عليه في الماضي، ولهذا فمن المرجح أن تتأثر هذه الدول بالانكماش الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي، عن طريق انحسار النشاط التجاري، والاستثمارات الأجنبية والتحويلات المالية، التي يرسل بها العاملون في الدول الغنية من أبنائها¹.

وقد قدم الصندوق قروضا وتمويلات عاجلة لبعض الدول، وللتعرف بشكل أكثر دقة على مساعدات الصندوق المالية المقدمة للدول الأعضاء، لمساعدتهم على مجابهة الأزمة أو لمواجهة تداعياتها بعد عدة شهور، يمكن رصد النماذج التالية:

✓ أعلن الصندوق في 24 أكتوبر 2008، أنه تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع أيسلندا، لدعم إصلاح اقتصادي تعتمد أيسلندا البدء بتنفيذه، للإعادة الثقة في قطاعها المصرفي، وإعادة الاستقرار لعملتها المحلية، من خلال إجراءات اقتصادية مشددة، وتبلغ قيمة الدعم المالي الذي يعزم الصندوق تقديمه، حوالي 2.1 مليار دولار أمريكي، وقد أقر المجلس التنفيذي للصندوق منح هذا التسهيل الائتماني في 19 نوفمبر 2008، ليقدم لأيسلندا بموجب إجراءات آلية التمويل السريع الطارئ.

✓ أعلن الصندوق في 15 نوفمبر 2008، التوصل لإنفاق مبدئي مع حكومة باكستان على العناصر الأساسية لبرنامج دعم اقتصادي، سيتم من خلاله تقديم دعم مالي لباكستان يبلغ 7.6 مليار دولار أمريكي، بموجب إجراءات التمويل السريع الطارئ، وقد تم إقرار هذا الاتفاق في 24 نوفمبر 2008، أي بعد نحو تسعة أيام فقط، حيث أعلن الصندوق النقد الدولي ذلك، موضحا أن برنامج الدعم هذا يسعى لتحقيق هدفين جوهريين هما: إعادة الثقة والاستقرار للاقتصاد، من خلال إتباع سياسة اقتصادية كلية مشددة، وتأمين الإستقرار الإجتماعي، وتقديم الدعم المناسب للفقراء.

✓ أعلن صندوق النقد الدولي في 25 مارس 2009، أنه تم التوصل إلى إتفاق مع حكومة رومانيا على تقديم تسهيل مالي لها، لدعم برنامجها الاقتصادي الرامي إلى تقوية السياسة المالية في البلاد، والتقليل من الإحتياجات المالية للدولة، وتعزيز قدراتها الذاتية على المدى الطويل، ويبلغ التسهيل نحو 17.51 مليار دولار أمريكي، وأقر الصندوق في 4 مايو 2009، منح التسهيل

¹ - رمزي محمود، الأزمات المالية والاقتصادية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012، ص- ص87- 88.

الفصل الثالث: الأزمة الآسيوية والعالمية ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.

الائتماني، موضحاً بأنه سيكون مقترناً بدعم مالي دولي متعدد الأطراف يدخل ضمنه البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ليبلغ مجمل الدعم المقدم إلى رومانيا نحو 26.4 مليار دولار أمريكي.

✓ أعلن الصندوق في 17 أبريل 2009، موافقته على تقديم تسهيل ائتماني يبلغ حوالي 47 مليار دولار أمريكي للمكسيك، بموجب خط الائتمان المرن لتكون المكسيك بذلك أول الدول الأعضاء المستفيدة من هذا النوع من التسهيلات، والذي اقره الصندوق في 24 مارس 2009، واعتبره تعديلاً جوهرياً في الإطار الإقراضي للصندوق، وتغيراً هاماً في آلية الإقراض لديه، تجعلها أكثر مرونة وتساعد في الاستجابة بكفاءة أكبر لاحتياجات الدول الأعضاء، لتحصل على الدعم المالي لمساعدتها على تجاوز الأزمة، والعودة إلى مسار النمو المستمر، وهو الأكبر الذي يقدمه الصندوق طيلة تاريخه حتى ذلك الحين، ومن جانبها فقد أعلنت المكسيك أنها تعترف باعتبار هذه الاتفاقية على أنها إجراء احتياطي، ولا تعترف الاستفادة من هذا التسهيل مباشرة.

✓ أعلن الصندوق في 29 ماي 2009، أنه تمت الموافقة على تقديم تسهيل ائتماني لتتنانيا، يبلغ حوالي 366 مليون دولار أمريكي، بموجب تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية، وذلك لمساعدتها على مجابهة الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة.

✓ إذا ما اعتبرت أزمة اليونان، والتي بات يطلق عليها أزمة الديون السيادية، هي من تداعيات الأزمة المالية 2008، فقد أعلن الصندوق في 2 ماي 2010، عزمه دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي لليونان، بمبلغ 40 مليار دولار أمريكي¹.

الفرع الثاني: مساعدات البنك الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية

مع تفاقم الأزمة المالية العالمية، صرح تقرير البنك الدولي، أنه سيزيد من قروضه إلى الدول النامية بمقدار 100 مليار دولار، في الثلاث سنوات المقبلة، وسوف يزيد البنك من حجم قروضه بثلاثة أضعاف لتصل إلى 35 مليار دولار عام 2008، بالمقارنة بعام 2007.

أما (روبرت زوليك) رئيس البنك الدولي، فقد صرح أنه لا يمكن أن نطلب من الدول الأكثر فقراً أن تدفع ثمننا أكبر، ذلك لأن تداعيات الأزمة سوف تستمر مدى الحياة بالنسبة للدول الفقيرة²، وتجدر الإشارة إلى أن استجابة مجموعة البنك الدولي لأزمة إرتفاع أسعار المواد الغذائية، تعد أحد أبرز ملامح السنة المالية 2008، إذ أنشأت برنامج تمويل سريع يبلغ 1.2 مليار دولار، وتم الموافقة على تقديم أو منح منه في السنة المالية 2008، لصالح جيبوتي بـ 5 ملايين دولار، وهائيتي بـ 10 ملايين دولار، وليبيريا 10 ملايين دولار.

وبلغت إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية 11.2 مليار دولار في 2008، وذلك في ضوء توزيع الجزء المتبقي من أموال التحديد الرابع عشر لموارد المؤسسة (IDA14) الذي انتهت مدته، وساندت تلك الموارد التمويلية، ومنها 8 مليار دولار من الإعتمادات، و3.2 مليار دولار من المنح، حوالي 199 عملية مساعدة في أشد بلدان العالم فقراً، عددها 78 بلداً، 39 بلداً منها في إفريقيا³.

الجدول رقم(04): قروض مؤسسة التنمية الدولية حسب القطاعات (وحدة مليون دولار)

القطاعات/ السنوات	2007	2008	2009
الزراعة والصيد البحري	830.7	1011.1	1819.4
التعليم	1542.7	1123.5	1679.4

¹ - مها رياض عمر عبد الله، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي، عمان، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010، صص 8-10.

² - رمزي محمود، نفس المرجع السابق، صص 86.

³ - الطاهر برباص، نفس المرجع السابق، صص 106.

الفصل الثالث: الأزمة الآسيوية والعالمية ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.

2519.1	1460.5	1186.7	الطاقة والتعدين
419.9	449.4	474.6	التمويل
1959.3	898.8	1898.7	رعاية صحية وخدمات إجتماعية
559.8	449.4	474.6	الصناعة والتجارة
139.9	112.3	118.7	المعلومات والاتصالات
2659	2921	2729.4	القانون والعدالة والادارة العامة
1399.5	1797.5	1424	النقل
839.7	1011.1	1186.7	المياه والصرف الصحي
13995.2	11234.8	11866.9	مجموع القطاعات

المصدر: عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في بلدان منخفضة الدخل، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص103.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن مؤسسة التنمية الدولية اهتمت بكل من قطاع التعليم والطاقة والتعدين والرعاية الصحية والاجتماعية، ولكن خلال تفجر الأزمة المالية العالمية، زادت اهتماماتها بكل من قطاع الزراعة والصيد البحري وكذلك النقل والتعليم، والطاقة والتعدين، من أجل المحافظة على هاته القطاعات باعتبارها ركيزة كل دولة في اقتصادها.

وبلغ مجموع مساعدات البنك الدولي للإنشاء والتعمير 13.5 مليار دولار، لصالح 99 عملية في 2008، وذلك مقابل 12.8 مليار دولار في السنة السابقة، الجدير بالذكر أن البنك أعاد تنظيم خدماته المالية خلال هذه السنة، من خلال خفض أسعار الفائدة على القروض، وتمديد آجال الاستحقاق وإطلاق أدوات إقراض طارئة جديدة.¹

الجدول رقم(05): قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب القطاعات خلال الفترة 2007-2008(مليون دولار)

القطاعات/ السنوات	2007	2008	2009
الزراعة والصيد البحري	898	404	1645.5
التعليم	385	673.4	1645.5
الطاقة والتعدين	513.2	2693.5	3620.2
التمويل	1026.3	942.7	3949.3
رعاية صحية وخدمات الاجتماعية	898	673.4	4278.4
الصناعة والتجارة	769.8	1077.3	2303.8
المعلومات والاتصالات	128.3	134.7	329.1
القانون والعدالة والادارة العامة	2694	2424.2	6582
النقل	3592.1	3097.5	4936.6
إمدادات المياه والصرف الصحي	1924.3	1346.7	3620.2
مجموع القطاعات	12828.8	13467.6	32910.8

¹- الطاهر برباص ، نفس المرجع السابق،ص106

الفصل الثالث: الأزمة الآسيوية والعالمية ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.

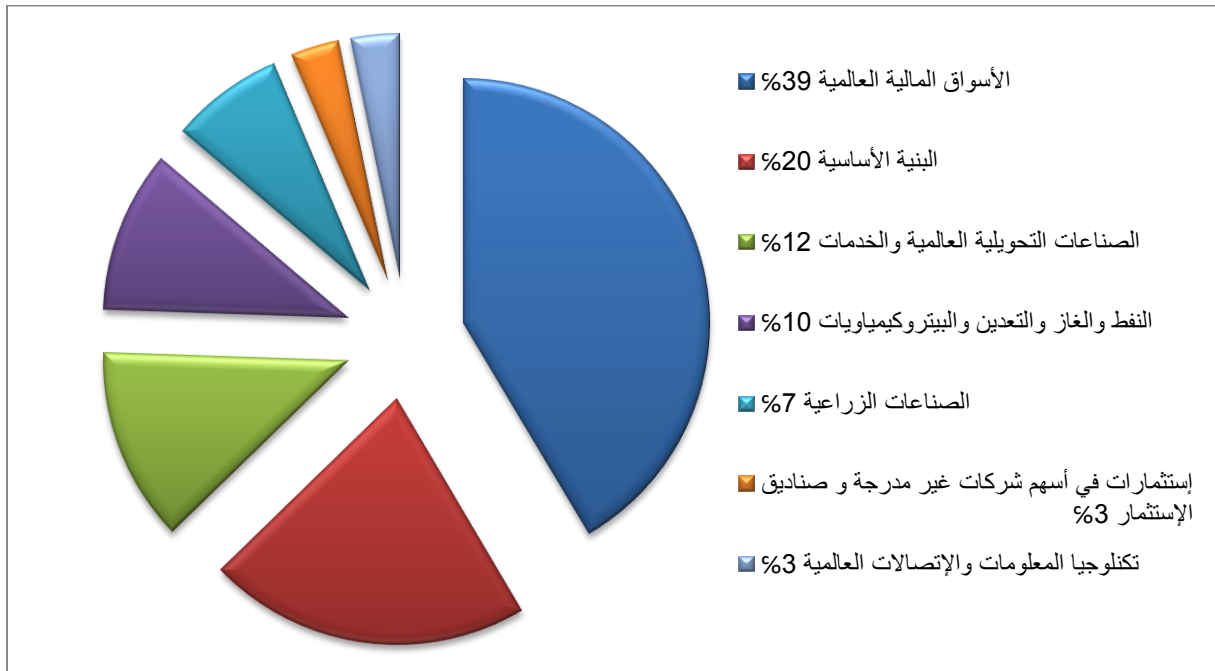
المصدر: عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في بلدان منخفضة الدخل، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص96.

إنطلاقاً من الجدول أعلاه، نجد أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير، كما بالنسبة لمؤسسة التنمية الدولية قام بتقلص قروض أخرى، وركز على قطاعات على حساب أخرى، ونذكر منها الطاقة والتعدين والتمويل، إضافة إلى الصناعة والتجارة، ومن هنا نجد أن كل مؤسسة تركز على قطاعات معينة، من أجل تحقيق التكامل بين هاته المؤسسات.

كما أن مؤسسة التمويل الدولية، تستثمر في مشروعات القطاع الخاص في بلدان العالم النامية، ففي 2008، إزدادت الأموال التي أتاحتها مؤسسة التمويل الدولية لصالح تنمية القطاع الخاص بنسبة 34%، لتصل إلى 16.2 مليار دولار، منها مبلغ 4.8 مليار دولار جرت تعبئته من خلال القروض المشتركة والتمويل المنظم، إذ نجد أن إرتباطات مؤسسة التمويل الدولية لحسابها الخاص بلغ 11.4 مليار دولار أمريكي، بحيث ساندت 372 استثمار في 85 بلداً، وقد وجهت المؤسسة أكبر حصة من الإرتباطات إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 26%، تلتها منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 24%، أما منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، فلم تستفد سوى من 12% من حجم الإرتباطات، على الرغم من حاجتها الملحة لتمويل قطاعها الخاص¹.

وتعتبر مؤسسة التمويل الدولية أحد أكبر مصادر متعددة الأطراف لمشروعات القطاع الخاص في البلدان العالم النامية، ومن خلال الشكل التالي سنتعرف أكثر على أهم القطاعات التي إهتمت بها هذه المؤسسة، من إستثمارات خلال السنة المالية 2008.²

الشكل رقم(08): إستثمارات مؤسسة التمويل الدولية حسب القطاعات في السنة المالية 2008.



المصدر: عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في بلدان منخفضة الدخل، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص109.

¹ - برباص الطاهر، نفس المرجع السابق، ص106

² - عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في بلدان منخفضة الدخل، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص- ص111-112.

الفصل الثالث: الأزمة الآسيوية والعالمية ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.

يبين الشكل السابق أن قطاع الأسواق المالية العالمية، قد حضي بأكبر حصة حوالي 40% من حجم الإرتباطات، ثم قطاع البنية الأساسية بـ 21%، وقطاع النفط والغاز والتعدين والبيتروكيمياويات الذي تحصل على 10%، من خلال ما سبق نستنتج أن هذه المؤسسة قامت بالتركيز على القطاعات ذات المردودية العالية. وشهدت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عاما استثنائيا مع احتفالها بالذكرى العشرين لإنشائها، حيث أصدرت ضمانات بقيمة 2.1 مليار دولار، وشكل ذلك زيادة بنسبة 50% عن السنة الماضية.¹ ومن خلال هذا الجدول الذي سنستعرض حوصلة شاملة عن أهم الإرتباطات المقدمة من طرف البنك الدولي بمؤسساته المختلفة:

جدول رقم(06): المساندة التي قدمتها مجموعة البنك الدولي في ظل الأزمة المالية (وحدة: مليار دولار)

السنة المالية 2008	السنة المالية 2007	مجموعة البنك الدولي
13.5	12.8	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
11.2	11.9	المؤسسة الدولية للتنمية
+11.4	+8.2	مؤسسة التمويل الدولية
2.1	1.4	الوكالة الدولية لضمان لاستثمار
38.2	34.3	المجموع
مع استثناء 4.8 مليار دولار في 2008، ومبلغ 3.9 مليار دولار في 2007، جرت تعبئتها من القروض المشتركة والتمويل المنظم.		

المصدر: برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص108.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن مقدار المساندة المقدم من طرف هاته المؤسسات، زاد في السنة المالية 2008، مقارنة بالسنة المالية 2007، وذلك بسبب تفجر الأزمة المالية العالمية، وضرورة تحرك هذه المؤسسات لإحتوائها.

الفرع الثالث: تدخلات الحكومات في الأزمة.

نتيجة للأزمة المالية العالمية قامت حكومات الدول المتضررة بالتدخل محاولة لاحتوائها والتخلص منها ومن بينها نذكر ما يلي²:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من الإجراءات لمواجهة الأزمة، وذلك عن طريق ضخ 700 مليار دولار لشراء الديون الهالكة، ومساهمة الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من الخطة، وهو ما سوف يسمح بتحقيق أرباح، إذا تحسنت ظروف الأسواق المالية، وكذلك منح إعفاءات ضريبية تقدر بـ 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، كما أنها قامت بتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم، واستعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد، إذ قامت أيضا الولايات المتحدة بتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بـ 500 ألف دولار.

¹- ب الطاهر رباص ، نفس المرجع السابق،ص107.

²- محمد عبد الوهاب العزاوي، الأزمات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص63- 69.

تبنى قادة مجموعة اليورو خطة إنقاذ مالي، تعتمد على تأمين جزئي للمؤسسات المالية المتضررة، وضخ أموال عامة في المصارف، وكذلك ضمان الودائع والقروض بين المصارف، وإمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها، واعتمدت أيضا هذه المجموعة على المساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر، لرفع الديون عن المصارف لفترات تصل إلى خمسة أعوام، لإستئناف عمليات الإقراض بين المصارف.

واعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار يورو، حيث تسعى هذه الخطة إلى إنهاء أزمة الثقة الراهنة في الأسواق، وضمان إعادة تمويل المصارف، في شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين المصارف، وكذلك توفير أموال أخرى لإعادة هيكلة رؤوس الأموال المتعثرة منها، إلا أن هاته الخطة لم تمنح الاقتصاد الفرنسي من الانزلاق نحو الركود، وأن الأمر يتطلب اتخاذ قرارات أكثر تكلفة، من أجل تحفيز الاقتصاد وتوجيهه نحو النمو. ووافقت الحكومة الألمانية على خطة لإنقاذ المصارف، تتضمن تأسيس صندوق لإعادة الإستقرار إلى الأسواق، وخصصت له 400 مليار يورو، أي أكثر من 540 مليار دولار.

أما بالنسبة لبريطانيا فأقرت خطة، تضخ بموجبها ما يصل إلى 250 مليار جنيه، نحو 450 مليار دولار من أموال الحكومة في أكبر مصارف البلاد، وتضمنت الخطة عرض سيولة قصيرة الأجل على المصارف، وإتاحة رؤوس أموال جديدة، وكذلك توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي لمواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل، كما قامت الحكومة البريطانية بالحد من المزايا الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين بالمصارف، وتخفيض التوزيعات النقدية في هذه المصارف.

واتبع البرلمان الروسي خطة لإنقاذ القطاع المصرفي بقيمة 63 مليار يورو، أي حوالي 84 مليار دولار، يتم توفيرها من الاحتياطي النقدي الروسي، وبتتمويل من مصرف التنمية، وتحصل المصارف المتعثرة على قروض من هذه المبالغ، وقامت الحكومة بشراء سندات الشركات الروسية بـ 5 مليار يورو، أي 6.65 مليار دولار، وتخفيض الاحتياطي الإلزامي للمصارف، لزيادة السيولة في القطاع المصرفي، وإرساء الاستقرار في السوق المالية.

أما بالنسبة لليابان، فقد ضخ المصرف المركزي 40.3 مليار دولار في سوق طوكيو المالي، وقررت كوريا الجنوبية خفض سعر الفائدة ليصبح 5%، مقابل سعر الفائدة بلغ 5.25% قرره البلاد في 2007، وكان أعلى مستوى له في سبعة أعوام ونصف، كما قام المصرف المركزي المكسيكي بضخ 2.5 مليار دولار لضمان استقرار العملة المحلية البيسو، بعد تراجع العملة في الأيام الأخيرة.

واعتمدت الدول العربية ومن بينها الإمارات العربية المتحدة إتاحة تسهيلات بقيمة 50 مليار درهم، أي 13.61 مليار دولار، لمنح المصارف قروضا قصيرة الأجل، وكذلك إعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوما أو أكثر، وأعلن مصرف الإمارات دبي الوطني الحد من القروض الكبيرة، وخطط السداد طويلة الأجل، تشجيعا منه للإقراض الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية.

أما في الكويت، فتم الاعتماد على تخفيض أسعار الفائدة بين المصارف، واستعداد المصرف المركزي لضخ المزيد من الأموال، إذا تطلب الأمر ذلك، رغم المخاوف من ارتفاع التضخم، كما قامت دولة قطر بشراء هيئة الاستثمار ما بين 10% و20% من رأسمال المصارف، المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية، لتعزيز الثقة في السوق، وضخ سيولة لتعزيز قدرة المصارف على تمويل مشروعات التنمية.

كما أعلن المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية، أنه سيوفر أي سيولة تحتاجها المصارف وأن مصارف المملكة تملك أوراقا مالية حكومية قيمتها نحو 200 مليار ريال، ولديها خيار اقتراض 75% من قيمة هذه الأوراق، أي نحو 150 مليار ريال.

المبحث الثالث: تطوير المؤسسات المالية الدولية لمواجهة الأزمات المالية.

عند وقوع الأزمات المالية والإقتصادية، نجد أن المؤسسات المالية الدولية تتدخل لإيجاد حل للوضع، لذلك فهي تقدم شروطا واقتراحات ومساعدات، ومنه تم التطرق في هذا المبحث إلى تقييم عام لهاته المؤسسات، ومحاولات الإصلاح فيها وتطويرها، وكذلك آفاق التعامل مع الأزمات.

المطلب الأول: تقييم تعامل المؤسسات المالية الدولية مع الأزمات المالية

يتدخل كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الأزمات، لذا سوف نستعرض تقييما لدورها، حيث استعرضنا سابقا أهم المساعدات المقدمة من قبل هذه المؤسسات، وفي فيما يلي أهم الانتقادات التي تعرضا لها.

الفرع الأول: تقييم دور صندوق النقد الدولي في الأزمات المالية.

ظلت بلدان جنوب شرق آسيا تعاني من انكماش اقتصادي حاد أوائل عام 1998، على الرغم مما أتيح لها من دعم مالي في صورة قروض تقدر بحوالي 110 مليار دولار، فقد عجزت برامج الصندوق عن تحقيق معدلات متواضعة للنمو الإقتصادي، كما فشلت في تحقيق أهدافها الأخرى، المتمثلة في المحافظة على الجدارة الائتمانية لهذه البلدان، وعلى استمرارها في خدمة ديونها، وعلى استقرار أسعار صرف عملاتها عند المستويات السابقة، على الرغم من توقيعها اتفاقيات مع الصندوق، ولقد كان وراء هذا الفشل الذي منيت به برامج الصندوق عدة أسباب، نذكر منها مايلي:

- ✓ لم يعط الصندوق أهمية كبيرة لإعادة الثقة في الأسواق في الأجل القصير تحت أية ظروف، بمعنى أنه بث شعورا بعدم الأمان، وضعف الثقة في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان، لمجرد تدخله في شؤونها.
- ✓ عمل الصندوق على توسيع وتضخيم حالة الذعر المالي التي أصابت هذه البلدان، عندما أعلن أن الأزمة تعزى إلى ضعف وسوء الإدارة الاقتصادية فيها، وليس بسبب الذعر المالي بين الدائنين.
- ✓ إتسمت السياسات المالية والنقدية للصندوق في إدارته للأزمة بعدم الرشادة، فقد عول على سياسات مالية انكماشية، لضمان تحقيق فائض مالي في 1998، وكان يصر على أن هذه الإجراءات تمثل عنصرا أساسيا في حزمة الإجراءات، الرامية إلى إعادة بناء الثقة اللازمة لتثبيت أسعار الصرف، ولم تظهر أية بوادر على أن أسواق الصرف، كانت تستجيب لذلك الهدف المتعلق بالفائض المالي، بل أنها لم تتصرف على نحو غير ملائم، حينما قام الصندوق بتخفيف هذه الأهداف المالية في أوائل 1998.
- ✓ أما السياسة النقدية، فقد كانت أكثر تمسكا بالمنهج التقليدي من السياسة المالية، فقد إستخدم الصندوق أسعار الفائدة كأداة وكهدف في نفس الوقت، مع أن كثيرا من الإقتصاديين يتفقون على أن رفع أسعار الفائدة، يمكن أن يساهم في دعم واستقرار قيمة العملة، إلا أن هذه المسألة تصبح محل جدل، بل وتحيط بها الشكوك في حالة الذعر المالي للدائنين.
- ✓ إن التسهيلات الائتمانية أو القروض التي أعلن صندوق النقد الدولي عن توفيرها لبلدان الأزمة الآسيوية، لم تلعب دورا يذكر كتسهيلات مقرض الملاذ الأخير، فرغم أن إتفاقيات المساندة التي أبرمها الصندوق مع هذه البلدان، قد تضمنت قيام الصندوق بتدبير تسهيلات ائتمانية ضخمة، إلا أن القروض التي أتيحت لها بالفعل، كانت أقل بكثير مما تضمنته الإتفاقيات، ففي نهاية ديسمبر 1997، لم تحصل تايلاند بالفعل إلا على 7.3 مليار دولار، من جملة 17.2 مليار دولار، كان قد أعلن الصندوق عن توفيرها لها، كما حصلت كوريا الجنوبية فقط على 13.2 مليار دولار، من جملة 57 مليار دولار، أما إندونيسيا فقد تحصلت على 3 مليار دولار، من جملة 40 مليار دولار، فالأموال التي حصل عليها كل بلد بالفعل، كانت أقل بكثير مما يكفي لسداد المستحق من ديونها قصيرة الأجل.¹

¹ - أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، دار النيل، مصر، 2001، ص ص 90-94.

أما بالنسبة للأزمة المالية العالمية، فإن كثيراً من المحللين والخبراء الإقتصاديين، قاموا بالتنبؤ بوقوع الأزمة المالية، وذلك قبل إندلاعها بفترة طويلة، معتمدين في تحليلهم على فقاعة الرهن العقاري، وغيرها من الفقاعات المماثلة، إلا أن صندوق النقد الدولي لم يحرك ساكناً، من أجل القيام بالدراسات والتحليلات والتوصيات، التي تثبت ما ذهب إليه الخبراء والمحللين، ومن المعروف أن صندوق النقد الدولي يمثل الجهة الوحيدة التي تؤثر على صانعي القرار، وعليه فإن موقفه غير المكتسب لتحذيرات الخبراء والمحللين، قاد إلى وقوع الأزمة من دون إنذار مبكر، وقامت الحكومات بلوم صندوق النقد الدولي على هذا التقصير الكبير.

وعندما وقعت الأزمة المالية لعام 2008، فشل الصندوق في وضع إستراتيجية لمعالجة الأزمة، ولعبت الحكومات وخبراء مجموعة العشرين، دوراً رئيسياً في إتخاذ التوصيات وإقرارها لعلاج الأزمة، وانحصر دور الصندوق في تنفيذ التوصيات، متناسياً أن دوره الطبيعي هو قيادة وتوجيه الإقتصاد العالمي، كما وجهت الدول النامية والناشئة اتهامات إلى صندوق النقد الدولي، بأنه أداة بيد بعض الحكومات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، حيث يقوم الصندوق بتنفيذ السياسات التي تملئها عليه هذه الحكومات بشكل أعمى، وهذا ما أدى إلى وقوع الأزمة التي عصفت بالإقتصاد العالمي، في حين كان على الصندوق أن يلعب دوراً مستقلاً، لكي لا يقع في خطأ الحكومات.

تساهم الولايات المتحدة الأمريكية، بأكبر حصة في رأس مال الصندوق حتى الآن، فقد كانت تشكل 36% من مجموع حصص الصندوق عند التأسيس، ولكنها انخفضت حتى وصلت إلى 20.8%، ثم إلى 16.77%، مقابل 5.88% لألمانيا، و4.86% لكل من بريطانيا وفرنسا، و3.66% للصين، وبالرغم من الإنخفاض الملحوظ في حصة الولايات المتحدة، إلا أن آلية إتخاذ القرارات في الصندوق، لا تزال خاضعة للولايات المتحدة، حيث أنها تستطيع تعطيل أي قرار يتخذه الصندوق، إذا ما لا يخدم مصالحها.¹

وعلى الرغم من إعلان صندوق النقد الدولي، في بداية شهر أكتوبر 2008، أن لديه خطط طوارئ، فعالة لتوفير القروض للدول التي تعاني من الأزمة، إلا أن سياسته التي اعتاد على إملائها على الدول، التي تلجأ إليه خلال الأزمات المالية السابقة، كانت على رأس الأسباب التي أدت إلى تغير النظرة إليه، بل وإلى غيره من المؤسسات المالية الدولية، وقللت من الإعتماد عليها في مواجهة الأزمات المالية، فعندما لجأت تركيا إلى صندوق النقد الدولي، لمساعدتها في الأزمة، فرض شروطه المعتادة، بضرورة تقليص الإستثمارات، وتقليص نسبة النمو إلى حدود 2%، وهو مرفوضته تركيا، واعتبرته مقدمة طبيعية لإنتشار البطالة والركود الإقتصادي، كما أن المجر وأيسلندا وبيلاروسيا وأوكرانيا، وإن لجأت إلى صندوق النقد الدولي أثناء الأزمة المالية العالمية، إلا أنها لم تغفل التعبير عن عدم سعادتها على هذه الخطوة، بسبب القيود التي يفرضها الصندوق على المقترضين منه، ويمكن لنا التأكيد رفض الدول لسياسات صندوق النقد الدولي من خلال كلمة المملكة العربية السعودية أمام قمة مجموعة العشرين في نوفمبر 2008، حيث أكدت على أنها تخطو خطوات كبيرة في اتجاه التوسع في الإنفاق الحكومي لمواجهة الأزمة المالية.²

الفرع الثاني: تقييم دور البنك الدولي في الأزمات المالية

بينما نجح البنك الدولي في الدعم المالي وفي إصلاحات القطاع العام، إلا أن نجاحه كان أقل في مواجهة الفقر، ورغم تركيزه إلى حد ما على بعض الدول كالبرازيل وتايلاند، إلا أن اهتمامه بهذه القضية لم يكن بشكل عام كافياً، وقد واجهت جهود

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الإقتصادية العالمية الراهنة، المكتبة الوطنية، الأردن، 2011، ص-ص 215-216.

² - إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص-ص 150-151.

الفصل الثالث: الأزمة الآسيوية والعالمية ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.

البنك الدولي لمواجهة الأزمات عدة مشاكل، فيما يتعلق بدوره المؤسسي، وفي ضعف التعاون مع صندوق النقد الدولي ومع البنوك الإقليمية، وفي ما بين وحدات البنك نفسه.

وقد تعثرت جهود البنك الدولي في تحقيق برامج الإصلاح الإقتصادي، التي أتبعته خلال بعض الأزمات المالية، بل وأدت إلى نتائج عكسية، مثل إغلاق معظم الشركات المالية في تايلاند، وحتى عندما نجحت بعض الإجراءات الإصلاحية لدى بعض الدول، فقد اتسم دور البنك الدولي بالمحدودية، نتيجة عدم التدخل العام، وحتى بالنسبة إلى القطاعات التي قدم لها الدعم (في ما بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية)، وعندما قام البنك الدولي بالتطبيق الكامل لنماذج الحلول المعتمدة لديه، دون مراعاة الظروف الخاصة بالدول النامية، فقد فشل في تحقيق النجاح، وأحدث نتائج سلبية¹، وهذا باعتراف مجموعة التقييم المركزية في البنك، حيث أشارت لإخفاقات في معالجة الأزمات الإقتصادية والمالية، التي ضربت مختلف دول العالم ومناطق الإقليمية المختلفة، يضاف إلى ذلك إختلاف هذه المؤسسات فيما بينها في العلاجات المقترحة للأزمات، وعندما قام البنك الدولي بالتطبيق الكامل لنماذج الحلول المعتمدة لديه، دون مراعاة الظروف الخاصة والإحاطة العميقة، فقد فشل في تحقيق النجاح وأحدث نتائج سلبية².

المطلب الثاني: حاجة المؤسسات المالية الدولية للتقويم (محاولات الإصلاح).

إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في حاجة إلى تطوير برامجهما لمواجهة الأزمات، وذلك لوجود عيوب ونقص على مختلف سياساتهما وعلاقتهما مع كل الدول، وخاصة النامية منها، وفيما يلي أهم الإصلاحات الواجب إتباعها.

الفرع الأول: حاجة صندوق النقد الدولي للتقويم.

منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، ورغم الدور الفعال الذي مارسه في مساعدة العالم على الخروج من الأزمة، إلا أن الصندوق يجب أن يعمل على تجنب تكرار مثل تلك الأزمة، ويقتضي ذلك تعديلا في طبيعة دوره الرقابي، من المستوى الثنائي بينه وبين الدولة المعنية، إلى الرقابة الدولية المتعددة الأطراف، ولهذا لا بد من التعديل الجذري في مهام الصندوق ورسالته. وقد أظهرت الأزمات المالية المخاطر التي يمكن أن تترتب على نقص الموارد المالية للدول الأعضاء، ولهذا يجب على الصندوق أن يطور موارده وإمكاناته المالية، بغرض تأمين الحجم اللازم من القروض والإعانات لمختلف بلدان العالم، لمساعدتها على مواجهة نقص الإحتياجات المالية، في ظل ظروف الأزمات، مع ضرورة تعديل شروط الإقراض نحو تيسيرها، إلى الحد الذي يمكن دول العالم من استعادة مستويات النشاط الإقتصادي بسهولة وبدون تكلفة كبيرة، ولتأمين هذه الأهداف المستجدة، والتي تطلبتها التطورات الإقتصادية الأخيرة أثناء الأزمة وبعدها، لا بد من الخطوات التالية:

1. الرقابة على النظام المالي العالمي:

ولهذه لتحقيق هذه المهمة، يجب أن يسمح للصندوق بإجراء تقييم للأوضاع المالية للدول، أي منحه صلاحيات تتجاوز صلاحياته الحالية، مع إلتزام الدول الأعضاء بتسهيل هذه المهمة، مع إمكانية إعلان نتائج هذا التقييم بالشفافية المطلوبة، التي تجنب النظام المالي الدولي المخاطر النظامية، التي يمكن أن تنجم عن كشف مثل هذه النتائج، وبشكل عام لا بد من إعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة للصندوق، ليس السياسات الإقتصادية الكلية وحسب، وإنما أيضا سياسات الإستقرار المالي، وكذلك فإن إتساع أسواق المال في ظل مناخ العوالة الجديد، لا بد أن يصاحبه أيضا منح الصندوق صلاحيات أكثر في مراقبة تحركات رؤوس الأموال، للحوّل دون أية مخاطر يمكن أن تنشأ جراء ذلك.

2. إصلاح نظام الحصص:

¹ - يمن محمد حافظ الحماقي، مكانة الدول في الإقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2014، ص20.
² - فؤاد حمدي بسيسو، محددات إدارة الأزمات الإقتصادية والمالية والمصرفية، اتحاد المصارف العربية، فلسطين، 2010، صص145-400.

تمثل حصة الدولة في صندوق النقد الدولي مساهمتها في رأس مال الصندوق، ولحصة الدولة أهمية كبيرة، لأنها تحدد القوة التصويتية للعضو، في حين أن الدول الفقيرة المثلة في الصندوق، تمتلك قوة تصويتية ضعيفة، على الرغم من أنها هي الجهة المحتاجة أكثر لمساعدات الصندوق، ومن ثم فإن الصندوق في حاجة إلى إصلاح النظام الحالي للحصص، لكي يعكس ليس فقط الأهمية النسبية للدول الأعضاء في التجارة والعمليات المالية الدولية، كما هو الحال الآن، ولكن أيضا إتاحة الفرص بصورة أكبر للدول الأقل تمثيلا في الحصص، بصفة خاصة الدول الفقيرة، وتقليص هيمنة الدول الغنية على عمليات اتخاذ القرارات في الصندوق.

3. تقديم ما يلزم من المساعدات الفنية:

لقد حدث تحول جوهري في المهام التي يقوم بها الصندوق، من مجرد مقدم للمساعدة المالية عند الحاجة، إلى الإهتمام بالمساعدات الفنية التي يمكن أن يقدمها للدول الأعضاء، وبصفة خاصة الدول الفقيرة، وتتمثل أهم مجالات المساعدة الفنية في دعم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعانة الدول الفقيرة على استيعاب المساعدات من الدول المانحة، والدول الأخرى المقدمة للمساعدات، والمساعدة في كيفية تقديم وتبويب البيانات والإحصاءات بالصورة التي تسهل عمل التحليلات الاقتصادية والمالية السليمة، ورسم وتنفيذ سياسات للمالية العامة والميزانية وإدارة الإنفاق ومراقبته.¹

4. تطوير إستراتيجية التعامل مع الأزمات:

أظهرت الأزمة المالية الراهنة، أن نقص الموارد المالية عند الدول الأعضاء في الصندوق، يخلق المخاطر، وعليه فإنه يجب على الصندوق أن يزيد من موارده المالية، بهدف تأمين الحجم اللازم من الموارد المالية للدول الأعضاء، التي تتعرض إلى نقص في إحتياطاتها المالية، بسبب الأزمة المالية، وبشروط إقراض ميسرة، لكي تستطيع تلك الدول إستعادة مستويات نشاطاتها الإقتصادية بسهولة.

كما يتطلع المحللون في أن يتمكن الصندوق في المستقبل، من ممارسة مهام الرقابة على النظام المالي العالمي، وذلك بالتعاون مع مجلس الإستقرار المالي العالمي، وهذا ما يسمح بالتدخل في الوقت المناسب، من أجل منع تدهور الأوضاع في الأسواق المالية العالمية، ويفترض أيضا أن يقع تحول جذري في شروط المساعدات التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء، وخاصة تكلفة الإقراض من الصندوق، وزيادة في الموارد المتاحة للإقراض بشروط ميسرة.

كما تم توجيه الإنتقادات إلى درجة الحوكمة والشفافية التي يتمتع بها الصندوق النقد الدولي، فمثلا هناك نقص الشفافية، عند اختيار مدير صندوق النقد الدولي والأشخاص المهتمين فيه، على أساس الجنسية وحصة الدولة التي ينتمي إليها المرشح، بدلا من أن ينتخب على أساس من الكفاءة والمنافسة، وكذلك يجب مراجعة تشكيل المجلس التنفيذي للصندوق، بحيث يتم تمثيل أفضل للدول الفقيرة.²

الفرع الثاني: حاجة البنك الدولي للتقويم.

في إطار الجهود التي يقوم بها البنك الدولي في التقييم المستمر لأدائه، ومحاولة مراعاة الظروف الخاصة للدول النامية، حيث أوضحت دراسات التقييم الخاصة بفاعلية المساعدات المقدمة من البنك، ضعف جدوى الإستشارات المتعلقة بالقطاع المالي، وإعادة هيكلة المؤسسات التي تمت لتايلاند بعد الأزمة المالية، ومن هنا كانت أهمية التوصيات التي أظهرت نتائج التقييم، والتي تنادي بأهمية مراعاة ظروف كل دولة، وفقا لحالتها، وليس تطبيق معايير عامة على الدول النامية، دون مراعاة خصوصياتها، وكانت تلك التوصيات دافعا أيضا لأهمية التنسيق بين كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك لتحقيق التكامل بين المنظمين،

¹ - عبد الله رزق، الإقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012، ص ص 298-301.

² - علي عبد الفتاح أبو شرار، نفس المرجع السابق، ص- ص 217-218.

الفصل الثالث: الأزمة الآسيوية والعالمية ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.

في تقديم الخدمات للدول النامية، بما يساعد على نجاح وفاعلية هذه الخدمات، ومن ثم ينعكس ذلك على خدمة أهداف التنمية في الدول النامية.¹

كما على البنك في تصديه لمشكلة الفقر أثناء الأزمات، التركيز على قطاعات معينة أو تلك الأكثر تأثراً بالأزمة، إذ تميزت معظم الأزمات بالحاجة إلى إعادة هيكلة الأجهزة الرقابية، وإجراء إصلاحات رقابية وإعادة هيكلة القطاع المالي، وكذلك ضرورة تكييف الحلول النموذجية الموضوعة لدى البنك الدولي، لتلائم ظروف الدول المختلفة كشرط أساسي للنجاح، وعندما قام البنك الدولي بالتطبيق الكامل لهذه النماذج، دون مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد، فقد فشل في تحقيق النجاح، وأحدث باعتزافه نتائج سلبية.²

المطلب الثالث: آفاق التعامل مع الأزمات المالية العالمية.

إن مستقبل الإقتصاد الدولي مرهون بتبني منهجية الحاكمية الرشيدة لإقتصاديات الدول وقطاعاتها المالية والنقدية، وتقوم على استعادة دور أساسيات الإقتصاد التي تخلت عن دورها للعوامل السياسية والنفسية والشائعات، وطغيان المضاربين في الأسواق المالية الدولية، في ظل الرأسمالية التي أبحاث الفرص للحيثان الجشعة الذين استغلوا بشكل بشع قواعد النظام الرأسمالي الحر، لتكديس ثرواتهم غير المشروعة، وخلفوا حتى مجتمعاتهم التي ينتمون إليها بمشاكل اجتماعية وإنسانية حادة.³ لهذا يتعين على واضعي السياسات داخل كل دولة الإستعداد لمواجهة الأزمات والإستفادة من التجارب السابقة سواء في مجال تجنب الأزمات أو في كيفية إدارتها ومن الدروس التي يمكن أخذها في الإعتبار مايلي:

إن النظام المالي يشكل جزءاً أساسياً في كل إقتصاد حديث، ومن الخطأ وضع حدود فاصلة بين الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد النقدي، كما يفعل بعض الإقتصاديين بطريقة روتينية، حيث أظهرت الأزمة الآسيوية المزيد من الأدلة العملية المؤيدة لعدم جدوى الإستمرار في تبني نظام أسعار الصرف الثابتة؛ فالحكومات ينبغي ألا تعد شيئاً لا تستطيع الوفاء به، أو أن محاولة الوفاء به قد تؤدي إلى عدم الإستقرار.

كما أنه ليس هناك من يقوم بدور مقرض الملاذ الأخير على المستوى الدولي، ولذلك يجب على البلدان المتخلفة أن تطور إستراتيجية للدفاع عن نفسها ضد مخاطر الأزمات المالية؛ ومن أهم الدروس المستفادة لتجنب الأزمات المالية أو الحد من نتائجها ضرورة تحسين قواعد ونظم الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية والنظام المصرفي بكامله في الأسواق الناشئة، وتحقيق درجة أعلى من الشفافية.⁴

فخلال الأزمة المالية العالمية تم التفاجئ بتصريح محافظ البنك المركزي الأمريكي بأنه لا مانع من التفكير في نظام التمويل الإسلامي كسبيل من سبل الخروج من تلك الأزمة، وكما توقع أيضاً الخبراء أن تصب أزمة الرهن العقاري الأمريكية في مصلحة البنوك والمصارف الإسلامية من خلال جذب عدد أكبر من العملاء الذين سيبحثون عن البديل الأفضل في ضوء تلك الأزمة وخاصة أن المصارف الإسلامية نجحت في الإفلات بدون خسائر من الأزمة المالية العالمية.⁵

فإن التأمّل في أية أزمة وخاصة الأزمة المالية العالمية يجد أن الفائدة الربوية هي التي ساعدت على تفاقم وانتشار هذه الأزمة إلى حد فاق السيطرة، فلقد بدأت عندما قامت المؤسسات النقدية في أمريكا بالحث والتشجيع على الإقتراض بالربا، وإثقال

¹ - أيمن محمد حافظ الحمادي، نفس المرجع السابق، ص 20.

² - فؤاد حمدي بسيسو، نفس المرجع السابق، ص 145.

³ - فؤاد حمدي بسيسو، نفس المرجع السابق، ص 167.

⁴ - أحمد يوسف الشحات، نفس المرجع السابق، ص 95 - 96.

⁵ - عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعنتة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 373.

الفصل الثالث: الأزمة الآسيوية والعالمية ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.

كاهل الناس بالقروض الربوية سواء لتأمين احتياجات أساسية كالمنازل وغيرها، بل كانت سعادة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) وبيوت المال والسماسة والمقترضين غامرة بهذه التسهيلات الربوية؛ حيث وجدوا فيها محركا للاقتصاد، ومن ثم استمرار النمو، لكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن فعجز المدينون عن السداد، ومن ثم إشهار الإفلاس، فإن الإسلام حرم الربا ويجرمه ويعده من السبع المهلكات، فإنه لا يمكن تصور الهلاك والدمار والخراب كجزء أخروي فقط، إنما هو جزء وعقوبة دنيوية، وإن حرب التي يشنها الله ورسوله على الإقتصديات الربوية، هي حرب شاملة لا تقف عند حدود البنوك والبورصات، بل هي أعم من ذلك، وهاهو العالم يشهد آثار هذه الحرب ويعانيها، فقد حولت الأزمة المالية العالمية الأنظار إلى نظام التمويل الإسلامي ليكون البديل الأفضل من التمويل التقليدي بنظام الفوائد المتراكمة، ومن هنا نجد أن أفضل حل للإقتصاد العالمي هو السير على النهج الإسلامي لتفادي مختلف هاته الأزمات وعواقبها الوخيمة في إلحاق الضرر بالاقتصاد ككل، فهو حل لا نقاش فيه لأن الدراسات الحالية أثبتت ذلك.¹

¹ - محمد ندا لبد، الإستثمار العقاري ودوره في حدوث الأزمة المالية العالمية، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2013، ص 317-319.

الفصل الثالث: الأزمة الآسيوية و العالمية ودور المؤسسات المالية الدولية فيها.

خلاصة الفصل الثالث:

إن ومن أهم الأزمات التي مرت بها إقتصاديات الدول في أواخر التسعينات هي أزمة جنوب شرق آسيا التي كانت مفاجئة وغير متوقعة لما تتميز به إقتصاديات هذه الدول، حيث إنهارت أسواقها بالكامل وشهدت هروب لرؤوس الأموال والإستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية مما زاد الوضع سوءاً، إضافة إلى الأزمة المالية العالمية التي شهدتها أغلب دول العالم نظراً لإرتباط إقتصادياتها بالولايات المتحدة الأمريكية التي تنبع هذه الأزمة، حيث إنتقلت بشكل سريع ومتسلسل محدثة بذلك ضرراً كبيراً بتلك الدول وتركبتها تتخبط في ديونها.

كما كان لتدخل المؤسسات المالية الدولية أثر إلا أنه لم يكن بالشكل الكافي والمتوقع من مؤسسات بهذه الضخامة، حيث عمل الصندوق على فرض إشتراطات وكذا سياسات مجازفة بإقتصاديات الدول المتضررة، إذ نجد هذه الدول غير سعيدة بهذه المقترحات إلا أنها مضطرة لها للحصول على المساعدات، أما بالنسبة للبنك الدولي فقد كانت تدخلاته متواضعة وكذلك الحال بالنسبة للمساعدات.

الختامة

لقد شهد النظام النقدي والمالي الدولي عبر تاريخه العديد من الأزمات المالية، لعل أعظمها أزمة الكساد الكبير خلال الفترة (1929-1933)، التي حدثت بعد انهيار أسواق المال الأمريكية، وامتداد آثارها للاقتصاد الحقيقي في الاقتصاديات العالمية، وهو ما دفع الحكومات الكبرى للتفكير في إقامة نظام نقدي ومالي جديد قادر على التوقي من الأزمات المالية، ومنع انتشارها في العالم، وتحولها لأزمات اقتصادية، وهكذا نشأت المؤسسات المالية الدولية إثر مؤتمر بروتون وودز عام 1945، حيث كان من أهم نتائجه تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بمؤسساته المختلفة، إلا أن ذلك لم يمنع الأزمات المالية من الوقوع والانتشار، ولعل أبهر هذه الأزمات المالية، أزمة جنوب شرق آسيا (1997)، وأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية (2008)، التي تحولت إلى أزمة مالية عالمية، وهو يطرح التساؤل حول دور هذه المؤسسات المالية الدولية في التعامل مع الأزمات المالية، سواء من حيث التوقي منها، من خلال التنبؤ بمحولاتها ووضع الآليات الكفيلة بمنعها، وإلا المسارعة بالتدخل باستخدام الآليات المالية والنقدية المناسبة، للحد من آثار هذه الأزمات، ومنع تفاقمها وانتشارها، حتى لا تتحول إلى أزمات مالية عالمية.

لقد حاولت هذه الدراسة تقديم أهم خصائص المؤسسات المالية الدولية، من حيث النشأة والتنظيم والأهداف، ومدى قدرتها على التعامل مع الأزمات المالية العالمية، وهو ما تطلب منا القيام بتشخيص الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا (1997)، والأزمة المالية العالمية (2008)، وذلك عن طريق عرض مفصل لهذه الأزمات، سواء من حيث أسباب نشأتها، تطوراتها وآثارها، مع محاولة استيضاح دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التعامل مع هذه الأزمات المالية، من خلال عرض مختلف التدابير والسياسات والمساعدات التي تم إتخاذها من طرف الصندوق والبنك الدوليين، للحد من تصاعد وانتشار هذه الأزمات، وكذا الحد من آثارها التدميرية على الاقتصاد العالمي والنظام المالي الدولي، وقد مكنتنا الخطوات السابقة من الإجابة على إشكالية الدراسة المتعلقة بتقييم كيفية تعامل المؤسسات المالية الدولية مع الأزمات المالية العالمية، باعتبار ذلك هو الهدف الأساسي من إنشائها، كما سمحت لنا الدراسة من اختبار الفرضيات التي انطلقنا منها، إضافة إلى الخروج بعدة نتائج وتوصيات، وهو ما سنستعرضه فيما يلي.

1. اختبار صحة الفرضيات:

أ. الفرضية الأولى:

لقد تبين لنا من تحليل دور المؤسسات المالية الدولية في التعامل مع أزمة جنوب شرق آسيا، أن التسهيلات الإئتمانية أو القروض التي أعلن صندوق النقد الدولي عن توفيرها لبلدان الأزمة الآسيوية، لم تلعب دوراً يذكر كتسهيلات مقرض الملاذ الأخير، فرغم أن إتفاقيات المساندة التي أبرمها الصندوق مع هذه البلدان، قد تضمنت قيام الصندوق بتدبير تسهيلات ائتمانية ضخمة، إلا أن القروض التي أتاحت لها بالفعل، كانت أقل بكثير مما تضمنته الإتفاقيات، ففي نهاية ديسمبر 1997، لم تحصل تايلاند بالفعل إلا على 7.3 مليار دولار، من جملة 17.2 مليار دولار، كان قد أعلن الصندوق عن توفيرها لها، كما حصلت كوريا الجنوبية فقط على 13.2 مليار دولار، من جملة 57 مليار دولار، أما إندونيسيا فقد تحصلت على 3 مليار دولار، من جملة 40 مليار دولار، فالأموال التي حصل عليها كل بلد بالفعل، وهذه المبالغ أقل بكثير مما يكفي لسداد المستحق من ديونها قصيرة الأجل، كما أن البنك الدولي تعهد بتقديم 16 مليار دولار لمساعدة برامج الإصلاح الهيكلي والمساعدات الفنية لبلدان المنطقة، ومع نهاية السنة المالية 1998، بلغ حجم المدفوعات من هذه المبالغ 5.65 مليار دولار فقط للبلدان المتضررة من الأزمة في بلدان منطقة جنوب شرق آسيا.

أما بالنسبة للأزمة المالية العالمية، وعلى الرغم من إعلان صندوق النقد الدولي في بداية شهر أكتوبر 2008، أن لديه خطط طوارئ فعالة لتوفير القروض للدول التي تعاني من الأزمة، إلا أن سياسته التي اعتاد على إملائها على الدول، التي تلجأ إليه خلال الأزمات المالية السابقة، كانت على رأس الأسباب التي أدت إلى تغير النظرة إليه، بل وإلى غيره من المؤسسات المالية الدولية، وقللت من الإعتماد

الخاتمة:

عليها في مواجهة الأزمات المالية، كما أن المجر وأيسلندا وبيلاروسيا وأوكرانيا، وإن لجأت إلى صندوق النقد الدولي أثناء الأزمة المالية العالمية، إلا أنها لم تغفل التعبير عن عدم سعادتها على هذه الخطوة، بسبب القيود التي يفرضها الصندوق على المقترضين منه.

إن التحليل السابق يؤكد أن الفرضية الأولى كانت صحيحة، أي أنه لم تكن المساعدات التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية كافية، لمواجهة آثار الأزمة المالية الآسيوية (1997)، والأزمة المالية العالمية (2008).

ب. الفرضية الثانية

لقد تبين لنا من تعامل الصندوق مع الأزمات المالية العالمية، أنه عمل على توسيع وتضخيم حالة الذعر المالي التي أصابت بلدان جنوب شرق آسيا، عندما أعلن أن الأزمة تعزى إلى ضعف وسوء الإدارة الاقتصادية فيها، وليس بسبب الذعر المالي بين الدائنين، بمعنى أنه بث شعورا بعدم الأمان، لمجرد تدخله في شؤونها، كما أن اشتراطات الصندوق لمنح المساعدات والقروض، أدت إلى انتشار الفقر والبطالة في دول الأزمة، وتزايد تحكم وسيطرة الدائنين والمستثمرين الأجانب في اقتصادياتها، وتنامي نصيبهم في ملكية الثروة القومية لهذه الدول، إضافة إلى أن البنك الدولي قام بتقديم وعود لم يستطع الوفاء بها، وخاصة ما تعلق بالمساعدات المالية منها، حيث لم يف إلا بربع أو أقل من المساعدات للدول، خاصة النامية المحتاجة للنهوض بإقتصادياتها مجددا، إضافة إلى سياساته المالية والنقدية التي تتسم بعدم الرشادة والواقعية.

كما تبين لنا أنه عندما وقعت الأزمة المالية لعام 2008، فشل الصندوق في وضع إستراتيجية لمعالجة الأزمة، ولعبت الحكومات وخبراء مجموعة العشرين، دورا رئيسيا في إتخاذ التوصيات وإقرارها لعلاج الأزمة، وأنحصر دور الصندوق في تنفيذ التوصيات، متناسيا أن دوره الطبيعي هو قيادة وتوجيه النظام المالي العالمي، وقد تعثرت جهود البنك الدولي في تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي، التي أتبعته خلال بعض الأزمات المالية، بل وأدت إلى نتائج عكسية، مثل إغلاق معظم الشركات المالية في تايلاند وأحدث نتائج سلبية، وهذا باعتراف مجموعة التقييم المركزية في البنك، حيث أشارت للإخفاقات في معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية، التي ضربت مختلف دول العالم ومناطق الإقليمية المختلفة، كما أنه قام بتطبيق سياساته دون مراعاة للظروف الخاصة والإحاطة العميقة.

إن التحليل السابق يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية، أي أنه لم يتمكن كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من التحكم بالأزمة المالية الآسيوية (1997)، والأزمة المالية العالمية (2008).

ج. الفرضية الثالثة

تبين من خلال تحليل وتقييم تدخل كل الصندوق والبنك الدوليين في علاج الأزمات المالية المدروسة، أن صندوق النقد الدولي كان أكثر تأثيرا في الأزمات المالية، ففي أزمة جنوب شرق آسيا ساهم في توفير الظروف المؤدية لإندلاع الأزمة من خلال الضغط على دول المنطقة تارة وإغرائها تارة أخرى بتحرير أسواقها المالية والنقدية أمام رؤوس الأموال الأجنبية، مع اشتراطه عدم فرض أية قيود على حركة رؤوس الأموال، وخاصة القصيرة الأجل منها، والتي كانت السبب في إندلاع الأزمة بسبب خروجها السريع بسبب الهلع والخوف من انهيار النظام المالي والاقتصادي في دول المنطقة، كما أن شروط البنك لمنح القروض للدول الآسيوية المتضررة من الأزمة، خاصة في مجال تقليص النفقات العامة وتسريح العمال وخصوصة المؤسسات، أدت كلها إلى تصاعد الأزمة بدل التخفيف منها، أما البنك الدولي فكان دوره محدود وتابعا للصندوق، وتركز في تقديم بعض القروض لتمويل المشاريع التنموية.

أما في الأزمة المالية العالمية (2008)، فقد شكل الصندوق آلية طوارئ مالية خاصة، لمساعدة الدول المتضررة بالأزمة المالية العالمية، من خلال تسهيل وتسريع الموافقة على منح القروض للعديد من الدول، كما كانت شروطها أقل صرامة وتدخلها في سياسات الدول التي يقدم لها المساعدات، أما البنك الدولي فركز على تقديم المساعدات للبلدان الفقيرة، لأنها أكثر تأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية، وأن كان اهتمامه اقتصر على المشروعات عالية المردودية مثل الأسواق المالية، البنية التحتية والبتروكيماويات.

الخاتمة:

أن التحليل السابق يؤكد صحة الفرضي الثالثة، أي أنه كان لصندوق النقد الدولي دور أكبر من البنك الدولي في التعامل مع الأزمات المالية العالمية.

2. نتائج الدراسة:

❖ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤسستان تعملان على إحداث التوازن في الاقتصاد العالمي، وكذلك تيسير النمو المتوازن للإقتصاد الدولي، والحث على العمل الجماعي لكي تستطيع الحكومات التغلب على الحواجز والعوائق، التي تظهر في طريق التعاون الدولي، ومن أهمها الأزمات المالية والإقتصادية.

❖ إن تفجر الأزمة يسبقها بوادر الشك في ظهورها، أي هناك تلميحات وإشارات قبل إمكانية وقوعها، لذا وجب على الأقل محاولة للتحكم فيها من خلال تعزيز وسائل المراقبة والمتابعة بغية عدم تفاقمها.

❖ إن صندوق النقد الدولي يعتبر بمثابة اللاعب الأساسي في تنسيق الدعم النقدي لإقتصاديات الدول المضطربة، لذا وجب تدعيم الدور الإشرافي للصندوق على سياسات الدول الأعضاء، وكذلك تقديم المشورة السياسية والمساعدات المالية كافية بسرعة، وبشروط معقولة عند ظهور الأزمة قبل تفاقمها.

❖ لقد قامت خطط الإنقاذ التي اعتمدها الدول المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، لمواجهة الأزمة المالية لسنة 2008، على خفض أسعار الفائدة، ضخ كميات كبيرة من السيولة في الإقتصاد، تأمين البنوك، تأمين الودائع، ومساعدة المؤسسات المالية المتهاوية، وهي إجراءات تتناقض كلية مع البرنامج النمطي الذي فرضه صندوق النقد الدولي على دول جنوب شرق آسيا عندما ضربتها الأزمة سنة 1997.

❖ لقد اتضح من تحليل الأزمات المالية أن قدرة الصندوق والبنك الدوليين كانت محدودة إلى حد كبير في مواجهة الأزمات المالية، حيث لم يستطعا التنبؤ بحدوث الأزمات المالية المختلفة، سواء أزمة جنوب شرق آسيا (1997)، أو أزمة الرهن العقاري الأمريكي (2008)، كما لم يتمكنوا من كبح تلك الأزمات في بدايتها للحد بسرعة من آثارها، بل كان تدخلهما متأخرا، بعد نشوء وانتشار الأزمات المالية، من خلال تقديم الدعم المالي والاستشاري، مما يعني أن تعاملهما مع الأزمات كان بالعلاج وليس بالوقاية من حدوثها، وحتى منظومة العلاج التي قدمتها تلك المؤسسات، كانت قاصرة عن التخفيف من حدة الزمات المالية العالمية.

❖ إن هيمنة الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات المالية الدولية، جعلتها تساند مختلف التدابير التي صاغتها هذه الدول لمواجهة الأزمات المالية، ولو كان ذلك على حساب الدول النامية.

❖ ضرورة إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، من خلال إعادة النظر في قواعد عمل مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي، بحيث يتم إقامة بنائها المؤسسي وإطارها القانوني وفق متطلبات وأهداف الإستقرار الإقتصادي العالمي، وتأمين الموارد المالية والبشرية الكافية للوقاية من الأزمات المالية.

❖ من أجل تعزيز شرعية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لا بد من المعالجة الجادة والعاجلة لمسألة التمثيل غير الكافي للبلدان النامية في عمليات صنع القرار في هاتين المؤسستين، حيث أن تقوية تمثيل البلدان النامية ينبغي أن يتضمن صيغة جديدة للحصص وتوزيعها للحصص، يعكسان بشكل صحيح المركز الإقتصادي النسبي للبلدان في الإقتصاد العالمي.

❖ لقد ساهم صندوق النقد الدولي في حدوث الأزمة المالية الآسيوية من خلال دفعه لهذه الدول للتحرير المالي دون قيود أو ضوابط، مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال الساخنة بسرعة كبيرة بمجرد ظهور بوادر الأزمة، وهنا لم يستطع الصندوق إيقاف تفجر الأزمة وانتشارها في دول جنوب شرق آسيا، وهو نفس الوضع بالنسبة للأزمة المالية العالمية، حيث لم يتنبأ الصندوق بوادر ظهورها في الولايات المتحدة، كما لم يستطع منع انتشارها وتحويلها لأزمة مالية عالمية، أما البنك الدولي فرغم أنه قام بتقديم مساعدات مالية للدول المتضررة من الأزمات

الخاتمة:

المالية، إلا أنه لم يستطع الإيفاء بكامل وعوده، والذي يعني أن هذه المؤسسات وعلى الرغم من كبر حجمها وكذا قدمها، إلا أنها لا تستطيع القيام بمهدفها الرئيسي.

3. التوصيات:

من خلال النتائج السابقة، سنطرح مجموعة من التوصيات نراها كفيلة في تدعيم وتطوير دور المؤسسات المالية الدولية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية: وقاية وعلاج، وتمثل هذه التوصيات في ما يلي:

✓ ضرورة إجراء إصلاحات للبنية التنظيمية للمؤسسات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي لكي يقوم بوظائفه على أحسن وجه وبكفاءة عالية، وكذا العمل على عدم وضع شروط قد تمس الأساس الإقتصادي للدول التي مستها الأزمة، إضافة إلى تطوير وتعديل جذري في سياساتها المالية والإقراضية.

✓ الاستفادة من الأزمات المالية المنصرمة وأسبابها وآثارها على الدول، من أجل أن لا تتكرر مرة أخرى، من خلال العمل على تعزيز نظام الإنذار المبكر، وكذا إتخاذ الإجراءات اللازمة وعدم الإستهانة بالوضع قبل تفاقمه.

✓ أوضح التعرض للأزمة أهمية زيادة الطاقات الإنتاجية في إحداث التنمية، حيث يلعب التوجه التصديري دورا هاما في ذلك، ويتطلب الأمر تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها إلى الإستثمارات التي تحقق أهداف التنمية.

✓ تشجيع التعاون والتكامل الإقتصادي الإقليمي فيما بين الدول النامية، وذلك بالتنسيق أكثر في سياساتها وإجراءاتها لمواجهة مشاكل التحرير المالي والتصدي للأزمات وإدارتها، والعمل على إنشاء صناديق نقد إقليمية لمساعدة الدول في أوقات الأزمات.

✓ ضرورة التقيد بضوابط الإقتصاد الإسلامي، لأنها تكفل عدم التعرض لمثل هذه الأزمات، وتحقق العدالة والمساواة بين مختلف الدول، وذلك بتطبيق مبادئ الإقتصاد والتمويل الإسلامي، مثل منع المضاربات قصيرة الأجل من خلال البيع على المكشوف، وعدم التعامل بالمشنقات والمستقبليات ومحاربة غسيل الأموال.

4. آفاق البحث:

وفي الأخير فإن الموضوع لا يقف عند هذا الحد فهناك العديد من الجوانب التي يمكن دراستها والتطرق لها للمزيد من البحث

والتعمق وهو ما يسمح بطرح المواضيع البحثية التالية:

➤ علاقة النظام الرأسمالي بظاهرة الأزمات المالية العالمية.

➤ دور النظام المالي الإسلامي في الحد من الأزمات المالية العالمية.

➤ تقييم دور المؤسسات المالية الدولية في علاج أزمة الديون السيادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

✓ الكتب:

- أبو شرار علي عبد الفتاح ، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- أبو فارة يوسف، الأزمات المالية والاقتصادية، دار وائل، فلسطين، 2015.
- الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2003.
- السريتي السيد محمد احمد ، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012.
- الخضر علي إبراهيم ، إدارة الأعمال الدولية، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2010.
- الحصري طارق فاروق ، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر، مصر، 2010.
- الحريري محمد سرور ، إدارة الأزمات السياسية، دار صفاء، عمان، 2012.
- البكري جواد كاظم ، فح الاقتصاد الأمريكي، دار بيسان، لبنان، 2011.
- الخضير محسن ، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.
- الصيرفي محمد ، إدارة الأزمات، مؤسسة حورس الدولية، مصر، 2008.
- المكاوي محمد محمود ، النظام الرأسمالي والأزمات الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية، مصر، 2015.
- الكيلاني عبد الله إبراهيم ، إدارة الأزمة مقارنة التراث والآخر، مركز البحوث والدراسات، قطر، بدون ذكر السنة.
- الرملاوي محمد سعيد محمد ، الأزمة الاقتصادية العالمية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.
- الشحات احمد يوسف ، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل، مصر، 2001.
- الشرفاوي عبد الحكيم مصطفى ، العولمة المالية وإمكانيات التحكم، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.
- النجار إبراهيم عبد العزيز ، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- الموسوي عبد الوهاب محمد جواد ، الليبرالية والأزمات، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2016.
- العزاوي محمد عبد الوهاب ، الأزمات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- الحماقي يمن محمد حافظ ، مكانة الدول في الإقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2014.
- بطريق يونس احمد ، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، بدون ذكر السنة.
- بن مكرم بن منظور الافريقي محمد ، المصري جمال الدين أبو الفضل، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2005.
- بسيسو فؤاد حمدي ، محددات إدارة الأزمات الإقتصادية والمالية والمصرفية، اتحاد المصارف العربية، فلسطين، 2010.
- جلال أحمد ، إدارة الأزمات المالية، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2016.
- جاد الله محمود، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- حمدي شعبان ، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2005.
- خباية عبد الله، السياسة السعرية في إطار العولمة الإقتصادي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- خير الدين توفيق خليفة خير الله، العولمة المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2015.
- رشدي سيد سالم، إدارة التمويل الدولي، دار الراية، الأردن، 2015.
- رمزي محمود، الأزمات المالية والاقتصادية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012.
- رزق عبد الله ، الإقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012
- شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة، 2011، عمان، الأردن.
- طالب علاء فرحان ، إدارة المؤسسات المالية، دار الأيام، الأردن، 2013.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاته المستقبلية بعد أحداث 44 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد، النيل العربية، مصر، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستجدات، الدار الجامعية، مصر، 2015.
- عباس سمير ، البنك الدولي وصراع الإيرادات، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2013.
- عجام هيثم ، التمويل الدولي، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثانية، 2008.
- عرفان تقى الحسيني، التمويل الدولي، دار المجدلأوي للنشر، الأردن، 1999
- عماد صالح سالم، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أو ضبي للطباعة والنشر، أبو ضبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002.
- عبابنة عبد الله عمر يوسف، الأزمة المالية المعاصرة، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2011.

- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- فرحان علاء طالب وآخرون، إدارة المؤسسات المالية، دار الأيام، الأردن، 2013.
- قبلان بشار محمود ، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- كامل عبد الوهاب، سيكولوجية إدارة الأزمات المدرسية، مكتبة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون ذكر السنة.
- كافي مصطفى يوسف ، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، دار الرواد، الأردن، 2013.
- لبدة محمد ندا ، الإستثمار العقاري ودوره في حدوث الأزمة المالية العالمية، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2013.
- محمد خالد جميل ، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014.
- مهنا محمد نصر ، إدارة الأزمات، مؤسسة الشباب الجامعي، مصر، 2006.
- نعيم ابراهيم الظاهر، ادارة الازمات، عالم الكتب الحديث، اربد، الاردن، 2009.
- هيكل محمد أحمد الطيب ، مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2006.

- الرسائل والأطروحات:

- 1 - الجابري علي عبد الكريم حسين ، الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي، ماجستير في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، بدون ذكر السنة.
- 2- برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2008-2009.
- 3- بن رقرق فارس ، مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2012-2013.
- 4- حاج موسى نسيم ، الأزمات المالية الدولية وآثارها على الاسواق المالية العربية، مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007 -2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008/2009.
- 5- عليوة علي، المؤسسات المالية الدولية ودورها في تكريس العولمة المالية- إدارة الأزمات المالية نموذجاً-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية: 2015 - 2016.
- 6- عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في بلدان منخفضة الدخل، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012.

- 7- طالب صلاح الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010.
- 8- وسام صبحي مصباح إسلیم، سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، دراسة ميدانية ميدانية على وزارة المالية المالية في غزة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة، 2007.
- 9- ودان بو عبد الله، آليات المؤسسات النقدية في توقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015.

✓ المداخلات:

- 1- الخزرجي ثريا ، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة، مداخلة بعنوان في المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن 28-29 أبريل 2009.
- 2- كورتل فريد ، كمال رزيق، الأزمة المالية، مفهوما، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مداخلة في المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، أبريل 2009.

✓ الملتقيات:

- 1- بوعافية سمير وقرید مصطفى، التعامل بالمشتقات المالية كأحد عوامل ظهور الأزمة المالية العالمية الحالية، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- 2- بريش عبد القادر وحمو محمد، البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- 3- جحنيط مريم الشريف ، علاقة التزام بمعايير الحوكمة بالأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- 4- حامدي محمد، التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- 5- زايري بالقاسم، مهدي ميلود، الأزمة المالية الدولية "نظرية الأزمة أم أزمة نظرية"، ملتقى علمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- 6- لطرش بن ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

7- مها رياض عمر عبد الله، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي، عمان، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010.

✓ المواقع الإلكترونية:

1- <http://www.uobbylon.edu.iq>

2- http://fr.wikipedia.org/wiki/institutions_financiers.internationales

3- <http://www.arab-ency.com/ar>

4- <http://www.intuc-csi.org/img/pdf/challenging-ifi-arabic.pdf>

5- <http://www.alhewar.org>

6- <http://www-wds.worldbank.org>

7- <http://iefpedia.com>

✓ المجالات:

1- حيدر يونس الموسوي، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية، (دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة للفترة (2003 - 2009)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون، 2011.

2- هيل عجمي جميل، الأزمات المالية: مفهوما ومؤشراتها وإمكانيات التنبؤ بها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد الأول، دمشق، سوريا، 2003.

✓ المطبوعات:

1- مفتاح صالح، مطبوعة مالية دولية، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006.

✓ مراجع أخرى:

1- اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المعدلة بتاريخ 16 فيفري 1989، المادة السادسة، البند الثالث.

2- مركز معلومات البنك الدولي، المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ورقة للمنظمات غير الحكومية، النسخة العربية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، أكتوبر 2007.

3- مركز البحوث والدراسات، ضعف حوكمة الشركات وأثره في الأزمة المالية الراهنة، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، المملكة العربية السعودية، 2009.

✓ المراجع باللغة الأجنبية:

1– Michèle Gabay, LA nouvelle communication de crise concepts et outils, édition Stratégie Paris,2001.

2– Larousse Dictionnaire Erudit de la langue Française, colonne.i 2009.